البنك المركزي اليمني
CENTRAL BANK OF YEMEN

جامعة العلوم والتكنولوجيا
University of Science & Technology
المركز الرئيس - عدن
كلية العلوم الإدارية والإنسانية

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء

المؤتمر العلمي الدولي الثاني

القطاع المصرفي في اليمن ودوره في التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار
"نحو منظومة مالية فاعلة لتعزيز الاستقرار والتنمية"

(09 – 11 فبراير 2026) – عدن

ملخصات وتوصيات الأبحاث المشاركة

البنك المركزي اليمني
CENTRAL BANK OF YEMEN

جامعة العلوم والتكنولوجيا
University of Science & Technology
المركز الرئيس - عدن
كلية العلوم الإدارية والإنسانية

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء د. شائع محسن الزنداني

المؤتمر العلمي الدولي الثاني

القطاع المصرفي في اليمن ودوره في التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار
"نحو منظومة مالية فاعلة لتعزيز الاستقرار والتنمية"

(09 – 11 فبراير 2026) – عدن

البرنامج الزمني للمؤتمر

الرعاة الرئيسون

بنك التضامن Tadhamon Bank

بنك القطيبي الإسلامي Al-Qutaibi Islamic Bank

بنك الشمول للتمويل الأصغر الإسلامي Shumul Bank — تنمية ... وشمول

البنك الأهلي اليمني National Bank Of Yemen — الخبرة والثقة Trust & Experience

بنك عدن الإسلامي للتمويل الأصغر — بنك كل الناس

بنك البسيري الدولي ALBASIRI INTERNATIONAL BANK

بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي ALKURAIMI ISLAMIC MICROFINANCE BANK

الرعاة المشاركون

بنك سبأ الإسلامي SABA ISLAMIC BANK — ثقة وأمان

بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي QASEMI ISLAMIC MICROFINANCE BANK

مصرف اليمن البحريني الشامل Shamil Bank of Yemen & Bahrain — بنك إسلامي

البنك التجاري اليمني Yemen Commercial Bank

بنك تمكين للتمويل الأصغر TamKeen Bank For MicroFinance

البنك اليمني للإنشاء والتعمير THE YEMEN BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT

المراسيم almaRasim يحبها قلبك

فهرست المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
	الافتتاحية	2-1
.1	اتجاهات القيادات الإدارية في البنوك اليمنية نحو تطبيق تقنية البلوك تشين في القطاع المصرفي اليمني: دراسة استكشافية	4-3
.2	أثر إدارة أمن المعلومات على التحول الرقمي في البنوك الأهلية في اليمن	5-5
.3	أثر الإنفاق الحكومي على ربحية البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية في ليبيا	6-6
.4	أثر استخدام التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في بنوك التمويل الأصغر العاملة في محافظة حضرموت – دراسة ميدانية	7-7
.5	أثر أعمال الصرافة على أعمال وأنشطة البنوك التجارية في اليمن: دراسة ميدانية على عينة من القيادات الإدارية في بنوك محافظة تعز (2025).	8-8
.6	أثر أنظمة الدفع الإلكتروني في تفعيل النشاط الاقتصادي خلال الحرب في السودان (2023-2025م): دراسة تطبيقية على بعض المصارف السودانية	9-9
.7	أثر التحديات التي تواجه أنظمة الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي لدى المرأة الريفية – دراسة ميدانية على عينة من المعلمات في محافظة لحج – يافع	10-10
.8	أثر التخطيط الإستراتيجي في تحسين العمليات المصرفية: دراسة ميدانية في بنك التضامن الإسلامي	11-11
.9	أثر التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبية	12-12
.10	أثر التراصف الإستراتيجي في الارتجال التنظيمي (دراسة ميدانية في بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر)	13-13
.11	أثر التضخم والعرض النقدي على سعر الصرف في اليمن: (دراسة قياسية للفترة 1990-2025)	14-14
.12	أثر القدرات المؤسسية والمالية للمصارف اليمنية على دورها التنموي في مرحلة ما بعد الحرب: دراسة ميدانية في محافظة عدن	15-15
.13	أثر التكنولوجيا المالية في تعزيز الاستقرار المصرفي (دراسة ميدانية في البنوك اليمنية)	16-16
.14	أثر المخاطر المصرفية على الأداء المالي: "بحث تحليلي لعينة من المصارف التجارية اليمنية (2012م-2021م) "	18-17
.15	أثر المخاطر التشغيلية على تفعيل عقد المضاربة في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية تطبيقية	19-19
.16	أثر التوجه الإستراتيجي في المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية في كاك بنك	20-20
.17	أثر تدخل سياسة البنك المركزي في سعر الصرف على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية: دراسة ميدانية في الشركات العاملة في محافظة عدن – اليمن	22-21

.18	أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك اليمنية، دراسة ميدانية في البنوك العاملة بمحافظة عدن	23-23
.19	أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في جودة المعلومات المحاسبية في البنوك العاملة في محافظة عدن: دراسة ميدانية في البنوك العاملة في محافظة عدن – اليمن	24-24
.20	أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على الأداء المالي (دراسة ميدانية على المصارف العاملة بمحافظة حضرموت)	26-25
.21	أثر تنوع منتجات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية في تعزيز الاستدامة المالية كمدخل للتعافي الاقتصادي: بنك القطيبي الإسلامي أنموذجاً	28-27
.22	أثر حوكمة البنوك في حماية العملاء من الاحتيال المالي " دراسةٌ ميدانيةٌ في البنوك اليمنية "	29-29
.23	أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة– دراسة حالة بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك)	30-30
.24	أثر قرارات تنظيم أعمال الصرافة الصادرة عن البنك المركزي اليمني في سعر الصرف خلال الفترة (2018 -2025)	31-31
.25	أثر قرارات البنك المركزي اليمني على استقرار سعر الصرف خلال الفترة من 23 يوليو إلى 27 أغسطس 2025م	32-32
.26	إصلاح القطاع المصرفي اليمني بين التحديات القانونية والضرورات الاقتصادية	34-33
.27	الإصلاح المالي والمصرفي كرافعة للعدالة الاقتصادية في اليمن: مدخل من منظور العدالة الانتقالية	36-35
.28	الإطار المحاسبي–الابتكاري لقياس جاهزية المصارف اليمنية للتعافي الاقتصادي	38-37
.29	الأدبيات السابقة حول توافق معايير الأيوفي مع متطلبات مصرف ليبيا المركزي ومستوى التزام المصارف الإسلامية الليبية وأثره على الأداء المالي: مراجعة نقدية	40-39
.30	بنوك التمويل الأصغر ودورها في التنمية المستدامة في اليمن	42-41
.31	تأثير إستراتيجيات العلاقات العامة على تعزيز التعافي الاقتصادي للقطاع المصرفي في اليمن من خلال الوعي بالشمول المالي كمتغير وسيط	43-43
.32	تأثير إستراتيجية الاقتصاد الرقمي في ريادة الأعمال في البنوك اليمنية	44-44
.33	تأثير تطبيق معايير الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية في الحد من المخاطر المصرفية "دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في عدن"	45-45
.34	تأثير مشكلة السيولة على القطاع المصرفي اليمني	46-46
.35	تجارب البنوك الإسلامية اليمنية في تطبيق معايير الحوكمة والامتثال الشرعي – بنك التضامن أنموذجاً	47-47
.36	تحديات البنوك اليمنية في التحول إلى الخدمات المصرفية الرقمية: دراسة ميدانية في البنوك التجارية والإسلامية في محافظة عدن	49-48

.37	تحليل إجراءات البنك المركزي اليمني (عدن) وتأثيرها على استقرار سعر الصرف خلال الفترة (2015-2025)	50-50
.38	التحول الرقمي في البنوك اليمنية: الواقع –التحديات –الفرص	51-51
.39	تحليل واقع القطاع المصرفي في اليمن في ظل الأزمات وتحديات إعادة التفعيل	52-52
.40	تصكيك عقود المعاوضات في الصكوك الإسلامية: دراسة فقهية تحليلية للمخاطر والآثار والحلول	53-53
.41	تصميم أنموذج وطني للحوكمة المصرفية الذكية القائمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي للكشف عن المخاطر التشغيلية والائتمانية في اليمن	54-54
.42	تصور مقترح لتفعيل دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة علاقات العملاء في البنوك الإسلامية اليمنية	55-55
.43	تطوير الإطار التنظيمي لأدوات الدفع الرقمية في اليمن في ظل الانقسام المالي: معالجة المخاطر الشرعية والأمنية وتعزيز كفاءة الجهاز المصرفي	56-56
.44	تقييم تقرير فريق الخبراء الأممي رقم S/2021/79 عن الوديعة السعودية لدى البنك المركزي اليمني: دراسة تحليلية للمنهجية والأدلة والتداعيات	58-57
.45	تقييم مستوى الشمول المالي في اليمن- دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات الشمول المالي عبر فترات زمنية مختارة	59-59
.46	تقييم الدور الإشرافي للبنك المركزي اليمني في تعزيز حوكمة البنوك وإدارة المخاطر دراسة نوعية لتحليل المضمون مقارنة بالمعايير الدولية(OECD, BCBS, IFC)	60-60
.47	التكنولوجيا المالية وتعزيز الالتزام الزكوي في اليمن	61-61
.48	التكنولوجيا المالية وتعافي المصارف في اليمن: فجوات البنية الرقمية ومتطلبات الأمان	63-62
.49	التمويل الإسلامي في اليمن على مفترق طرق: تشخيص "الفشل المصرفي" ووصفة الإنقاذ	64-64
.50	التمويل الإسلامي في المناطق الريفية: تحديات الوصول ومقترحات التمكين	65-65
.51	التمويل بالمشاركة والمضاربة ودورهما في تحقيق الاستدامة المالية في المصارف الإسلامية اليمنية: بنك التضامن الدولي أنموذجًا	66-66
.52	تمويل صناعة وإعادة تدوير الحديد والصلب ودورها في إعادة الإعمار وتعزيز الاقتصاد الوطني	67-67
.53	توحيد سعر الصرف في اليمن: تحليل للتحديات والمتطلبات والفرص	68-68
.54	الثقب الأسود النقدي: إطار نظري تحليلي لتفسير الانقسام النقدي في الاقتصادات الهشّة " دراسة حالة اليمن"	70-69
.55	الجدوى الاقتصادية والقانونية لاعتماد العملة الرقمية في اليمن: تحليل متعدد الأبعاد	71-71
.56	الحوكمة المالية والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية في ضوء القيم القرآنية – دراسة تحليلية تطبيقية	73-72

.57	الحوكمة واستعادة الثقة في النظام المصرفي اليمني: إطار عمل مرحلي للتعافي في البيئات غير المستقرة	74-74
.58	حوكمة المصارف الإسلامية: المبادئ، المعايير، أفضل الممارسات	75-75
.59	الحوكمة المصرفية والتميز المؤسسي في البنوك الإسلامية: أنموذج مفاهيمي مقترح	76-76
.60	خدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا(دراسة فقهية مقارنة)	77-77
.61	الدفع الإلكتروني وتسهيل المعاملات المالية في اليمن: بين الانقسام المؤسسي وتحديات البنية التحتية الرقمية	78-78
.62	دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البنوك اليمنية	79-79
.63	دور استمرارية الأعمال في بيئة الأزمات: دراسة حالة البنك المركزي اليمني عدن	80-80
.64	دور البنوك الإسلامية في دعم التنمية المحلية: تحليل البعد التنموي الاجتماعي	81-81
.65	دور البنوك الإسلامية في إعادة الإعمار باليمن	82-82
.66	دور التحول الرقمي للبنوك اليمنية في تنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة كسبيل لدعم التعافي الاقتصادي – دراسة ميدانية	83-83
.67	دور التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية دراسة ميدانية على عينة من العاملين في البنوك الإسلامية في اليمن	84-84
.68	دور الصكوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في اليمن	85-85
.69	دور القطاع المصرفي في تنمية الموارد البشرية المجتمعية	86-86
.70	دور المحافظ الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي في اليمن دراسة تحليلية للمحافظ الإلكترونية العاملة في اليمن	88-87
.71	دور النظام المصرفي ومؤسسات التمكين الاقتصادي في الشمول المالي (تجربة السودان)	89-89
.72	دور رأس المال البشري في الأداء المالي للبنوك الإسلامية بأمانة العاصمة صنعاء	90-90
.73	ديناميكية تأثير سرعة دوران النقود في سعر صرف العملة المحلية عبر قناة معدل التضخم للاقتصاد اليمني	91-91
.74	السياسة النقدية وأثرها على الاستقرار المصرفي باليمن	92-92
.75	السياسة النقدية للبنك المركزي اليمني ودورها في استقرار سعر الصرف في ظل الانقسام النقدي	93-93
.76	السيادة النقدية الرقمية وإعادة الإعمار في اليمن: أنموذج هجين مقترح للتكامل بين الريال الرقمي (D-YER)، منظومة الدفع المتزامنة (SPN)، والصكوك الذكية	94-94
.77	الشمول المالي كآلية لدعم الاستقرار المصرفي -أدلة قياسية لعينة من الدول العربية	95-95
.78	الصكوك الإسلامية في اليمن: بين التنظير والتطبيق	96-96
.79	الصكوك الإسلامية كأداة لتعزيز الاستقرار المالي في ظل الأزمات الاقتصادية	97-97

.80	الصكوك الإسلامية كآلية مقترحة لتمويل مشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية: دراسة تحليلية استكشافية	98-98
.81	فاعلية المحاسب القانوني في تعزيز حوكمة البنوك وإدارة المخاطر في الأزمات: دراسة تحليلية مقارنة	99-99
.82	القطاع المصرفي اليمني: بين الواقع وتحدياته وفرص المستقبل	100-100
.83	كفاءة الرقابة المصرفية ودورها في دعم التعافي الاقتصادي في اليمن: دراسة حالة البنك الأهلي	101-101
.84	مدى مواءمة دليل حوكمة البنوك اليمنية لمعايير حوكمة البنوك في الدول العربية: دراسة نوعية تحليلية مقارنة بأدلة حوكمة البنوك في السعودية والإمارات ومصر	103-102
.85	مزادات البنك المركزي اليمني في عدن وأثرها في سعر الصرف للمدة 2021 – 2025م	105-104
.86	مستوى توافر البنية التحتية الرقمية للقطاع المصرفي في اليمن من وجهة نظر العاملين فيه	106-106
.87	المنصّات الموحّدة للدفع الرقمي كمدخل لمعالجة تجزئة النظام المصرفي وتعزيز الشمول المالي في اليمن	107-107
.88	النظام القانوني لمؤسسة ضمان الودائع المصرفية في دعم الاستقرار المصرفي	108-108
.89	فاعلية هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية في تطوير العمل المصرفي: هيئات الرقابة في اليمن أنموذجاً	109-109
.90	واقع انقسام السياسة النقدية وتعدد طبعات العملة الوطنية في اليمن (2024): دراسة ميدانية باستخدام استبانة إلكترونية	110-110
.91	الواقع والتحديات المستقبلية لمؤسسات التمويل الأصغر في محافظة الضالع: تصور تحليلي أولي نحو أنموذج تمويل إسلامي تنموي	111-111
.92	الودائع الخليجية في البنك المركزي اليمني ودورها في تعافي الاقتصاد اليمني	112-112
.93	أنموذج مقترح لاستخدام الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في اليمن	113-113
.94	أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على مستوى سعر الصرف في ظل الأزمة اليمنية خلال الفترة (1990-2018)	115-115
No.	Contents	Page number
95.	An Integrative Systematic Review of Financial Risk Management and Cybersecurity Challenges and Opportunities in the Era of Digital Transformation	116-116
96.	Artificial Intelligence–Driven Risk Management and Smart Compliance in Fragmented Banking Systems: A Conceptual–Analytical Framework for Financial Recovery in Yemen	117-118
97.	Building Digital Trust in Yemen's Fragmented Banking Sector: Financial Communication as a Catalyst for Economic Recovery and Reconstruction	119-119
98.	Financial Transaction Management Policies to Achieve Financial Stability in Banking Institutions	120-121
99.	How Financial Institutions Can Enhance Information Security Through Risk Management	122-123

100.	Impact of Digital Financial Solutions on Economic Stability in Yemen	124-125
101.	Integration of Risk Management and Information Security in Financial Institutions (Analytical study)	126-126
102.	Integrating Predictive AI Analytics with Smart Banking Information Systems: A Hybrid Model for Customer-Centric and Risk-Aware Digital Banking	127-127
103.	Sharīʿah and Maqāṣid-Based Guidelines for Electronic Payment Instruments in Yemen	128-129
104.	The Priority of Prevention in Credit Risk Management: An Analytical Study of the Impact of Customer Evaluation on the Financial Performance of Microfinance Institutions in the Yemeni Conflict Environment	130-131
105.	The Role of Financial Technology in Strengthening Banking in Fragile Economies: A Literature-Based Analysis of Yemen	132-132
106.	The Role of Information Technology and Information Security in Promoting Financial Stability: Innovative Technology for Banking Sector Risk Management	133-134

▪ الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

يسرّنا، وببالغ الفخر والاعتزاز، أن نضع بين أيدي الباحثين والأكاديميين وصنّاع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمصرفي هذا الإصدار العلمي المتخصص، الذي يضم خلاصة النتاج الفكري والبحثي المتميّز لأعمال المؤتمر العلمي الدولي الثاني، الموسوم بعنوان: **«القطاع المصرفي في اليمن ودوره في التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار»**، والذي انعقد في رحاب جامعة العلوم والتكنولوجيا – المركز الرئيس عدن، خلال الفترة من 9 إلى 11 فبراير 2026م، بالشراكة مع البنك المركزي اليمني وبرعاية كريمة من دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني، شارك فيه نخبة من العلماء والخبراء الماليين والباحثين الأكاديميين من داخل اليمن وخارجه.

لقد جاء انعقاد هذا المؤتمر في مرحلة مفصلية من تاريخ اليمن الحديث، تتسم بتعقيدات اقتصادية ومالية غير مسبوقة، وتحديات هيكلية عميقة أفرزتها سنوات من الصراع والاختلالات المؤسسية، الأمر الذي جعل من القطاع المصرفي والمالي أحد أهم مفاتيح التعافي الاقتصادي، وأحد الركائز الأساسية لأي مسار جاد لإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، لم يكن اختيار موضوع المؤتمر خيارًا أكاديميًا تقليديًا، بل استجابة علمية ومسؤولية وطنية تفرضها طبيعة المرحلة ومتطلباتها.

إن عنوان المؤتمر لا يعكس فقط توصيفًا لواقع قائم، بل يؤسس لرؤية إستراتيجية شاملة تسعى إلى إعادة تعريف دور القطاع المصرفي، والانتقال به من مجرد وسيط مالي تقليدي إلى فاعل تنموي مؤسسي، قادر على تعبئة الموارد، وتحفيز الاستثمار، ودعم المشاريع الإنتاجية، والمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس حديثة تتسم بالكفاءة، والحوكمة، والاستدامة، والعدالة المالية. فالتعافي الاقتصادي الحقيقي لا يمكن أن يتحقق في ظل قطاع مصرفي هش أو معزول عن أولويات التنمية، بل يتطلب منظومة مالية فاعلة، مرنة، ومتكاملة، تتواءم مع الخصوصية اليمنية والمعايير الدولية في آن واحد.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، تناولت بحوث المؤتمر جملة واسعة من المحاور الجوهرية، شملت: واقع القطاع المصرفي اليمني وتحدياته المؤسسية والتشريعية، دور السياسة النقدية والبنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي، إسهامات المصارف في تمويل إعادة الإعمار والتنمية، آفاق التحول الرقمي والابتكار

المالي، إضافة إلى الدور المحوري للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دعم الاقتصاد الوطني، بما ينسجم مع طبيعة المجتمع اليمني واحتياجاته. وقد تميزت هذه البحوث بعمق التحليل، وتنوع المناهج، والاعتماد على البيانات والمؤشرات، مع تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق، تسهم في صياغة سياسات مالية ومصرفية أكثر فاعلية.

ويجدر التأكيد على أن هذا الإنجاز العلمي ما كان له أن يرى النور لولا التكامل البنّاء بين المؤسسات الأكاديمية والجهات الرسمية والمصرفية، وفي مقدمتها البنك المركزي اليمني، والقطاع المصرفي اليمني بمؤسساته المختلفة، الذين كان لدعمهم ورعايتهم ومشاركتهم الفاعلة الأثر البالغ في إنجاح أعمال المؤتمر وتحقيق أهدافه العلمية والوطنية. ويعكس هذا التعاون أنموذجًا يُحتذى به في ربط البحث العلمي بقضايا الواقع واحتياجات التنمية.

وإذ نثمّن عاليًا الجهود العلمية والفكرية التي بذلها السادة الباحثون والمشاركون، وما قدموه من أوراق بحثية رصينة ونقاشات علمية ثرية، فإننا نعبّر كذلك عن خالص تقديرنا للجان العلمية والتنظيمية، والمحكَّمين، والكوادر الإدارية والفنية، الذين عملوا بروح الفريق والمسؤولية المؤسسية لإنجاح هذه التظاهرة العلمية. كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى جامعة العلوم والتكنولوجيا على دعمها المستمر للبحث العلمي، وإيمانها العميق بدور الجامعة في خدمة المجتمع وبناء الدولة.

وإننا نأمل أن يشكّل هذا الكتاب مرجعًا علميًا موثوقًا، ومنصة معرفية تُسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية والمصرفية اليمنية، وتدعم صانعي القرار والباحثين والمهنيين في بلورة سياسات ورؤى عملية، تُسهم في تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار المالي، ودعم جهود إعادة الإعمار الشامل، بما يلبّي تطلعات الشعب اليمني في مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا.

والله وليّ التوفيق،،،

أ.د عبدالغني حميد أحمد

رئيس المؤتمر

القائم بأعمال رئيس الجامعة

جامعة العلوم والتكنولوجيا – المركز الرئيس عدن

اتجاهات القيادات الإدارية في البنوك اليمنية نحو تطبيق تقنية البلوك تشين في القطاع المصرفي اليمني: دراسة استكشافية

واضح محمد اليوسفي، أستاذ إدارة الأعمال المساعد، جامعة إقليم سبأ، Alwadih2@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف اتجاهات القيادات الإدارية في البنوك اليمنية نحو تبني تقنية البلوك تشين، وتحليل العوامل التنظيمية والتقنية والبشرية والمالية المؤثرة في نية التبني، إضافة إلى تقييم أثر إدراك الفوائد المتوقعة والمخاطر المحتملة في تشكيل هذه الاتجاهات، وذلك في ظل التحديات الهيكلية والتنظيمية التي تواجه القطاع المصرفي اليمني. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع الاستكشافي، وتم جمع البيانات باستخدام استبانة موجهة إلى عينة من القيادات الإدارية في البنوك اليمنية، جرى تحليلها باستخدام برنامج (SPSS) بواسطة الإحصاء الوصفي، واختبار (T- test) لعينة واحدة، وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، كما أظهرت النتائج أن مستوى الوعي والإدراك بمفهوم تقنية البلوك تشين لدى القيادات الإدارية جاء في المستوى المتوسط ويميل إلى الإيجابية، مع وجود إدراك مرتفع نسبياً للفوائد المتوقعة، خاصة في مجالات تحسين كفاءة العمليات المصرفية، وتسريع المعاملات، وخفض التكاليف التشغيلية. في المقابل، كشفت النتائج عن إدراك عالٍ للمخاطر والتحديات، ولا سيما الغموض التشريعي، وضعف البنية التحتية التقنية، ونقص الكفاءات البشرية المتخصصة. كما أكدت نتائج نماذج الانحدار وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للعوامل التنظيمية والتقنية، وكذلك لإدراك الفوائد والمخاطر، على نية تبني تقنية البلوك تشين، وخلصت الدراسة إلى أن اتجاهات القيادات الإدارية نحو تبني البلوك تشين تتسم بالإيجابية الحذرة والمشروطة بتوافر بيئة تنظيمية وتقنية داعمة، وأوصت بضرورة تطوير الأطر التشريعية، وتعزيز الجاهزية التقنية، وبناء القدرات البشرية لدعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي اليمني.

- **التوصيات:**

التوصيات التطبيقية على مستوى البنوك اليمنية

- تعزيز الوعي والمعرفة المتخصصة بتقنية البلوك تشين عبر تبني برامج تدريبية وتوعوية متخصصة تستهدف القيادات الإدارية، وتركز على الفهم المتعمق لمفهوم تقنية البلوك تشين، والتمييز بين البلوك تشين والعملات الرقمية، والتطبيقات المصرفية العملية للتقنية.
- الاستفادة من مزايا تقنية البلوك تشين المتوقعة وانعكاساتها الإيجابية على تطوير أنظمة العمل والخدمات المقدمة.
- ربط مشاريع التحول الرقمي بمؤشرات أداء واضحة (خفض التكاليف، سرعة المعاملات، الشفافية)، وإدراجها ضمن الخطط الإستراتيجية للتحول الرقمي.
- تبني تقنية البلوك تشين بأسلوب التطبيق المرحلي عبر تنفيذ مشاريع تجريبية محدودة النطاق، واختبار تطبيقات التقنية في مجالات منخفضة المخاطر، وتقييم النتائج قبل التوسع في التطبيق.
- العمل على تقليل المخاطر المدركة عبر سياسات تنظيمية واضحة وبنية تقنية داعمة.
- تمكين القيادات المصرفية ذات الخبرة العالية من لعب دور قيادي في قيادة فرق التحول الرقمي، وتقييم المخاطر التقنية والتنظيمية، وصياغة سيناريوهات تبنٍّ واقعية.
- كما بينت نتائج التحليل وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للعامل التقني على نية تبني تقنية البلوك تشين، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية(H2) ، ويشير ذلك إلى أن جاهزية البنية التحتية التقنية، ومستوى التوافقية بين الأنظمة المصرفية، وتعزيز متطلبات الأمان السيبراني تمثل محددات جوهرية في تشكيل قرار التبني.

التوصيات التطبيقية على مستوى البنك المركزي والجهات الرقابية.

- تطوير إطار تشريعي وتنظيمي واضح ومحفز وداعم لتقنية البلوك تشين من خلال وضع أطر تشريعية واضحة تنظم استخدام تقنية البلوك تشين في القطاع المصرفي، وإصدار أدلة إرشادية للتطبيق الآمن، وتقليل الغموض التنظيمي الذي يحد من نية التبني.
- دعم البنية التحتية التقنية والأمن السيبراني من خلال وضع سياسات وطنية ومصرفية تهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية للقطاع المصرفي، وتعزيز منظومات الأمن السيبراني، وتوفير منصات تقنية متوافقة مع متطلبات تطبيقات البلوك تشين.
- تشجيع الشراكات والتعاون مع مؤسسات إقليمية ودولية داعمة للتحول الرقمي، أو متخصصة في البلوك تشين، أو لديها تجارب ناجحة في تطبيق البلوك تشين.
- إطلاق مبادرات توعية وبناء القدرات بالمشاركة والتعاون مع جمعية البنوك اليمنية، عبر تنظيم ورش عمل ومؤتمرات وندوات متخصصة حول تقنية البلوك تشين.

- قيادة مشروع التحول الرقمي كمشروع وطني لاستخدام البلوك تشين في مجالا متعددة.

التوصيات التطبيقية على الجامعات والمؤسسات الأكاديمية

- تضمين التكنولوجيا المالية في المناهج الدراسية عبر تحديث المناهج لتشمل مساقات متخصصة، وعقد دورات تدريبية متخصصة في التقنيات المالية.
- تشجيع البحث العلمي التطبيقي للتوسع والتطوير والبحث والاطلاع على المستجدات العالمية المتعلقة بتقنية البلوك تشين في المجال المالي والتحديات العملية.

أثر إدارة أمن المعلومات على التحول الرقمي في البنوك الأهلية في اليمن

أكرم محمد العرشاني، جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الرئيس عدن، a.alarshani@ust.edu

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر إدارة أمن المعلومات (سرية المعلومات، سلامة المعلومات، حداثة المعلومات، توافر المعلومات) على التحول الرقمي في البنوك الأهلية في اليمن مستخدمة المنهج الكمي بأسلوبيه الوصفي والتحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من قادة الفروع الرئيسة للبنوك الأهلية في العاصمة صنعاء، وكانت الاستبانة الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وقد اعتمدت الدراسة العينة العشوائية الطبقية النسبية، حيث بلغ عدد عينة الدراسة (405) موظفاً، كما تم تحليل البيانات باستخدام الطرق الإحصائية المناسبة ضمن برنامج SPSS v26.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين أمن المعلومات والتحول الرقمي في البنوك الأهلية في اليمن، وإلى وجود أثر لبعدي (سرية المعلومات، حداثة المعلومات) على التحول الرقمي، وعدم وجود أثر ذي دلالةٍ إحصائيةٍ لبعدي (توافر العمليات، سلامة المعلومات) في التحول الرقمي. كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات الهادفة إلى توضيح التحول الرقمي وأمن المعلومات والتقنيات الحديثة في القطاع المصرفي، لا سيما مع التطور المتسارع في أدوات الذكاء الاصطناعي والتحديات التي تواكب هذا التطور.

- **التوصيات:**

توصي الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات الهادفة إلى توضيح التحول الرقمي وأمن المعلومات والتقنيات الحديثة في القطاع المصرفي، لا سيما مع التطور المتسارع في أدوات الذكاء الاصطناعي والتحديات التي تواكب هذا التطور.

أثر الإنفاق الحكومي على ربحية البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية في ليبيا

حسن حمل، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، Hassan09691@gmail.co
عبد المجيد عبيد، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، alamri@iium.edu.my

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على ربحية البنوك الليبية خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2024، مع إدخال نوع البنك كمتغير مُعدِّل للمقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية. ولتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على المنهج الكمي الوصفي التحليلي باستخدام بيانات بانل لستة مصارف ليبية، وتم تحليلها بواسطة برنامج R (4.5.1) عبر أنموذج الانحدار الخطي المتعدد مع اختبار التفاعل بين الإنفاق الحكومي ونوع البنك. وأظهرت النتائج وجود دور مُعدِّل أساسي وذي دلالة إحصائية لنوع البنك، حيث يغيّر الأنموذج المصرفي من طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والربحية. كما تبين أن الإنفاق الحكومي يمارس أثراً إيجابياً وذا دلالة إحصائية على العائد على حقوق الملكية في البنوك التقليدية، مما يعكس قدرتها على الاستفادة من النشاط الاقتصادي العام، في حين يتحول الأثر إلى سلبي على عائد الأصول في البنوك الإسلامية نتيجة قيود أنموذج التمويل الإسلامي وضعف المرونة في استغلال الإنفاق العام. وتؤكد النتائج وجود تباين بنيوي في الكفاءة التشغيلية بين المجموعتين المصرفيتين، حيث تظهر البنوك التقليدية تفوقاً في إدارة الأصول والخصوم والتكيف مع تقلبات بيئة الاقتصاد الكلي. بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تعزيز التنوع في نماذج الأعمال المصرفية الإسلامية عبر تطوير أدوات تمويلية إنتاجية متوافقة مع الشريعة، وتحسين كفاءة توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات المنتجة، إضافة إلى تبني سياسات رقابية وتشريعية أكثر مرونة من قبل مصرف ليبيا المركزي لدعم قدرة البنوك الإسلامية على التكيف مع الدورات المالية وتعزيز ربحيتها واستدامتها في المدى الطويل.

- **التوصيات**:

1) تعزيز التنوع في نماذج الأعمال المصرفية. يُوصى بأن تعمل المصارف الإسلامية على تطوير أدوات تمويلية واستثمارية أكثر مرونة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بما يمكّنها من الاستفادة من الإنفاق الحكومي دون الإخلال بضوابطها الشرعية، وذلك عبر تبني صيغ تمويل إنتاجية مثل المشاركة والمضاربة الإستراتيجية بدلاً من الاعتماد المفرط على المرابحة.
2) تحسين كفاءة إدارة الإنفاق العام. على صانع القرار المالي في ليبيا توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات المنتجة والمشروعات التنموية التي تخلق فرص تمويل واستثمار مشتركة بين القطاع العام والمصارف، بما يُسهم في تحفيز ربحية المصارف عبر توسيع النشاط الاقتصادي الفعلي بدلًا من الاعتماد على الإنفاق الجاري.
3) تطوير سياسات داعمة للبنوك الإسلامية. يُوصى مصرف ليبيا المركزي بتبني حوافز رقابية وتشريعية خاصة بالبنوك الإسلامية، تعزز قدرتها على التكيف مع الدورات المالية المرتبطة بالإنفاق العام، مثل تخفيف متطلبات الاحتياطي أو منح أطر تمويل حكومي متوافقة مع الشريعة (صكوك حكومية، عقود استصناع وتمويل بنية تحتية).
4) تعزيز الكفاءة التشغيلية والإدارة المالية. تشير النتائج إلى تفوق البنوك التقليدية في الاستفادة من الإنفاق الحكومي بفضل مرونتها التشغيلية؛ لذا يُوصى البنوك الإسلامية بتقوية قدراتها في إدارة الأصول والخصوم، وتطوير نظم تقييم الأداء المالي لتقليل أثر تقلبات الإنفاق الحكومي على مؤشرات الربحية.
5) الاهتمام بالحوكمة والمساءلة. من الضروري تفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة الإنفاق العام، وربط مستويات الشفافية والمساءلة بسياسات التمويل الحكومية؛ لأن سوء توجيه الإنفاق يؤدي إلى آثار سلبية مباشرة على استقرار القطاع المصرفي، لا سيما البنوك الإسلامية المقيدة بأطر رقابية شرعية صارمة.
6) إجراء دراسات مقارنة مستقبلية. يُوصى الباحثون بإجراء دراسات مستقبلية تشمل فترات زمنية أوسع ومؤشرات اقتصادية إضافية (مثل العجز المالي وأسعار النفط)، مع إدخال متغيرات وسيطة أخرى مثل جودة الأصول أو كفاءة الإدارة، لتوسيع فهم العلاقة الديناميكية بين السياسة المالية والقطاع المصرفي في الاقتصاد الليبي.

أثر استخدام التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في بنوك التمويل الأصغر العاملة في محافظة حضرموت – دراسة ميدانية

عمر فضل عمر غيثان – باحث ماجستير إدارة أعمال – جامعة حضرموت. o.ghaithan@gmail.com
أ.د. خالد محمد أحمد الجابري – أستاذ الإدارة المالية – جامعة حضرموت. dr.aljabrikhaled2004@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التكنولوجيا المالية والشمول المالي في بنوك التمويل الأصغر العاملة في محافظة حضرموت، واختبار أثر استخدام التكنولوجيا المالية بأبعادها (تطبيقات الهواتف الذكية، وأجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية POS) في الشمول المالي بأبعاده (الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية)، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من موظفي تلك البنوك. وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من (201) موظفًا، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن مستوى كلٍّ من التكنولوجيا المالية والشمول المالي بجميع أبعادهما كان متوافرًا بدرجة عالية. كما أشارت النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥α) للتكنولوجيا المالية في الشمول المالي. وخَلَصَت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: العمل على تطوير وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية عبر تطبيقات الهواتف الذكية، وتطوير خدمات إضافية مرتبطة بنقاط البيع الإلكترونية، مثل: برامج الولاء والمكافآت للعملاء، وزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي في المواقع الإستراتيجية.

- **التوصيات:**

1. تطوير وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية عبر تطبيقات الهواتف الذكية لتشمل مجموعة أوسع من الخدمات المصرفية، مثل إدارة القروض، وإدارة البطاقات، وغيرها.
2. تطوير خدمات إضافية مرتبطة بنقاط البيع الإلكترونية مثل برامج الولاء والمكافآت للعملاء.
3. زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي في المواقع الإستراتيجية لضمان سهولة وصول العملاء إلى النقد.
4. التركيز على إستراتيجيات تهدف إلى زيادة استخدام العملاء للخدمات المالية المتاحة.
5. تبسيط إجراءات استخدام الخدمات عبر تسهيل العمليات وتقليل التعقيدات لجعل استخدام الخدمات المالية أكثر جاذبية وسهولة.

أثر أعمال الصرافة على أعمال وأنشطة البنوك التجارية في اليمن: دراسة ميدانية على عينة من القيادات الإدارية في بنوك محافظة تعز (2025)

أ.م. د/ عادل قائد فارع العامري- قسم العلوم المالية والمصرفية - جامعة تعز adel74k@yahoo.com
أ/ وجدي عبد الله فرحان عبده- باحث – البنك المركزي اليمني- فرع تعز wagdi4321@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر أعمال الصرافة التي تقوم بها شركات الصرافة في مجالي بيع وشراء العملات وتحويل الأموال داخلياً وخارجياً على أعمال وأنشطة البنوك التجارية في اليمن في أربع مجالات رئيسة هي: (تلقي الودائع المصرفية، ومنح القروض والسُلفات، وخصم الأوراق التجارية، وتمويل التجارة الخارجية). اعتمدت الدراسة على منهجية متكاملة تجمع بين التحليل الوصفي والقياس الكمي باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية بأسلوب المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) لتحليل العلاقات بين المتغيرات، نظرًا لملاءمته لحجم العينة وطبيعة النموذج التفسيري. تم إجراء الدراسة على فروع ستة بنوك تجارية في مدينة تعز، وهي: (البنك الأهلي اليمني، بنك التسليف التعاوني الزرعي، بنك اليمن الدولي، البنك اليمني للإنشاء والتعمير، بنك اليمن والكويت، والبنك اليمني التجاري). وأظهرت النتائج وجود أثر طردي قوي دالٍ إحصائياً لأعمال الصرافة على أعمال وأنشطة البنوك التجارية، وبرز هذا الأثر عبر تزايد أعمال تحويل الأموال داخلياً وخارجياً، وبيع وشراء العملات الأجنبية. وقد يفسر هذه النتيجة إما امتلاك البنوك التجارية لبعض شركات الصرافة الكبيرة أو المساهمة في ملكيتها، أو أن هذه الشركات تحتفظ بأموالها في حسابات لدى البنوك التجارية ذاتها، ما قد يعني أن الأثر إحصائي دال على المتغير الكامن وليس بالضرورة أثراً مُحسناً للأداء. وأوصت الدراسة بدمج شركات الصرافة رسمياً ضمن النظام المالي وتنظيم عملها بإشراف البنك المركزي، عبر إطار تشريعي يضمن الامتثال ومكافحة غسل الأموال والمضاربة، وإنشاء منصة إلكترونية موحدة، وتنظيم سوق الصرف عبر مزاد يومي، مع تشديد الرقابة والتراخيص.

- **التوصيات:**

- دمج شركات الصرافة في النظام المالي الرسمي تحت إشراف البنك المركزي اليمني (عدن)، عبر إطار تشريعي يُلزمها بمعايير مكافحة غسل الأموال، والإفصاح عن مصادر العملات، وإيداع جزء من سيولتها في البنوك التجارية. يُرافق ذلك تطوير **منصة إلكترونية موحدة** لربط أنظمة الصرافة بالبنوك، لمراقبة التدفقات النقدية وتقليل التقلبات السوقية، مع إنشاء قنوات اتصال دورية لتحسين التنسيق النقدي.

- تنظيم سوق العملات الأجنبية عبر إنشاء سوق مركزي يُدار بآلية مزاد يومي تحت إشراف البنك المركزي؛ لتوحيد سعر الصرف بين المناطق، مع توفير ضمانات للشركات المرخصة ضد التقلبات الحادة. إلى جانب ذلك، تشجيع البنوك على تقديم خدمات داعمة (كحسابات بفائدة تفضيلية أو تمويل ميسر)، وفرض رسوم تنظيمية على العمليات غير المرخصة لتحفيز اندماجها في القطاع الرسمي، وتعزيز الشفافية عبر منصات إلكترونية للإعلان عن أسعار الصرف.

- إدارة تحويلات الأموال عبر نظام وطني بالشراكة بين البنوك وشركات الصرافة، مع تخصيص نسبة من التحويلات (10%) لتمويل المشاريع الصغيرة عبر صناديق استثمارية، إلى جانب منح حوافز ضريبية للمرسلين. كما يشمل ذلك تطوير تطبيقات مصرفية آمنة للحد من الاعتماد على النقد، وربط تحويلات المغتربين بالبنوك اليمنية عبر التنسيق مع البنوك التجارية في الدول المضيفة، مع ضمان إجراءات سريعة ورسوم مخفضة.

- تعزيز الرقابة المالية عبر إلزام جميع شركات الصرافة بالحصول على تراخيص رسمية تَخضع لمعايير صارمة، ومصادرة حسابات الكيانات غير المنضبطة، مع توحيد السياسات النقدية بين المناطق عبر آلية تنسيق مُشتركة بدعم دولي، لسد الفجوة السعرية واستعادة الثقة بالعملة المحلية.

أثر أنظمة الدفع الإلكتروني في تفعيل النشاط الاقتصادي خلال الحرب في السودان (2023-2025م): دراسة تطبيقية على بعض المصارف السودانية

د. وجدان مهدي أحمد عبد القادر، أستاذ الاقتصاد المشارك كلية الأفق للعلوم والتكنولوجيا
د. أمير سليمان مصطفى، أستاذ الاقتصاد المشارك جامعة شندي
أ. أماني عبد الحفيظ السيد الأمين، محاسب جامعة شندي

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر أنظمة الدفع الإلكتروني في تفعيل النشاط الاقتصادي خلال فترة الحرب في السودان (2023–2025)، عبر دراسة تطبيقية على بعض المصارف السودانية (بنك الخرطوم- بنك أمدرمان الوطني- بنك فيصل الإسلامي السوداني). اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات، إضافة إلى تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. توصلت الدراسة إلى أن انتشار أنظمة الدفع الإلكتروني أسهم على نحوٍ ملحوظ في تعزيز النشاط الاقتصادي، ودعم الشمول المالي، وزيادة حجم التبادل المالي والتجاري في المناطق المتأثرة بالحرب. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز أمن أنظمة الدفع الإلكتروني، وتوسيع نطاق الشمول المالي بما يسهم في دعم التعافي الاقتصادي.

- **التوصيات:**

1. تطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع شبكات الإنترنت.
2. تعزيز أمن أنظمة الدفع الإلكتروني وبناء الثقة لدى المستخدمين.
3. تشجيع الابتكار في المنتجات المصرفية الرقمية.
4. توفير برامج تدريبية لرفع الوعي المالي والرقمي.

أثر التحديات التي تواجه أنظمة الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي لدى المرأة الريفية – دراسة ميدانية على عينة من المعلمات في محافظة لحج - يافع

د. منى عبد السلام علي سعيد-أستاذ الاقتصاد المساعد- جامعة الحديدة
أ. هالة بابريش – باحثة دكتوراه إحصاء – جامعة عدن
أ. عبير عادل مرشد. Abeeralariqi6767@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحديات التي تواجه أنظمة الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي للمرأة الريفية، وذلك عبر دراسة ميدانية على عينة من المعلمات في محافظة لحج ومديرية يافع. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي–التحليلي، واعتمدت على الاستبانة كأداة للدراسة، حيث وُزّع على(150)مفردة لقياس مستوى التحديات المرتبطة بأنظمة الدفع الإلكتروني، ومدى انعكاسها على قدرة المرأة الريفية على الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية والاستفادة منها.

جرى تطوير أداة الدراسة وتحكيمها، والتأكد من صدقها وثباتها باستخدام معاملات إحصائية مناسبة. وبعد تحليل البيانات بالأساليب الوصفية والاستنتاجية، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، وضعف الثقافة المالية الرقمية، وتكاليف الخدمات، ومحدودية التغطية الشبكية، تمثل عوائق جوهرية أمام استخدام المرأة الريفية لأنظمة الدفع الإلكتروني. كما كشفت النتائج عن وجود أثر دالٍ إحصائيًا لهذه التحديات في مستوى الشمول المالي، بما يؤكد العلاقة السلبية بين ارتفاع التحديات وانخفاض قدرة المرأة على الاندماج المالي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية في المناطق الريفية، وتطوير برامج تدريبية لرفع الوعي المالي الرقمي لدى النساء، وتوسيع انتشار خدمات الدفع الإلكتروني بتكاليف ميسرة، إضافة إلى دعم سياسات التحول الرقمي التي تسهم في تعزيز الشمول المالي للمرأة الريفية.

- **التوصيات:**

1. تحسين تغطية شبكات الاتصالات في المناطق الريفية.
2. توفير الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية) لنقاط الخدمة المالية.
3. تطوير بنية تحتية رقمية مستقرة بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص.
4. صياغة إطار وطني موحّد ينظم الدفع الإلكتروني ويضمن حماية بيانات المستخدمين.
5. إصدار سياسات تحفيزية للنساء الريفيات للانضمام إلى الخدمات المالية الرقمية.
6. إلزام شركات المحافظ الإلكترونية بمعايير أمان أعلى.
7. إطلاق حملات توعية مالية ورقمية تستهدف النساء الريفيات.
8. تدريب المعلمات كميسّرات محليات في الثقافة المالية الرقمية.
9. دمج التثقيف المالي ضمن أنشطة المدارس الريفية.
10. تصميم منتجات مالية رقمية مخصصة للنساء الريفيات.
11. توسيع نقاط الوكلاء الماليين في المناطق ذات التغطية الضعيفة.
12. ربط المحافظ الإلكترونية ببرامج الدعم الحكومي والتحويلات النقدية.

أثر التخطيط الإستراتيجي في تحسين العمليات المصرفية (دراسة ميدانية في بنك التضامن الإسلامي)

أ. مساعد. د. منى إبراهيم محمد [1، *]
سمية عبد الجليل الحميري [1]
أحمد إبراهيم الراشدي [1]
أ. مساعد. د. مصطفى عبد الخالق [1، *]
[1، *] أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن- اليمن.
[1] باحث في العلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا- اليمن، عدن.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التخطيط الإستراتيجي بأبعاده: (العمليات الداخلية، الأداء المالي، العملاء، النمو والتعلم)، في تحسين العمليات المصرفية بأبعادها: (الاستجابة، الاعتمادية، والملموسية، الأمان، والتعاطف) عبر دراسة ميدانية على بنك التَّضامُن، وتكوّن مجتمع الدراسة من الموظفين في الوظائف القيادية والإشرافية، البالغ عددهم (204) موظفًا واختيرت العينة من (85)مفردةً من مجتمع الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، واستُعملت الاستبانة أداة لجمع البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان أهمها: تبيّن أن مستوى التخطيط الإستراتيجي في بنك التضامن جاء بدرجة عالية، مع تصدّر بُعد العمليات الداخلية أعلى المتوسطات الحسابية، وجاء واقع تحسين العمليات المصرفية بدرجة عالية، مع تقارب كل أبعاده، وأظهرت نتائج أنموذج الانحدار البنائي أن التخطيط الإستراتيجي بأبعاده مجتمعة يُحدث أثرًا إيجابيًّا ذا دلالة إحصائية مع تحسين العمليات المصرفية، كما أظهرت النتائج عن وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة وذات دلالة إحصائية بين التخطيط الإستراتيجي بأبعاده مجتمعةً وتحسين العمليات المصرفية.

وأوصت الدراسة بنك التَّضامُن: بالتركيز على تحسين العمليات المصرفية عبر تطوير خدمات مصرفية رقمية مخصّصة، وتجربة استخدام سَلِسَة، وأسعار تنافسية في تعزيز ولاء العملاء وتحسين جودة المحفظة المصرفية.

- **التوصيات:**

1. ضرورة اعتماد التخطيط الإستراتيجي كمنهج إداري مستمر، وليس كإجراء مرحلي أو موسمي، وربطه مباشرة بتحسين العمليات المصرفية.
2. إعادة توجيه الخطط الإستراتيجية نحو تعزيز التوجه المتمركز حول العميل، عبر تحسين تجربة العميل، وتقليل زمن إنجاز المعاملات، وتطوير جودة الخدمات المصرفية.
3. تبسيط الإجراءات المصرفية وإعادة هندسة العمليات الداخلية بما يحقق التوازن بين الضبط الإداري والمرونة التشغيلية.
4. توجيه الموارد المالية نحو دعم المبادرات التطويرية التي تسهم في تحسين العمليات المصرفية، ولا سيما الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة.
5. تعزيز برامج التدريب والتطوير وبناء القدرات للعاملين، وربطها بشكل مباشر بأهداف تحسين العمليات المصرفية.
6. دعم ثقافة الابتكار والتعلم التنظيمي داخل البنوك، وتشجيع تبادل المعرفة بين العاملين.
7. تعزيز التنسيق والتكامل بين المستويات الإدارية المختلفة عند إعداد وتنفيذ الخطط الإستراتيجية.

أثر التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية في البنك المركزي اليمني)

د. حكمت صلاح علي علان، أستاذ مشارك، جامعة عدن
hekmatsalah002@gmail.com

حسين علي محمد باشماخ
حلمي عبد الله صالح بن كدة
أصيل محمد يحي سعيد
د. بشير محمد الحمادي، أستاذ مساعد، جامعة العلوم والتكنولوجيا عدن.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة" أثر التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبية"" (دراسة ميدانية في البنك المركزي اليمني) كما هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التدقيق الداخلي وجودة المعلومات المحاسبية، وتحليل العلاقة والأثر بينهما في البنك المركزي اليمني – فرع عدن. واستخدم الباحثون المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في البنك المركزي وفروعه, حيث بلغ عددهم (26) عنصرًا، وقد جرى اختيار عينة إدارة التدقيق في البنك المركزي وفرع م/ أبين من مجتمع البحث وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:
أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى التدقيق الداخلي في البنك المركزي اليمني – عدن جاء على نحوٍ عام مرتفعًا. كما أظهرت النتائج أن جودة المعلومات المحاسبية تطبق بدرجة مرتفعة جدًا. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي على نحوٍ عام على جودة المعلومات المحاسبية. يوجد أثر مرتفع وذو دلالة إحصائية لمعايير التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمبادئ المهنية للتدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية.

- **التوصيات:**

1. تعزيز تطبيق معايير التدقيق الداخلي على نحوٍ أوسع وتحديثها بما يتناسب مع أفضل الممارسات الدولية.
2. التركيز على المبادئ المهنية للتدقيق الداخلي بواسطة برامج تدريبية متخصصة ومستمرة؛ لضمان جودة المعلومات الناتجة عن عمليات التدقيق.
3. مراجعة وتطوير إجراءات التدقيق الداخلي والعمل على تطويرها وتوثيقها وتحديثها بما يضمن فاعليتها وتأثيرها الإيجابي.
4. تعزيز الوعي بأهمية التدقيق الداخلي عبر ورش عمل توعوية وإشراك العاملين في العمليات ذات العلاقة لتعزيز الالتزام بمعايير الجودة.
5. تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في البنك بما يضمن تحقيق أقصى درجات الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والثبات.
6. دعم استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي؛ لضمان الشفافية والنزاهة في العمل، وتوصي بإيجاد آلية رقابة مباشرة على أعلى مستوى إداري في البنك.
7. ضرورة مواكبة المعايير الدولية الحديثة للتدقيق الداخلي والمعايير المحاسبية لضمان جودة أفضل للمعلومات وتوافقها مع المتطلبات الدولية.

أثر التراصف الإستراتيجي في الارتجال التنظيمي (دراسة ميدانية في بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر)

أ.د. عبد الله صالح بن صالح الحاج، أستاذ إدارة الأعمال المشارك، كلية المجتمع وجامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن.
سامي علي محمد علي سيف، باحث ماجستير في كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن.

الملخص:
هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التراصف الإستراتيجي بأبعاده (الاتصالات، الشراكة، البنية التحتية، المهارات، الحوكمة) في الارتجال التنظيمي (الابتكار، التكيف، الحدس، بناء الحل، إدراك المخاطر) وتمثل مجتمع الدراسة من موظفي بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر في محافظتي عدن ولحج والضالع والبالغ عددهم (223)عنصرًا واعتمدت الدراسة عينة عشوائية بسيطة من(109)مفردة واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الاستدلالي، وكانت أداة الدراسة الرئيسة لجمع البيانات الأولية هي الاستبانة حيث ثم توزيع(140)استمارة تم استرداد(117)وكان الصالح منها(109)استمارة.
توصلت الدراسة الى ان نسبة الارتباط بين التراصف الإستراتيجي والارتجال التنظيمي بلغت (0.805) ودلت النتائج أن أثر التراصف الإستراتيجي في الارتجال التنظيمي كان إيجابيا ذو تناسب طردي قوي (64.8%) ويختلف مستوى الأثر باختلاف الأبعاد، حيث كان بُعد المهارات الأعلى أثرًا في الارتجال التنظيمي ويليه بُعد الحوكمة، ثم بُعد البنية التحتية، ويليه بُعد الشراكة، وأخيرًا بُعد الاتصالات. وأوصت الدراسة بزيادة اللقاءات الدورية، إيجاد مساحات آمنة للإخفاقات، دمج التراصف الإستراتيجي والارتجال التنظيمي في الهيكل التنظيمي.

- **التوصيات:**

1- العمل على زيادة المساحات الآمنة التي يُسمح فيها بالإخفاق والتعلم منه ونشر الدروس المستفادة.
2- الاستمرار في تحفيز التدريب والتعلم الذاتي عن طريق التعامل مع منصات تعليم عن بعد.
3- دعم التدريب الافتراضي (المحاكاة) التدريب القائم على السيناريو عن طريق أدوات تدريب افتراضية تساعد الموظفين على اكتشاف الأخطاء، وطرق التعامل معها بشكل فوري.
1 4-دمج الارتجال التنظيمي والتراصف الإستراتيجي ضمن الهيكل التنظيمي للبنك.
2 دمج الهاتف المحمول ضمن شبكة التحويلة؛ وذلك لغرض الوصول السريع للموظفين الذين يتواجدون داخل المنظمة ولكن خارج مكاتبهم.
3 زيادة اللقاءات الدورية ولو على نحوٍ يومي رسمية أو غير رسمية؛ لما فيها من حرية وطلاقة في إبداء الرأي وتبادل الأفكار ومرونة التواصل وتخفيف للحواجز التنظيمية.

أثر التضخم والعرض النقدي على سعر الصرف في اليمن: (دراسة قياسية للفترة 1990-2025)

أ.م. د/ عادل قائد فارع العامري- قسم العلوم المالية والمصرفية - جامعة تعز adel74kf@gmail.com
أ/ بشير علي سعيد منصور- باحث- كلية العلوم الإدارية – جامعة تعز Basheer711488777@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التضخم والعرض النقدي على سعر الصرف في اليمن خلال الفترة (1990-2025)، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والقياس الكمي بواسطة أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لفحص علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وتقدير أثر التضخم، العرض النقدي على سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل. وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ووجود أثر طردي ودالٍ إحصائياً للتضخم على سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل، مما يعكس تأثيره الهيكلي المباشر في انخفاض قيمة الريال اليمني. بينما أظهرت النتائج أثراً طردياً قوياً ودالًا إحصائياً للعرض النقدي على سعر الصرف في الأجل القصير فقط، وعدم وجود أثره في الأجل الطويل، وهو ما يفسر تراجع الثقة بالريال اليمني كمخزن للقيمة والتحول نحو العملات الأجنبية في المعاملات. وأوصت الدراسة بضرورة العمل الجاد على إنهاء الانقسام المؤسسي للبنك المركزي اليمني واستعادة استقلاليته التامة؛ لضمان صياغة وتنفيذ سياسة نقدية موحدة قادرة على إدارة العرض النقدي واحتواء الضغوط التضخمية على نحوٍ منهجي عبر أدوات غير مباشرة لتحقيق الاستقرار النقدي. وتتكامل هذه الخطوة مع ضرورة تبني حزمة إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة، ترتكز على استعادة الإيرادات السيادية وتنشيط القطاعات الإنتاجية، وتتزامن مع إستراتيجية وطنية لتعزيز الثقة بالريال اليمني ووقف التمويل التضخمي، وصولًا إلى تحقيق استقرار مستدام في سعر الصرف ودفع عجلة التعافي الاقتصادي.

- **التوصيات:**

1) ضرورة العمل الجاد على إنهاء الانقسام المؤسسي للبنك المركزي اليمني واستعادة استقلاليته التامة؛ لضمان صياغة وتنفيذ سياسة نقدية موحدة قادرة على إدارة العرض النقدي واحتواء الضغوط التضخمية على نحوٍ منهجي وشامل.
2) ضرورة التحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (مثل عمليات السوق المفتوحة وأسعار الفائدة)؛ لامتصاص السيولة الفائضة، بدلاً من الاعتماد على الإجراءات الإدارية، وذلك للسيطرة على العرض النقدي وتقليل أثره الفوري على تقلبات سعر الصرف.
3) تبني إستراتيجية وطنية لاستعادة الثقة بالريال اليمني عبر توفير أوعية ادخارية واستثمارية جذابة، وفرض استخدام الريال اليمني في المعاملات التجارية الداخلية، مما يسهم في أنهاء ظاهرة الدولرة والحد من المضاربة على العملات الأجنبية.
4) التوقف التدريجي عن سياسة التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة عبر الإصدار النقدي، والاعتماد على الموارد السيادية (صادرات النفط والغاز) وحوكمة الإيرادات العامة للدولة لتعزيز احتياطيات النقد الأجنبي ودعم استقرار سعر الصرف.
5) قيام الحكومة بالإجراءات اللازمة للتعافي الاقتصادي عبر تبني برنامج إصلاح اقتصادي ومالي شامل يركز على استعادة الإيرادات السيادية وتنشيط الصناعات الإنتاجية كالنفط والزراعة والصناعة بما يعزز قيمة الريال اليمني وتحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف.

أثر القدرات المؤسسية والمالية للمصارف اليمنية على دورها التنموي في مرحلة ما بعد الحرب: دراسة ميدانية في محافظة عدن

ملاك مجاهد علي أحمد، سنواح عبد الرب أحمد صلاح، ماريا محمد مهيوب أحمد، عبد الرحمن قيس عبد الرحمن القرشي، روان محمد قاسم عبد الله، رغد نائل سعيد حميد
د. منى عبد السلام علي سعيد، أستاذ الاقتصاد المساعد- جامعة الحديدة

الملخص :
شهد القطاع المصرفي اليمني منذ اندلاع الحرب عام 2015 تراجعًا ملحوظًا في قدرته على أداء دوره التنموي، نتيجة الانقسام المؤسسي، ضعف الاستقرار النقدي، وتراجع النشاط الاقتصادي. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر القدرات المؤسسية والمالية للمصارف اليمنية على دورها التنموي في مرحلة ما بعد الحرب، بواسطة دراسة ميدانية مطبّقة على المصارف العاملة في محافظة عدن.
اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبانة مغلقة مبنية على مقياس ليكرت الخماسي، وُزّعت على عينة عشوائية مكونة من (20) موظفًا من العاملين في القطاع المصرفي. وتم تحليل البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (T) لعينة واحدة، إضافة إلى أنموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات.
أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية للقدرات المؤسسية والمالية للمصارف اليمنية على دورها التنموي، حيث برزت القدرات البشرية، والحوكمة، والسيولة، والرقمنة كعوامل داعمة لتعزيز التمويل التنموي. في المقابل، كشفت النتائج عن ضعف واضح في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يحدّ من شمولية الدور التنموي للمصارف.
وتخلص الدراسة إلى ضرورة تعزيز البرامج التمويلية الموجهة للقطاعات الإنتاجية، وتطوير الأطر التنظيمية والرقمية، وتفعيل الشراكات مع المانحين، بما يسهم في دعم إعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في اليمن.

- **التوصيات:**

1. **توصيات موجهة للمصارف اليمنية**:

أ) ضرورة الانتقال من التركيز على الدور المصرفي التقليدي إلى تبنّي إستراتيجية مصرفية تنموية واضحة، تُدرج التمويل الإنتاجي وتمويل إعادة الإعمار ضمن أولوياتها.
ب) تطوير برامج متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع تصميم أدوات تمويلية مرنة تتناسب مع طبيعة المخاطر في مرحلة ما بعد الحرب.
ج) الاستثمار المستمر في تنمية القدرات البشرية، خاصة في مجالات تحليل المشروعات الإنتاجية، وتقييم المخاطر التنموية، وتصميم المنتجات المالية المبتكرة.
د) تعزيز استخدام التكنولوجيا المصرفية والرقمنة لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية، ودعم الشمول المالي بوصفه مدخلًا لتعزيز الدور التنموي.

2. **توصيات موجهة للجهات الرقابية وصنّاع السياسات:**

أ) تطوير إطار تنظيمي وتشريعي داعم للتمويل التنموي، يوازن بين متطلبات الاستقرار المالي والحاجة إلى التوسع في التمويل الإنتاجي.
ب) تحفيز المصارف على تمويل القطاعات ذات الأولوية التنموية عبر حوافز تنظيمية أو آليات تقاسم المخاطر.
ج) دعم إنشاء مؤسسات أو صناديق ضمان مخاطر خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتقليل العبء الائتماني على المصارف.
د) تعزيز التنسيق بين البنك المركزي والجهات الحكومية والقطاع المصرفي بما يخدم أهداف التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار.

أثر التكنولوجيا المالية في تعزيز الاستقرار المصرفي (دراسة ميدانية في البنوك اليمنية)

أحمد إبراهيم الراشدي [1، *]
باسل الشعيبي [1، *]
سمية عبد الجليل الحميري [1]
[1، *] طالب دكتوراه في العلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا- اليمن، عدن.
[1] باحث في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- اليمن، عدن.

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التكنولوجيا المالية بأبعادها المنفردة: (الهوية الرقمية، والامتثال الرقمي، والأمن السيبراني) في تعزيز الاستقرار المصرفي بأبعاده المجتمعة (الصمود السيبراني، وكفاية رأس المال الرقمي، والاستقرار التشغيلي)، عبر دراسة ميدانية على البنوك اليمنية، تم اختيار (135) موظفًا في إدارة كلٍ من (تقنية المعلومات، الامتثال والالتزام، المخاطر العمليات المصرفية) لثلاثة بنوك يمنية (بنك الكريمي، بنك البحرين الشامل، بنك الأمل للتمويل الأصغر) وتم اختيار(100)عينة بالطريقة العشوائية القصدية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، واستُعملت الاستبانة كأداةٍ لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان أهمها: تبيّن أن مستوى التكنولوجيا المالية في البنوك المبحوثة جاء بدرجة عالية، مع تصدّر بعد الأمن السيبراني أعلى المتوسطات الحسابية، وجاء واقع تحسين الاستقرار المصرفي بدرجة عالية، مع تقارب كل أبعاده، وأظهرت نتائج أنموذج الانحدار البنائي أن التكنولوجيا المالية بأبعادها مجتمعة تُحدث أثرًا إيجابيًّا ذا دلالة إحصائية مع تعزيز الاستقرار المصرفي في البنوك اليمنية المبحوثة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة وذات دلالة إحصائية بين التكنولوجيا المالية بأبعادها مجتمعةً وتعزيز الاستقرار المصرفي.

- **التوصيات:**

أوصت الدراسة البنوك المبحوثة بالتركيز على تعزيز الاستقرار المصرفي عبر تطوير خدمات مصرفية كالهوية الرقمية والامتثال الرقمي والأمن السيبراني؛ لتعزيز الصمود السيبراني وكفاية راس المال الرقمي الوطني وتحسين جودة المحفظة المصرفية والاستقرار التشغيلي.

أثر المخاطر المصرفية على الأداء المالي: بحث تحليلي لعينة من المصارف التجارية اليمنية (2012م–2021م)

نبيل عثمان سالم الجعري, أستاذ إدارة الأعمال المساعد, كلية العلوم الإدارية – جامعة عدن.
هاشم عبد الحافظ عبد الله المطري، باحث في كلية العلوم الإدارية جامعة عدن.

الملخص:

هدف البحث إلى تحليل أثر المخاطر المصرفية على الأداء المالي لعينة من المصارف التجارية اليمنية خلال الفترة 2012م-2021م، وتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية اليمنية، بينما اقتصرت عينة البحث على خمسة مصارف تجارية يمنية هي (البنك الأهلي اليمني، بنك اليمن الدولي، بنك اليمن والكويت، كاك بنك، البنك التجاري اليمني). حيث تم قياس المخاطر المصرفية عبر مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال كمتغيرات مستقلة، بينما تم استخدام العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية لقياس الأداء المالي كمتغير تابع. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ولغرض تحليل بيانات البحث تم استخدام نماذج البانل (panel data)، وتمت المفاضلة بين أنموذج التأثيرات الثابتة وأنموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار هاسمان (Hausman) لتحديد أي النماذج هو الملائم والأنسب لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما تم الاعتماد على برنامج Eviews13 في عملية تحليل البيانات. وتوصل البحث إلى وجود أثرٍ طردي ذي دلالةٍ معنويةٍ لكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال على الأداء المالي مقاسًا بكل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية) للمصارف التجارية عينة البحث، بينما أظهر البحث عدم وجود أثرٍ ذي دلالةٍ معنويةٍ لمخاطر الائتمان على الأداء المالي مقاسًا بكلٍ من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية) للمصارف التجارية عينة البحث. وأوصى البحث بمجموعة من التوصيات منها ضرورة التزام المصارف التجارية بالمستويات الكافية لرأس المال لمواجهة أية خسائر ناتجة عن سوء قرارات الاستثمار، ولمواجهة المخاطر المحتملة، ولتعزيز ثقة المودعين وطمأنتهم، وكذلك بضرورة معالجة المصارف لأزمة السيولة وعدم مقدرتها على الوفاء باحتياجات عملائها من النقد وإيجاد الحلول بالتنسيق مع البنك المركزي لمعالجة هذه المشكلة معالجة حقيقية بدلًا من تحديد سقوف مالية وزمنية لسحوبات العملاء من أجل إعادة ثقة العملاء بالمصارف وعودة الدورة النقدية إلى القطاع المصرفي.

- **التوصيات:**

2. يوصي البحث بضرورة اهتمام المصارف التجارية اليمنية بإدارة المخاطر المصرفية وتدريب وتأهيل كوادرها باستمرار على الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر، مع تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر بين جميع موظفي المصرف.
3. على المصارف تحليل المخاطر باستمرار والتنبؤ بها قبل حدوثها، ووضع الإستراتيجيات المناسبة لإدارة المخاطر التي تواجهها للحد منها وتخفيف آثارها المحتملة على الأداء المصرفي.
4. على المصارف الالتزام بالمستويات الكافية لرأس المال لمواجهة أية خسائر ناتجة عن سوء قرارات الاستثمار، ولمواجهة المخاطر المحتملة، حيث أن المحافظة على مستوى مرتفع لراس المال يعزز ثقة المودعين، ويسمح للمصارف بالعمل على نحوٍ طبيعي إلى حدٍّ ما على الرغم من العوامل العصيبة، كما تبين من نتائج البحث كان له أثر إيجابي على أداء المصارف التجارية اليمنية عينة البحث.
5. يوصي البحث بضرورة معالجة المصارف لأزمة السيولة وعدم مقدرتها على الوفاء باحتياجات عملائها من النقد وإيجاد الحلول بالتنسيق مع البنك المركزي لمعالجة هذه المشكلة معالجة حقيقية بدلًا من تحديد سقوف مالية وزمنية لسحوبات العملاء من أجل إعادة ثقة العملاء بالمصارف وعودة الدورة النقدية إلى القطاع المصرفي.

6. التوسع في التسهيلات الائتمانية وفقًا لضوابط وإجراءات مدروسة للمساهمة في تدوير عجلة الاقتصاد والتنمية الاقتصادية.
7. يوصي البحث باستخدام أنموذج التأثيرات العشوائية باعتباره الأنموذج الملائم والمناسب (حسب ما توصلت إليه نتائج البحث) لبحث أثر المخاطر المصرفية على الأداء المالي في المصارف التجارية.
8. ضرورة أن يقوم البنك المركزي بأداء مهامه الرقابية وفقاً لأحدث الأساليب والممارسات المتبعة في مراقبة المصارف.

أثر المخاطر التشغيلية على تفعيل عقد المضاربة في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية تطبيقية

د .ميرفت عبد الله عوض الشيخ، أستاذ الإحصاء والمعلوماتية المشارك، جامعة أبين، maalshek321@gmail.com
د .فاطمة محمد علي الصمدي، أستاذ الإحصاء والمعلوماتية المساعد، جامعة أبين، fatimamohammed3421@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في (الصادرات، الواردات، الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم) على مستوى سعر الصرف في اليمن خلال الفترة (1990–2018)، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئ (ARDL) .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن جميع المتغيرات قيد الدراسة كانت مستقرة عند الفرق الأول وفقًا لاختبار جذر الوحدة(ADF) ، وبيّن اختبار الحدود لوجود تكامل مشترك وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، كما تبيّن أن أفضل أنموذج تم اختياره وفقًا لمعيار (AIC) هو(ARDL(1,2,2,2,2 ، وأن متغيرات الاقتصاد الكلي تفسر ما نسبته 93% من التغيرات في مستوى سعر الصرف خلال فترة الدراسة، وأظهرت نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وجود آلية فعالة لتصحيح الاختلالات، حيث كان معامل تصحيح الخطأ سالبًا ومعنويًا، مما يشير إلى أن مستوى سعر الصرف تتجه إلى التوازن بمرور الزمن، كما أكدت نتائج اختبارات استقرار المعالم ثباتِ مقدرات الأنموذج، كما أشارت النتائج إلى أن زيادة الصادرات تؤدي إلى تعزيز قيمة العملة المحلية نتيجة تدفق العملات الأجنبية، في حين يؤدي ارتفاع الواردات إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية .كما أن ارتفاع معدل التضخم يضعف القوة الشرائية للعملة المحلية ويسهم في تراجع سعر الصرف، بينما يعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي قوة الاقتصاد ويعزز الثقة بالعملة المحلية

- **التوصيات:**

1. تتبع سياسات نقدية فعالة تستهدف خفض معدلات التضخم باعتباره العامل الحاسم في استقرار سعر الصرف على المدى الطويل.
2. عدم الاكتفاء بالمعالجات المؤقتة لسعر الصرف في الأجل القصير، والتركيز على الإصلاحات الهيكلية.
3. تنشيط القطاع الإنتاجي المحلي لزيادة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على الواردات.
4. تشجيع تنويع الصادرات اليمنية ورفع قيمتها المضافة لتحسين ميزان المدفوعات.
5. دعم مرحلة تعافي الاقتصاد اليمني عبر تنسيق السياسات النقدية والمالية وتحسين البيئة الاستثمارية.
6. الشفافية ومكافحة الفساد عبر وضع نظام رقابي صارم على المعاملات المالية العامة والخاصة لتقليل فقدان الموارد.
7. ضرورة الاستقرار السياسي كشرط أساسي لتحقيق أي تعافٍ اقتصادي مستدام.
8. تطوير البنية التحتية المالية والمصرفية.

أثر التوجه الإستراتيجي في المسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية في كاك بنك- عدن- اليمن)

بيان محمد علي جنيد، عوض ناصر عوض حبتور، أبرار وهيب هائل أحمد، عبد الله محسن حامد مجور، شيماء محمد عبد الله مثنى. جامعة العلوم والتكنولوجيا عدن.
د. بشير محمد الحمادي' أستاذ إدارة الأعمال المساعد، جامعة العلوم والتكنولوجيا عدن, b.alhammadi@ust.edu

الملخص:
هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التوجه الإستراتيجي في المسؤولية الاجتماعية عبر دراسة ميدانية لاستقصاء آراء مديري القطاعات والفروع والإدارات والأقسام في كاك بنك -عدن). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في القطاعات والفروع والإدارات والأقسام في كاك بنك البالغ عددهم(79)عنصراً؛وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات حول متغيرات الدراسة والتي تم توزيعها على عينة الدراسة كاملة حيث تم استرجاع عدد(55) استبانة، الصالح منها (47) استبانة وبعد جمع البيانات تم تحليلها بالطرق الإحصائية المناسبة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : أن مستوى ممارسة التوجه الإستراتيجي والمسؤولية الاجتماعية في "كاك بنك" جاء بدرجة مرتفعة جداً ووجود أثرٍ ذي دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) للتوجه الإستراتيجي بأبعاده مجتمعة (الرؤية، الرسالة، الأهداف، القيم) في المسؤولية الاجتماعية في كاك بنك. ووجود أثرٍ ذي دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) للتوجه الإستراتيجي بأبعاده منفردة (الرؤية، الرسالة، الأهداف، القيم) في المسؤولية الاجتماعية في كاك بنك.

- **التوصيات:**

1. العمل على تحديث الرؤية الإستراتيجية لتتضمن نصاً صريحاً حول "الريادة في التنمية المستدامة"، لتعزيز دور البنك المستقبلي في خدمة المجتمع اليمني.
2. صياغة مبادرات المسؤولية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من الأنشطة المصرفية اليومية، بحيث تصبح الخدمة المجتمعية هوية ملازمة لعمل البنك.
3. ضرورة تعزيز "القيم الجوهرية" لدى الموظفين عبر برامج التقدير المعنوي والمادي للمتميزين في العمل التطوعي والإنساني، كون القيم هي الضامن الأكبر لنجاح توجهات البنك.
4. الاستمرار في تحديث السياسات والإجراءات بما يتواكب مع المعايير المصرفية الدولية، للحفاظ على المرتبة الأولى في البُعد القانوني.

أثر تدخل سياسة البنك المركزي في سعر الصرف على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية: دراسة ميدانية في الشركات العاملة في محافظة عدن – اليمن

محسن حمير صالح بن شجاع، باحث في العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن.
mohsenbinshugaa@gmail.com
د. حسين قاسم ديان، أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن.
dayan789@yahoo.com

- **المُلخص**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تدخل سياسة البنك المركزي في سعر الصرف بأبعاده المتمثلة في (الأهداف، الدوافع، الأساليب والتكتيكات، الفاعلية)، على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات العاملة في محافظة عدن، حيث أخذت عينة قصدية متمثلة بـ (10) شركات، واعتمدت الاستبانة كأداة رئيسةٍ لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (90) موظفاً من موظفي الإدارات ذات الصلة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي لتدخل سياسة البنك المركزي في سعر الصرف على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات، وأن التدخلات المتعلقة بأهداف التدخل ودوافعه وأساليبه، وفاعليته كانت تؤثر بشكل كبير على الإفصاح المحاسبي.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني البنك المركزي إجراءات فعالة لتنظيم تدفقات العملات الأجنبية وتعزيز تدخلاته في سعر الصرف للحفاظ على استقرار العملة، مع العمل على تصحيح الاختلالات في سوق الصرف على المدى الطويل، كما أكدت على ضرورة أن يكون تدخل البنك المركزي أكثر فاعلية، مع الاستفادة من التجارب العالمية لتحسين قيمة العملة وتقليل تقلباتها، بما يعزز الشفافية في التقارير المالية. وفي المقابل يجب على الشركات الإفصاح عن الأرباح والخسائر والبنود غير العادية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية، وكما يجب الإفصاح عن أثر تقلبات سعر الصرف ضمن التقارير المالية لتعزيز ثقة المستثمرين وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم استقرار السوق.

- **التوصيات:**

1. ضرورة تبني البنك المركزي إجراءات فعالة لتنظيم تدفقات العملات الأجنبية وتوفير السيولة اللازمة، مع العمل على تصحيح الاختلالات في سوق النقد على المدى الطويل.
2. ضرورة أن يكون تدخل البنك المركزي في سعر الصرف أكثر فاعلية، مع ضمان قرارات ملزمة للجميع، والحفاظ على القدرة التنافسية للعملة المحلية.
3. ضرورة تعزيز استقرار أسعار الصرف وتحقيق الاستقرار المالي للبلد.
4. الاستفادة من التجارب العالمية والعربية في السياسات النقدية لتحقيق تحسن حقيقي في العملة وتقليل مخاطر تذبذب سعر الصرف، وبالتالي تعزيز الشفافية للإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.
5. يجب على الشركات العاملة في محافظة عدن الاستفادة من تدخل البنك المركزي في سعر الصرف بما يساهم في رفع مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في الشركات.
6. يتوجب على الشركات الإفصاح عن الأرباح والخسائر في قائمة الدخل، وكذا الإفصاح عن البنود غير العادية في قائمة المركز المالي لإكسابها مزيدًا من الشفافية.
7. يوصي الباحثان الشركات العاملة في محافظة عدن بالإفصاح بشفافية عن أثر التغيرات في أسعار الصرف، ونشر التقارير المالية مما يعزز الثقة في الشركة.
8. العمل على معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المتعلقة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلًا من قائمة الدخل، لتقديم صورة أكثر دقة وشفافية للمركز المالي للشركة، وحماية حقوق المساهمين.
9. رفع مستوى الإفصاح عن جميع الأحداث الجوهرية التي تؤثر على استمرارية انشطة الشركات، مع الالتزام بإعداد التقارير المالية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية.

10. العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، ودعم عجلة النمو الاقتصادي؛ لزيادة الاحتياطات من العملة الأجنبية، ودعم واستقرار أسعار الصرف.
11. الاستفادة من تدخلات البنك المركزي في سعر الصرف لما له من أثر إيجابي في الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لدى الشركات.
12. الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية والعربية المتعلقة بسياسات البنوك المركزية تجاه سعر الصرف، بهدف تحسين أداء التدخلات وتقليل مخاطر تقلباته، وبالتالي تعزيز الشفافية والإفصاح عن أثرها في التقارير المالية.
13. إجراء مزيد من الدراسات عن أثر تدخل سياسة البنك المركزي في سعر الصرف في الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على مستوى الشركات بمختلف أنواعها في الجمهورية اليمنية.

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك اليمنية، دراسة ميدانية في البنوك العاملة بمحافظة عدن

صالح قاسم عبد الله الواقدي, Salwagday222@gmail.com
د. عشال الهيثمي محمد عشال، أستاذ المحاسبة المشارك، جامعة العلوم والتكنولوجيا/جامعة عدن.

المُلخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة بأبعادها المختلفة، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك اليمنية العاملة بمحافظة عدن.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة أسلوب الحصر الشامل، حيث تألف مجتمع الدراسة من (375) من القيادات الإدارية في (18) بنكًا، وتم جمع البيانات بواسطة استبانة وُزعت على كامل مجتمع الدراسة، وبلغت نسبة الاستجابات الصالحة للتحليل الإحصائي (72%)، مع تحقق مستويات مرتفعة من الصدق والثبات لأداة الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة ارتفاعًا كبيرًا في مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك محل الدراسة، خاصة في استقلالية مراقبي الحسابات وتحديد المسؤوليات ومتابعة الأهداف الإستراتيجية، مع ارتفاع بقية الأبعاد مثل تأهيل مجالس الإدارة وتناسب الأجور والشفافية. كما كشفت النتائج عن انخفاض ممارسات المحاسبة الإبداعية، لا سيما في قائمتي المركز المالي والدخل، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة وهذه الممارسات، أسهمت عبرها الحوكمة في الحد منها بنسبة 25.2%.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تعزيز الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، وضمان استقلالية المدققين، وتحديد المسؤوليات، إلى جانب تكثيف برامج التدريب المتعلقة بمعايير الحوكمة، ونشر ثقافة الشفافية، وتطوير الهياكل التنظيمية بما يواكب التحول الرقمي في القطاع المصرفي.

- **التوصيات:**

1. تعزيز ثقافة الحوكمة في البنوك للحد من المحاسبة الإبداعية عبر آليات عملية ومؤسسية.
2. تدريب أعضاء مجالس الإدارة والإدارة العليا على معايير الحوكمة الحديثة لتحسين الرقابة واتخاذ القرارات.
3. الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة ورفض المحاسبة الإبداعية مع تعزيز برامج التوعية والرقابة.
4. رفع وعي مجالس الإدارة بالعمليات والمخاطر والالتزام بالقوانين عند صياغة السياسات.
5. الاستفادة من التجارب العربية والأجنبية في تطبيق الحوكمة لتقليل المحاسبة الإبداعية.

أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في جودة المعلومات المحاسبية في البنوك العاملة بمحافظة عدن: دراسة ميدانية في البنوك العاملة بمحافظة عدن – اليمن

عبد الإله سعد أحمد صفوان [1]، د / عشال الهيثمي محمد [2]
باحث في العلوم الإدارية- جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، عدن.Alsafwan45@gmail.com
أستاذ المحاسبة المشارك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جامعة عدن، اليمن.a.ashal@ust.edu

الملخص:

هدفت الدراســـــة إلى معرفة أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية المتمثلة في (تبني المعايير الدولية للمرة الأولى، والأدوات المالية- الإفصـاحات، والأدوات المالية -التصـنيف، في جودة المعلومات المحاسـبية في البنوك العاملة بمحافظة عدن. وتكون مجتمع الدراسـة من البنوك العاملة في محافظة عدن. وقد تم الاعتماد على الاسـتبانة كأداة رئيسـةٍ لجمع البيانات الأولية للدراسة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراســـــة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية المتمثلة بـــــــــ (المعيار الخاص بتبني معايير الإبلاغ المالي لأول مرة IFRS1، والمعيار الخاص بالأدوات المالية – الإفصـــاحات IFRS7، والمعيار الخاص بالأدوات المالية – التصـــنيف والقياسIFRS9) في جودة المعلومات المحاســبية. وأوصـت الدراسـة البنوك العاملة في محافظة عدن الاهتمام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وتوظيفها بما يسـاهم في رفع جودة المعلومات المحاسبية، كما أوصت بالاستمرار في الحفاظ على المستويات العالية من التوافر في الإفصاحات، خاصـةً تلك المتعلقة بأهداف وسـياسـات إدارة المخاطر، بالإضـافة إلى متابعة التحديثات والتغييرات في المعايير مع تعزيز الالتزام باللوائح والقوانين المحاسبية الحالية.

- **التوصيات:**

1- الاهتمام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وتوظيفها بما يسهم في رفع جودة المعلومات المحاسبية.
2- الاسـتمرار في الحفاظ على المسـتويات العالية من التوافر في الإفصـاحات، خاصـةً تلك المتعلقة بأهداف وسـياسـات إدارة المخاطر.
3- متابعة التحديثات والتغييرات في المعايير مع تعزيز الالتزام باللوائح والقوانين المحاسبية الحالية.
4- تدريب المختصين بالقطاعات المصرفية على تطبيق المعايير وتعزيز ثقافة الالتزام بها.
5- تعزيز الشفافية في الإفصاح عن التعديلات المالية وتحسين سهولة الوصول إلى المعلومات؛ لضمان موثوقية أعلى وتقليل الفجوة بين توقعات المستخدمين والممارسات الحالية.
6- تحسـين إجراءات الاسـتجابة لطلبات المعلومات المحاسـبية، وتقليل الوقت المسـتغرق لتقديم المعلومات، والاسـتمرار في الالتزام بالمواعيد النهائية لإصدار التقارير المالية، للحفاظ على ثقة المستخدمين.
7- الاسـتفادة من تجارب وخبرات البنوك بمختلف أنواعها في الدول العربية والأجنبية في مجال تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على الأداء المالي (دراسة ميدانية على المصارف العاملة بمحافظة حضرموت)

د. حسين حسن بن عثمان رئيس قسم العلوم الإدارية والإنسانية بجامعة العلوم والتكنولوجيا فرع حضرموت

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة وتحليل أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على الأداء المالي في عينة من المصارف (المراكز الرئيسة) العاملة في محافظة حضرموت والبالغ عددها (6) بنوك، وتم اعتماد عينة قصدية من موظفي الإدارة العليا والوسطى العاملين في تلك البنوك في مدينة المكلا وبلغ حجمها (60) مفردة لأغراض البحث باعتماد أسلوب الاستبانة في جمع البيانات. تم اعتماد الأساليب الإحصائية المتمثلة بالانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاختبار الفرضيات. خلُص البحث إلى وجود علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ما بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وتحسين الأداء المالي للمصارف العاملة في محافظة حضرموت موضوع البحث، وخرج البحث بتوصيات من أبرزها زيادة اهتمام المصارف محل البحث باستخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء المالي ومعالجة الانحرافات بما يسهم في تحسين الأداء المالي.

- **التوصيات**

1- زيادة اهتمام إدارة المصارف العاملة بمحافظة حضرموت بتحسين مستوى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأسلوب حديث لتقييم وقياس الأداء المالي وفقًا لخطوات عملية مدروسة تضمن تحسين أدائها المالي.

2- يستحسن زيادة اهتمام إدارة المصارف بمحافظة حضرموت بالتعلم والنمو، الاستثمار في تدريب وتأهيل الكوادر المصرفية، لما له من دور هام في تحسين أداء كوادر المصرف، باعتباره بعداً له دور في تحسين الأداء المالي.

3- ضرورة اهتمام إدارات المصارف بمحافظة حضرموت بالعملاء وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وقياس رضا العملاء وولائهم، واستقطاب شرائح جديدة بما يسهم في زيادة الإيرادات.

4- إعطاء مزيدٍ من الاهتمام من قبل إدارات المصارف العاملة بمحافظة حضرموت ببعد العمليات الداخلية بواسطة تطوير وإعادة هندسة الإجراءات المصرفية وتبسيطها، واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة لخفض التكاليف التشغيلية وتحسين الكفاءة.

5- بذل إدارات المصارف الجهود الحثيثة وإعطاء الاهتمام لزيادة الإيرادات وقياسها والتركيز على مؤشرات مالية واضحة مثل نمو الإيرادات، والعائد على الأصول، وكفاءة استخدام الموارد، مع تنويع مصادر الدخل المصرفي.

6- إعطاء مزيدٍ من الاهتمام من قبل إدارات المصارف العاملة بمحافظة حضرموت بتحقيق التوازن المالي، وذلك عبر تطبيق سياسات مالية رشيدة لضبط المصروفات، ومراقبة الانحرافات المالية، بما يضمن تحقيق التوازن المالي.

7- إعطاء مزيدٍ من الاهتمام من قبل إدارات المصارف العاملة بمحافظة حضرموت بتحقيق التوازن المالي وذلك عبر توظيف نتائج بطاقة الأداء المتوازن في إعداد الموازنات السنوية؛ لضمان توجيه الموارد نحو الأنشطة الأكثر تحقيقاً للإيرادات.

8- ضرورة اهتمام إدارات المصارف العاملة بمحافظة حضرموت بتحقيق التوازن المالي عبر إعداد قائمة المقبوضات والمصروفات على فترات ربع سنوية ومقارنتها بتقارير الأداء الفعلي لما تحقيقه من اكتشاف للانحرافات الإيجابية والسلبية والنظر في معالجة هذه الانحرافات على وجه السرعة.

أثر تنوع منتجات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية في تعزيز الاستدامة المالية كمدخل للتعافي الاقتصادي: بنك القطيبي الإسلامي أنموذجًا

د/ صالح علي البداي- رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية – جامعة إقليم سبأ

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة أثر تنوع منتجات التمويل الإسلامي في بنك القطيبي في تحقيق الاستدامة المالية للمستفيدين، ومدى انعكاس ذلك على مسار التعافي الاقتصادي في اليمن في ظل التحديات الراهنة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات وتم توزيع(50) استبانةً على المستفيدين من التمويلات في عدة محافظات، وتم استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية لقياس العلاقة بين (تنوع المنتجات) و(الاستدامة المالية) كمتغير وسيط يقود إلى (التعافي الاقتصادي). كما تم استخدام أسلوب دراسة الحالة، حيث تم التركيز على سبع منتجات تمويلية نوعية يقدمها بنك القطيبي هي: (قطيبي تمكين تمويل استثماري، تمكين الملكة لتمويل السيدات، قطيبي شراكة لتمويل الجهات، قطيبي تسكين، قطيبي حرفة، منتج الطاقة الخضراء، وقطيبي عرسان) ومعرفة دورها في تحقيق الاستدامة المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن التنوع في المنتجات التي يقدمها بنك القطيبي يقلل من حدة الصدمات الاقتصادية للأسر، ويوفر بيئة خصبة للتعافي الوطني عبر تمكين الفئات والأسر من الحصول على التمويل بشروط ميسرة، وتشكيلات متنوعة هدفت إلى توفير فرص العمل وزيادة إنتاجية الفرد في المجتمع.

- **التوصيات:**

أولاً: توصيات متعلقة بالاستدامة المالية (التوسع والتمكين)

1. بناءً على نجاح منتجَي (تمكين، وحرفة)، يوصي الباحث بعدم الاكتفاء بالتمويل المالي فقط، بل بإنشاء حاضنات توفر تدريباً فنياً وتسويقياً للمقترضين؛ لضمان استمرارية مشاريعهم في ظل تقلبات السوق اليمنية.
2. توصي الدراسة بضرورة تعزيز الصمود المؤسسي (منتج شراكة)، وبتطوير تطبيق هاتف محمول مخصص للمشاريع الصغيرة يتيح للمقترضين إدارة تدفقاتهم النقدية وربطها بنظام السداد في البنك آلياً، مما يقلل المخاطر الائتمانية.

ثانياً: توصيات متعلقة بالتمويل الاجتماعي والنوعي

1. تطوير منتج "تمكين الملكة بلس": نظراً للارتباط الطردي القوي بين تمويل السيدات والاستقرار الأسري، يوصى الباحث بربط هذا التمويل بـــ (سلاسل القيمة)، أي أن يقوم البنك بوضع آلية لتسويق منتجات هؤلاء السيدات أو ربطهم بتجار جملة لضمان دورة الدخل.
2. ضرورة إنشاء (صندوق التكافل للتمويلات الاجتماعية) لمواجهة التعثر الناتج عن الظروف الراهنة (في منتجات تسكن وعرسان)، لذا يوصى الباحث بتخصيص نسبة ضئيلة من أرباح التمويلات الاستثمارية لدعم الحالات المتعثرة اضطرارياً، مما يعزز الدور الاجتماعي الإستراتيجي للبنك.

ثالثاً: توصيات للجانب الإداري والمنهجي (للمصارف الإسلامية)

1. توصي الدراسة بضرورة تبني بنك القطيبي (مؤشر السعادة المادية) حيث يُعد هذا المؤشر هام جدًا لتحسين مستوى دورة حياة العميل بعد سنة من التمويل، وليس فقط قدرته على السداد، لتحويل (التمويل) إلى تنمية مستدامة.
2. توصي الدراسة بضرورة التوسع في فروع الريف لتعزيز الاستدامة المالية الشاملة، حيث يجب زيادة نقاط الوصول في المناطق الريفية اليمنية التي تعاني من فجوة تمويلية، مع التركيز على عقود المزارعة والمساقاة بما يتناسب مع طبيعة تلك المناطق.

توصيات عامة

1. ضرورة زيادة التركيز على عقود المشاركة والمضاربة لتعزيز الإنتاج الحقيقي بدلاً من الاعتماد الكلي على المرابحة.
2. التوصية بإصدار صكوك إسلامية لتمويل المشاريع القومية الكبرى، لما لها من أثر عميق في التعافي الاقتصادي.
3. إنشاء وحدة متخصصة للتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها لضمان استمرارية الاستدامة المالية في البيئات المتقلبة.
4. الاستثمار المكثف في "الفينتك" لتبسيط إجراءات التمويل الإسلامي وجعلها أكثر مرونة.
5. دعم المشاريع الصغيرة تخصيص نافذة تمويلية بضمانات ميسرة للشباب والرياديين لضمان قاعدة عريضة تبدأ من القاعدة.
6. تكثيف البرامج التدريبية لموظفي البنك حول فقه المعاملات الحديثة لضمان الابتكار في حدود الشريعة.
7. الاستمرار في نهج الإفصاح والشفافية لتعزيز الثقة المتبادلة بين البنك والجمهور والمستثمرين.
8. دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن إستراتيجية البنك التمويلية كجزء من الهوية الإسلامية).
9. دعوة البنك المركزي لتطوير تشريعات تدعم تنوع المنتجات الإسلامية وتحميها من تقلبات العملة.
10. تخصيص ميزانية ثابتة للبحث العلمي داخل البنك لدراسة احتياجات السوق وابتكار منتجات تسبق المنافسين.

أثر حوكمة البنوك في حماية العملاء من الاحتيال المالي "دراسةٌ ميدانيةٌ في البنوك اليمنية"

أ.م. د/ عادل قائد فارع العامري adel74k@yahoo.co
أستاذ العلوم المالية والمصرفية المشارك – جامعة تعز
إيمان عبده مدهش محمد خالد – باحثة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر حوكمة البنوك في حماية العملاء من الاحتيال المالي في البنوك اليمنية، تم إجراء الدراسة على عينة من البنوك التجارية في محافظات صنعاء وتعز وعدن. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين في البنوك التجارية اليمنية، وتكونت عينة الدراسة من (72) موظفاً وموظفة في ثمانية بنوك تجارية، وتم اختيارهم بأسلوب العينة العشوائية البسيطة وزعت لهم استبانة إلكترونية تم تصميمها وفقًا لنماذج جوجل درايف وإرسالها إلكترونيًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتم استخدام المعالجات الإحصائية الوصفية والاستدلالية اللازمة لوصف الاستجابة واختبار الفرضيات. وأظهرت نتائج الدراسة أن البنوك اليمنية تطبق مبادئ الحوكمة بمستوى مرتفع، وتوفر مستوى عاليًا لحماية العملاء من الاحتيال المالي في البنوك اليمنية حسب اتجاهات آراء العاملين فيها، ووجود أثرٍ إيجابيٍ ذي دلالةٍ إحصائيةٍ للحوكمة بمبادئها (الإفصاح والشفافية، المساءلة، الامتثال للقوانين والمعايير، أنظمة الضبط والرقابة الداخلية) في حماية العملاء من الاحتيال المالي في البنوك اليمنية. وتباينت مبادئ الحوكمة في الترتيب من حيث أثرها في حماية العملاء من الاحتيال المالي في البنوك اليمنية، فجاء الأثر الأكبر لمبدأ (الامتثال للقوانين والمعايير)، والأثر الأصغر لمبدأ (الإفصاح والشفافية)، وبينهما على التوالي (المساءلة وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية). وأوصت الدراسة برفع مستوى تطبيق الإفصاح والشفافية في العمليات البنكية عبر نشر السياسات والإجراءات المتعلقة بحماية العملاء من الاحتيال المالي، وتحديث المعلومات الخاصة بحقوق العملاء، وتفعيل المساءلة، وتطبيق أنظمة حماية تقنية حديثة ورقابة داخلية صارمة، كتنفيذ برامج وحملات في التوعية المالية للعملاء، وإطلاق برامج تثقيفية دورية عن أساليب الاحتيال المالي وطرق اكتشافها والوقاية منها.

- **التوصيات:**

1. نظرًا لأن بعد الإفصاح والشفافية كان الأقل تأثيرًا في حماية العملاء وفقًا للنتائج ($\beta = 0.469$، $f^2 = 0.282$)، توصي الدراسة برفع مستوى تطبيق الإفصاح والشفافية في العمليات البنكية عبر نشر السياسات والإجراءات المتعلقة بحماية العملاء من الاحتيال المالي، وتحديث المعلومات الخاصة بحقوق العملاء على نحوٍ دوري.
2. نظرًا لأن بُعد الامتثال للقوانين والمعايير كان الأكثر تأثيرًا في حماية العملاء ($\beta = 0.779$، $f^2 = 1.543$)، توصي الدراسة بتعزيز الالتزام الفعلي بالقوانين والمعايير المصرفية المحلية والدولية، مع ضمان المتابعة المستمرة لمدى الامتثال وتقييمه دوريًا.
3. نظرًا لأن بعد المساءلة كان له تأثير كبير في حماية العملاء ($\beta = 0.665$، $f^2 = 0.795$)، توصي الدراسة بتفعيل مبدأ المساءلة المؤسسية عبر وضع آليات واضحة للمحاسبة الإدارية والقانونية، وربط الأداء الوظيفي بدرجة الالتزام بإجراءات حماية العملاء.
4. نظرًا لأن بعد أنظمة الضبط والرقابة الداخلية كان له تأثير متوسط إلى كبير ($\beta = 0.559$، $f^2 = 0.454$)، توصي الدراسة بتعزيز كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية عبر توسيع استخدام التقنيات الحديثة للكشف المبكر عن الاحتيال، وتكثيف أعمال التدقيق الداخلي.
5. دعوة الباحثين مستقبلًا إلى إجراء دراسات مقارنة بين البنوك اليمنية وبنوك دول أخرى، أو التوسع في دراسة أثر التحول الرقمي المصرفي على الحوكمة والاحتيال المالي، بما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية وتطوير السياسات المصرفية.

أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة- دراسة حالة بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك)

أ. مساعد د. أماني عبد اللاه محمد
أ. مساعد د. سارة محمد قائد

الملخص :

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك)، وقد استخدام الباحثان المنهج الوصفي في دراسة الجوانب النظرية، و جمع المعلومات المتعلقة بالبحث عبر الكتب والدراسات السابقة واستخدم المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية بواسطة الاستبانة، إذ وزعت (55) استبانة على أفراد العينة، التي اقتصرت على العاملين في بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك) بفروعه المختلفة في وظيفة(مدير عام، مدير إدارة، رئس قسم، وموظف) وقد حللت النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (Spss) مع مجموعة الوسائل الإحصائية .

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو الآتي:

1. أظهرت النتائج توافرًا عاليًا لرأس المال الفكري في بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك) على وفق آراء العاملين فيه .
2. أظهرت النتائج توافرًا عاليًا للميزة التنافسية المستدامة في بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك) على وفق آراء العاملين .

- **التوصيات:**

1. توصي الدراسة بنك التسليف التعاوني والزراعي كاك بنك CAC Bank بتطبيق آليات عملية لإدارة رأس المال الفكري، بما يشمل الكفاءات البشرية والمعرفة التنظيمية، بهدف دعم وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة.
2. توصي الدراسة بنك التسليف التعاوني والزراعي كاك بنك CAC Bank تعزيز مبدأ تفويض الصلاحيات للعاملين في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم اليومية عن طريق تفويض واسع للسلطات.
3. ضرورة الاستمرار في إشراك العاملين في البنك في الدورات التدريبية المتخصصة لرفع مستوى معارفهم وتحسين جودة الأداء، بما يسهم في اكتساب الخبرات وتعزيز كفاءة العمل.
4. تشجيع العاملين على تبني الأفكار الإبداعية الكفؤة لحل المشكلات المرتبطة بالعمل، وتمكينهم من إيجاد حلول فعالة تسهم في تعزيز كفاءة الأداء.
5. العمل على تنمية رأس المال البشري عبر الاستثمار في تدريب العاملين وتأهيلهم وعدُه موردًا إستراتيجيًا، بما يسهم في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة للبنك.
6. مكافأة الأداء الجيد للموارد البشرية وتشجيع روح الإبداع والتجديد عبر إتاحة الفرصة للعاملين باستخدام مقدراتهم الجوهرية كافة في تنفيذ واجبات العمل المكلفين به وتنمية رأس المال البشري.
7. توصي الدراسة بنك التسليف التعاوني الزراعي بوضع سياسات توظيف تستهدف استقطاب ذوي المعارف والخبرات وحملة الشهادات الأكاديمية والمهنية.
8. توصي الدراسة بإجراء مزيدٍ من الدراسات والأبحاث المستقبلية المتعلقة برأس المال الفكري في بنك التسليف التعاوني والزراعي كاك بنك CAC Bank والبنوك التجارية اليمنية.

أثر قرارات تنظيم أعمال الصرافة الصادرة عن البنك المركزي اليمني في سعر الصرف خلال الفترة (2018 - 2025)

محمد عبد الله عبد القوي العامري

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر قرارات تنظيم أعمال الصرافة الصادرة عن البنك المركزي اليمني في سعر الصرف، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وجمعت البيانات الخاصة بمتغير الدراسة من المصادر الثانوية المتمثلة في التقارير السنوية للبنك المركزي اليمني، وكذلك البيانات المجمعة من أداة الدراسة (الاستبانة)، وتم معالجة البيانات الخاصة بالدراسة عبر إجراء التحليل المالي واستخلاص مؤشرات النمو والتراجع لمتغير الدراسة، وتقدير الأنموذج المعرفي لاختبار فرضية الدراسة استنادًا إلى مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة البيانات المجمعة، وبينت النتائج التي توصلت إليها الدراسة من نتائج وجود علاقة عكسية بين إجراء البنك المركزي اليمني الخاص بقرارات تنظيم أعمال الصرافة وأسعار الصرف وتفسر تلك العلاقة بأن تلك التعديلات أدت إلى تخفيض نسبي لأسعار الصرف، حيث أنها تعد عاملًا ثانوياً مؤثراً في سعر الصرف، وقدمت الدراسة بعض التوصيات أبرزها: فرض نسبة سنوية معينة من حجم الإيداعات لدى شركات ومنشآت الصرافة تودع لدى البنوك العاملة كمبلغ ضمان عوضاً عن مبلغ الضمان الذي تبين بواسطة الدراسة أنه غير دستوري.

- **التوصيات:**

1. التعديل المستمر لقرارات تنظيم أعمال الصرافة بما يتناسب مع المرحلة التي يمر بها سعر الصرف .
2. وقف إصدار تراخيص لاستحداث منشآت أو فروع شركات جديدة ترغب بمزاولة أعمال الصرافة.
3. بدلًا عن فرض مبلغ ضمان، ينبغي عمل شراكة بين شركات الصرافة والبنوك العاملة تتضمن إيداع نسبة معينة من الحسابات لدى شركات الصرافة يحددها البنك المركزي إلى البنوك بحيث يعاد إقراضها لإنتاج مشاريع تسهم في تحسن سعر الصرف.

أثر قرارات البنك المركزي اليمني على استقرار سعر الصرف خلال الفترة من 23 يوليو إلى 27 أغسطس 2025م

عبد الحكيم علي أحمد الشاطري باحث دكتوراه، بجامعة عدن. abdulhakim9025@gmail.com

الملخص:

شهد الاقتصاد اليمني منذ اندلاع الأزمة في عام 2015 تقلبات حادة على مستوى مؤشرات الأداء الاقتصادي، تمثلت في انهيار متسارع لقيمة العملة الوطنية، وارتفاع معدلات التضخم، إضافةً إلى تفشي المضاربات غير المشروعة في السوق المصرفي الأجنبي بهدف تحقيق أرباح سريعة من فروق الأسعار. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في تعميق المعاناة الاقتصادية للمواطن اليمني وتدهور قدرته الشرائية، مما انعكس سلبًا على استقرار البيئة الاقتصادية عامة.

وفي ظل هذا الوضع، واجه البنك المركزي اليمني – عدن مرحلة شديدة الصعوبة في محاولاته لإعادة التوازن النقدي والاستقرار المالي، لا سيما في السوق المصرفي، الذي يُعد أحد أهم المؤشرات الحساسة في الاقتصاد. وبرغم التحديات، تمكن البنك من تبني مجموعة من الإجراءات الحاسمة والإصلاحات النقدية والرقابية الصارمة بهدف الحد من التلاعب بالعملة وتعزيز الثقة بالسياسة النقدية، وذلك عبر إصدار قرارات رقابية مكثفة ومتتابعة تجاه شركات ومنشآت الصرافة المخالفة للوائح وقوانين العمل المصرفي.

وقد ساهمت هذه الإجراءات في تعزيز قيمة العملة الوطنية وتحقيق درجة من الاستقرار النسبي في السوق المالي.

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر القرارات الرقابية المتتالية الصادرة عن البنك المركزي اليمني – عدن على تحسين واستقرار سعر الصرف، وتحليل انعكاس هذه الإجراءات على الاقتصاد اليمني. ولتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات ذات الصلة بالموضوع، بما يتيح فهمًا دقيقًا لطبيعة العلاقة بين القرارات الرقابية واستقرار العملة.

وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج الجوهرية، من أبرزها أن القرارات الرقابية للبنك المركزي اليمني – عدن مثّلت جزءًا أساسيًا من منظومة الإصلاحات الاقتصادية الكلية، وأسهمت في استعادة جزء ملموس من ثقة المجتمع المحلي والمجتمع الدولي بالمؤسسة النقدية، كما ساهمت في تحسين استقرار سعر الصرف.

وفي ضوء هذه النتائج، يوصي البحث باستمرار البنك المركزي اليمني – عدن في تفعيل آليات الرقابة الدورية والمفاجئة على شركات ومنشآت الصرافة، وتطبيق العقوبات القانونية بصرامة للحد من التجاوزات والمضاربات غير المشروعة. كما يقترح الباحث تبني نظام رقابة إلكتروني ضمن قطاع الرقابة على البنوك لرصد وتتبع المخالفات آنيًا، إلى جانب إنشاء منصة مجتمعية لاستقبال البلاغات والشكاوى بما يعزز التفاعل المجتمعي والشفافية في العمل المصرفي.

- **التوصيات:**

1- الاستمرار في عملية الرقابة الدورية والمفاجئة لشركات ومنشآت الصرافة، وتطبيق القوانين الصارمة لأجل كبح المتلاعبين بالعملة الوطنية.
2- عمل حملات وبرامج توعية للعاملين بالصرافة، والمتعاملين معهم من الجمهور بمخاطر المضاربة غير المشروعة على الاقتصاد اليمني.
3- ديمومة التنسيق مع الجهات الخارجية والإقليمية في دعم ومساندة الإصلاحات الاقتصادية، والنقدية والمالية القائمة.
4- عمل نظام إلكتروني ذكي لعملية سحب وإيقاف التراخيص للمخالفين، عبر تزويده بخوارزميات تتكيف مع أحكام القانون اليمني للبنوك والمصارف، ولوائح وتعاميم البنك المركزي اليمني-عدن.
5- استغلال فترات الاستقرار الحالية لمحاولة بناء الاحتياطيات النقدية من النقد الأجنبي.

إصلاح القطاع المصرفي اليمني بين التحديات القانونية والضرورات الاقتصادية

ق. د. نافع عبد القوي علي العلفي، أستاذ مساعد بالقانون التجاري، جامعة العلوم والتكنولوجيا – فرع مأرب

الملخص:

هدف هذا البحث إلى دراسة إصلاح القطاع المصرفي اليمني في ضوء الأطر القانونية والضرورات الاقتصادية، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار النقدي ودعم التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد النزاع. ركز البحث على تحليل التشريعات المصرفية اليمنية ومكامن القصور في ظل الانقسام المؤسسي للبنك المركزي وتدهور الثقة بالنظام المالي، إضافة إلى استعراض تأثير الحرب والازدواجية النقدية على النشاط المصرفي والاستقرار المالي.

كما يقدم البحث مقاربة مقارنة مع تجارب خمس دول (مصر، المغرب، لبنان، رواندا، تونس) التي خاضت إصلاحات مصرفية بدرجات مختلفة، حيث أظهرت النتائج أن عناصر النجاح تكمن في: استقلالية البنك المركزي، تحديث التشريعات والحوكمة، تعزيز الشمول المالي، والتحول الرقمي.

وخلص البحث إلى أن إصلاح القطاع المصرفي اليمني يتطلب حزمة من الإجراءات، تشمل: توحيد السياسة النقدية، إنشاء صندوق ضمان للودائع، تحديث القوانين المصرفية وفقًا لمعايير "بازل 3"، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية. كما يشدد على ضرورة دمج الإصلاح الاقتصادي والقانوني والتقني في إطار وطني متكامل قادر على إعادة بناء الثقة واستقطاب الاستثمارات لدعم التعافي.

- **التوصيات:**

أولاً: في الجانب القانوني والتشريعي.

1) إعداد قانون مصرفي موحد وحديث يواكب متطلبات الاقتصاد اليمني ويلتزم بالمعايير الدولية.
2) تعزيز استقلالية البنك المركزي، وتحديد صلاحياته بدقة، مع وضع آليات للرقابة البرلمانية والقضائية.
3) تطوير التشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يتماشى مع توصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

ثانياً :في الجانب الاقتصادي

1) ربط الإصلاح المصرفي ببرامج التعافي الاقتصادي الكلي وخطط إعادة الإعمار.
2) وضع سياسات تحفيزية لاستعادة الثقة بالمصارف وتشجيع الادخار والاستثمار عبرها.
3) دعم برامج الشمول المالي، خصوصًا للفئات المهمشة والنساء والمزارعين، كأداة للعدالة الاقتصادية.

ثالثاً: في الجانب المؤسسي والرقابي

1) إعادة هيكلة البنوك التجارية وفقًا لمعايير الحوكمة والشفافية.
2) إنشاء وحدات متخصصة في البنك المركزي للرقابة على التكنولوجيا المالية. (FinTech) .
3) تفعيل نظام ضمان الودائع لحماية صغار المودعين وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي.

4) تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) للحصول على الدعم الفني.

5) إقامة شراكات مصرفية مع البنوك العربية والخليجية لإعادة رسملة البنوك اليمنية.

6) الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في إصلاح الأنظمة المصرفية في الدول الخارجة من النزاعات.

رابعاً: في الجانب التكنولوجي والرقمي

1) إنشاء نظام وطني موحد للدفع الإلكتروني تحت إشراف البنك المركزي.

2) تشجيع تأسيس البنوك الرقمية وتوسيع خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول.

3) الاستثمار في البنية التحتية الرقمية للقطاع المصرفي، بالتعاون مع القطاع الخاص وشركات الاتصالات.

الإصلاح المالي والمصرفي كرافعة للعدالة الاقتصادية في اليمن: مدخل من منظور العدالة الانتقالية

القاضي/ محمد حمود الهتار، باحث دكتوراه بجامعة محمد الخامس بالرباط، متخصص في العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان.

الملخص:

يقدّم هذا البحث قراءة تحليلية للإصلاح المالي والمصرفي في اليمن بوصفه رافعة للعدالة الاقتصادية ضمن منظور العدالة الانتقالية الاقتصادية خلال الفترة (2014–2025). ينطلق من فرضية أن الأزمة كانت نتاج اختلالات بنيوية في الحوكمة وانقسام السلطة النقدية بين صنعاء وعدن، وتوسع الاقتصاد الموازي وشبكات الصرافة، بما أفضى إلى تآكل الثقة المصرفية، وتدهور سعر الصرف، وتسارع التضخم، وانكماش الائتمان، وإنتاج مظالم اقتصادية جماعية مست الحق في الدخل والاستقرار المعيشي والحماية الاجتماعية، وعمّقت الفجوات بين المناطق والفئات. واعتمد منهجاً تحليلياً مقارناً يستند إلى التشريعات الوطنية وتقارير دولية وتجارب انتقالية مختارة، لصياغة نموذج إصلاحي متدرج يوازن بين الاستقرار والإنصاف. ويقترح حزمة سياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى تشمل تنسيق السياسة النقدية، وتوحيد أنظمة المدفوعات، وإصلاح الأطر التشريعية، وحماية المودعين، وتنظيم قطاع الصرافة والرقمنة، وتعزيز معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويخلص إلى أن إدماج الإصلاح المالي ضمن العدالة الانتقالية يمثل مساراً لجبر الضرر وضمان عدم التكرار وإعادة بناء العقد الاجتماعي، مشروطاً بآلية متابعة وتقييم بمؤشرات قابلة للقياس وربط جزء من الدعم الدولي بالنتائج.

التوصيات:

أولًا: توصيات المدى القصير – بناء الثقة والاستقرار (0–18 شهرًا)

- تنسيق السياسة النقدية عبر رفع القيود على تداول جميع طبعات الريال، وتجميد القوانين والإجراءات المتعارضة، وإنشاء مجلس نقدي مشترك مؤقت بإشراف دولي لتنسيق سعر الصرف وإدارة الاحتياطيات، تمهيدًا لإعادة هيكلة البنك المركزي.
- توحيد آلية الإنفاق العام واستئناف صرف الرواتب الموحدة كأولوية إنسانية لبناء الثقة، بتمويل مشترك ودولي، استنادًا إلى كشوف 2014 مع تحديث محدود.
- توحيد قنوات الإيرادات العامة ووقف أي ترتيبات توريد موازية، بما يعزز الانضباط المالي ويحد من تسييس الموارد.
- تعزيز المساءلة المالية عبر تشكيل لجنة تحقيق مالية مستقلة (وطنية أو دولية) للتحقيق في قضايا المضاربة والفساد، وإغلاق شركات الصرافة المخالفة علنًا، مع إقرار عفو ضريبي مؤقت مشروط لإعادة السيولة المكدّسة إلى النظام المصرفي الرسمي.

ثانيًا: توصيات المدى المتوسط – بناء المؤسسات والقوانين (1–5 سنوات)

- إعادة دمج بنكي صنعاء وعدن في بنك مركزي موحّد، مع توحيد أنظمة المدفوعات والاتصال، وإعادة رسملته بدعم المانحين، وإنشاء إدارات متخصصة للرقابة المصرفية، وحماية المستهلك المالي، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إنشاء وتعزيز المؤسسات الداعمة، تشمل تعزيز دور الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وإنشاء صندوق سيادي شفاف لإعادة الإعمار، ولجنة وطنية للشمول المالي، ومجلس استشاري اقتصادي يقدّم توصيات دورية للحكومة.
- إعادة هيكلة القطاع المصرفي عبر إجراء مراجعة شاملة لجودة الأصول، وإعادة رسملة البنوك النظامية أو دمج أو تصفية البنوك غير القابلة للاستمرار، مع إنشاء صندوق ضمان ودائع لحماية صغار المودعين واستعادة الثقة.

- توظيف أدوات التمويل الإسلامي عبر إصدار صكوك إسلامية لتمويل مشاريع إعادة الإعمار، بدعم مؤسسات تنموية إسلامية، إلى جانب صياغة إستراتيجية وطنية للزكاة والأوقاف وتوجيهها ضمن الإطار المصرفي الرسمي، وفقًا لمعايير حوكمة صارمة.
- إقرار معادلة مالية انتقالية لتوزيع الإنفاق والاستثمار العام بين المحافظات، تُدار مركزياً وتُراجع سنوياً وفقًا لمعايير الحرمان والفقر وحجم الضرر، بوصفها أداة إنصاف توزيعي تضمن استدامة الإصلاح المالي ومنع إعادة إنتاج التهميش المناطقي.

ثالثًا: توصيات المدى الطويل – استدامة العدالة والاستقرار (5<سنوات)

- ترسيخ ثقافة الحوكمة عبر إشراك المجتمع المدني والإعلام في الرقابة على السياسات المالية، وضمان استقلال القضاء المالي وتسريع البت في النزاعات الاقتصادية.
- تعزيز اللامركزية والعدالة الجغرافية عبر تخصيص موارد عادلة للمحافظات الأكثر حرمانًا، ومنح السلطات المحلية صلاحيات أوسع لإدارة التنمية، ضمن إطار رقابي مركزي.
- استعادة الاندماج المالي الدولي عبر مواءمة التشريعات مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوحيد وحدة المعلومات المالية وربطها بالشبكات الدولية.
- تنويع القطاع المالي بإنشاء سوق للأوراق المالية، وتطوير التأمين الإلزامي، وتشجيع دخول مؤسسات مالية إقليمية ودولية لرفع التنافسية ونقل الخبرات.
- معالجة ميراث الحرب المالي عبر إنشاء صندوق وطني لإعادة هيكلة الدين وتعويض المودعين، يتولى تسوية ديون الحكومة للبنوك عبر تحويلها إلى سندات طويلة الأجل، وتعويض صغار المودعين عن تآكل القوة الشرائية، وإعادة رسملة البنوك الحيوية بشروط إصلاحية واضحة.
- مراجعة شاملة لقوانين القطاع المالي لترسيخ الشفافية، وحماية المستهلك المالي، وضمان استقلال البنك المركزي، وإنشاء دوائر قضائية مالية متخصصة.

الإطار المحاسبي–الابتكاري لقياس جاهزية المصارف اليمنية للتعافي الاقتصادي

أستاذ مساعد آمال نوري محمد، جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد- قسم المحاسبة، amaal@coadec.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تقديم إطار محاسبي – ابتكاري لقياس جاهزية المصارف العاملة في اليمن للتعافي، عبر تصميم وتفعيل مؤشر الجاهزية المصرفية (Y-BRI: Yemeni Banking Readiness Index) بوصفه أداة مركّبة تجمع بين القياس الكمي والتقييم النوعي. ويرتكز الإطار المقترح على خمسة أبعاد مترابطة تشمل: البعد المالي والسيولة، البعد المحاسبي والإفصاحي، البعد التكنولوجي والرقمي، البعد البشري والحوكمي، والبعد التنموي والاقتصادي، وذلك باستخدام منهج الفهرسة الوزنية الذي يدمج بين القياس الكمي والتحليل النوعي والتحسين الإستراتيجي. طُبِّقَ المؤشر تجريبيًا على ستة مصارف يمنية مختارة، وكشفت النتائج عن تباين جوهري في مستويات الجاهزية بين المصارف، مع تسجيل أحد المصارف أداءً مرتفعًا مقابل تراجع نسبي لدى بقية المصارف لا سيما المتوسطة وصغيرة الحجم. كما يقترح البحث إنشاء مرصد رقمي للجاهزية المصرفية ضمن البنك المركزي اليمني لمتابعة المؤشر وتحديثه دوريًا وربط مخرجاته ببرامج إصلاح تدريجية داعمة للاستقرار المالي. وتشير النتائج إلى أن مؤشر (Y-BRI) يمثّل أداة عملية وواقعية لتشخيص مستويات الجاهزية المصرفية وتوجيه السياسات الرقابية والتمويلية، بما يعزّز قدرة القطاع المصرفي اليمني على دعم الاستقرار المالي وتحفيز مسارات التنمية المستدامة في مرحلة الانتقال نحو التعافي الاقتصادي.

- **التوصيات:**

توصيات للبنك المركزي اليمني:

1. إنشاء مرصد رقمي وطني للجاهزية المصرفية(Y-BRI)، مع تحديث ربع سنوي للمؤشر وإصدار تقارير مقارنة ملزِمة للمصارف.
2. تطبيق تنظيم رقابي تفاضلي يقوم على منح حوافز للمصارف عالية الجاهزية، مقابل إخضاع المصارف المتوسطة والضعيفة لبرامج تصحيح إلزامية خاضعة للمتابعة.
3. تعزيز جودة الإفصاح والممارسات المحاسبية عبر إلزام المصارف بتطبيق المعايير الدولية الرئيسة: IFRS 9 (الأدوات المالية)، و IFRS 7 (الإفصاح عن الأدوات المالية)، و IFRS 15(الاعتراف بالإيراد)، إضافةً إلى اعتماد نظام XBRL مدعومًا بأدلة وطنية تنفيذية موحّدة.
4. إنذار مبكر متكامل وذلك بربط نتائج Y-BRI بمؤشرات السيولة، التعثر، جودة الأصول، والأمن السيبراني.
5. اعتماد إطار موحّد للحوكمة والامتثال، يستند إلى تقييم ربع سنوي لأداء مجالس الإدارة، ولجان المراجعة، والوظائف الرقابية في المصارف.

توصيات للمصارف اليمنية:

1. يوصى برفع مستويات الرسملة والسيولة عبر زيادة رأس المال، وتحسين جودة الأصول، وتعزيز المخصصات وفقًا لمنهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة.
2. كما ينبغي تطوير الإفصاح والحوكمة عبر توحيد النماذج المحاسبية، والالتزام بالمواعيد الزمنية للإفصاح، ورفع جودة ودقة البيانات المالية.
3. ويتطلب تعزيز التحول الرقمي والأمن السيبراني أتمتة العمليات التشغيلية، وتحديث نظم المعلومات، وتبني تحليلات تنبؤية داعمة لاتخاذ القرار.
4. كما يستلزم تطوير رأس المال البشري توفير برامج تدريب نوعية، وبناء قدرات متخصصة لإدارة المخاطر، وتأهيل كوادر قادرة على تعزيز الامتثال والرقابة الداخلية.

توصيات لصنّاع القرار الاقتصادي:

1. دمج Y-BRI في سياسة الاستقرار المالي الوطنية كأداة رسمية للتحليل والمتابعة.

2. دعم التحول الرقمي والبنية التقنية خصوصًا للمصارف المتوسطة والصغيرة.
3. مواءمة التمويل مع الاقتصاد الحقيقي عبر برامج موجّهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الأدبيات السابقة حول توافق معايير الأيوفي مع متطلبات مصرف ليبيا المركزي ومستوى التزام المصارف الإسلامية الليبية وأثره على الأداء المالي: مراجعة نقدية

أشرف علي محمد السيوي
د. عبد المجيد عبيد حسن صالح العمري

الملخص:
هدفت هذه المراجعة إلى عرضٍ نقديٍ مُركّز للأدبيات السابقة التي تناولت: (1) دور معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في توحيد الممارسات المحاسبية والحوكمة والشرعية، (2) محددات الالتزام بمعايير الأيوفي في المصارف الإسلامية، و(3) العلاقة بين الالتزام/الإفصاح وفقًا للأيوفي وبين مؤشرات الأداء المالي. تنطلق المراجعة من إشكالية تطبيق المعايير الدولية في بيئات تنظيمية محلية مختلفة، مع التركيز على السياق الليبي ومتطلبات مصرف ليبيا المركزي والرقابة الشرعية الداخلية. وتُبرز الأدبيات أن تبنّي معايير الأيوفي قد يرتبط بتحسين الشفافية والانضباط الحوكمي، كما قد ينعكس على الأداء المالي عبر قنوات إدارة المخاطر وتقليل عدم تماثل المعلومات، إلا أن قوة هذه العلاقة تتأثر بعوامل مؤسسية (الرقابة، جودة الحوكمة، قدرات الموارد البشرية، ونضج البنية التنظيمية). كما تكشف الأدبيات عن فجوة بحثية تطبيقية في الحالة الليبية، خصوصًا في القياس المقارن لمستوى "التوافق" بين المعايير الدولية (الأيوفي) والمتطلبات المحلية، وربط ذلك بنتائج مالية قابلة للاختبار. وتخلص المراجعة إلى مقترحات قياسية ومنهجية يمكن البناء عليها في الأطروحة، تشمل بناء مؤشر توافق/التزام، ودمجه مع بيانات مالية زمنية لاختبار الأثر بصورة أدق.

- **التوصيات**

1. **إصدار إطار وطني ملزم** يحدد مستوى اعتماد معايير AAOIFI (محاسبية/حوكمة/شرعية) في المصارف الإسلامية الليبية، مع تحديد نطاق الإلزام والمهل الزمنية للتطبيق.
2. **إنشاء دليل مواءمة رسمي** (AAOIFI–CBL Alignment Manual) يوضح نقاط التوافق والاختلاف بين AAOIFI ومتطلبات المصرف المركزي الليبي، مع جداول "mapping" قابلة للتحديث سنويًا.
3. **اعتماد مؤشر مركب للالتزام/التوافق** (Compliance/Alignment Index)على مستوى كل مصرف، وربطه بتقارير رقابية دورية تُرفع للمصرف المركزي.
4. **توحيد قالب الإفصاح الشرعي** عبر أنموذج موحّد للتقارير السنويةSharia Disclosure Template)) يتضمن البنود الإلزامية وحدود الحد الأدنى للإفصاح.
5. **تقوية استقلالية هيئة الرقابة الشرعية** عبر ضوابط واضحة للتعيين والعزل وتعارض المصالح، وتحديد صلاحياتها في إلزام الإدارة بتنفيذ التوصيات.
6. **إلزام المصارف بوظيفة تدقيق شرعي داخلي مستقلة** (Internal Sharia Audit) ترتبط وظيفيًا بلجنة التدقيق/مجلس الإدارة، وليس بالإدارة التنفيذية.
7. **تطبيق منهج التدقيق الشرعي القائم على المخاطر** (Risk-Based Sharia Audit) وربطه بسجل مخاطر شرعية موحّد داخل كل بنك.(Sharia Risk Register)
8. **تأهيل الكوادر المحاسبية والشرعية** عبر برامج تدريب إلزامية سنوية على معاييرAAOIFI ، مع اختبار كفاءة ومنح شهادات مهنية.
9. **إدماج الامتثال الشرعي في نظام تقييم الأداء الإداري** (KPI) للإدارة العليا، بحيث تُحتسب المخالفات الشرعية كعامل تخفيض في تقييم الإدارة.
10. **تعزيز دور لجنة التدقيق** عبر رفع متطلبات الخبرة في المعايير الإسلامية، وزيادة عدد اجتماعاتها ومراجعاتها لملفات الامتثال والحوكمة.
11. **تفعيل الإفصاح عن معالجة عدم الامتثال** :إلزام المصارف بنشر ملخص سنوي عن المخالفات الشرعية وكيفية معالجتها والإجراءات التصحيحية.
12. **تطوير نظام رقابي إلكتروني** (RegTech)لمتابعة مؤشرات الالتزام بالتقارير المالية والشرعية، وتقليل الاعتماد على الفحص الورقي المتأخر.
13. **ربط سياسات الحوافز** (المكافآت/الترقيات) بنتائج الالتزام ومعايير الحوكمة، للحد من الممارسات الشكلية وتحسين الالتزام الحقيقي.

14. **تحسين جودة البيانات للفترة 2012–2024 وما بعدها** عبر إلزام المصارف بأرشفة موحّدة للقوائم والتقارير، ودعم الباحثين ببيانات معيارية قابلة للتحليل.
15. **إطلاق مشروع وطني للقياس والمقارنة (**Benchmarking**)** بين المصارف الإسلامية الليبية في مؤشرات الامتثال والأداء المالي، مع نشر تقرير سنوي موجّه لصناع القرار والسوق.

بنوك التمويل الأصغر ودورها في التنمية المستدامة في اليمن

د. محسن حسين صالح، أستاذ المالية العامة المشارك، جامعة عدن, dr.mohsen.husseinll@gmail.com
ذو نواس محمد ناصر صالح، الهيئة العامة للبريد محافظة الضالع

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع التمويل الأصغر في اليمن ودوره في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 2010-2023، وهي فترة شهدت تحولات جذرية بسبب الأزمات السياسية والحرب المستمرة منذ عام 2015. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع تحليل البيانات المالية لثلاثة بنوك رائدة في القطاع (بنك الأمل، بنك التضامن الإسلامي، مصرف الكريمي)، واستعراض الإطار النظري، والدراسات السابقة ذات الصلة.

أظهرت النتائج تطوراً ديناميكياً للقطاع قبل الحرب، لكنها كشفت عن انهيار شبه كامل بعده، حيث انخفض عدد المقترضين النشطين بنسبة كبيرة وارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى أكثر من 25%. كما أظهر التحليل المالي تفاوتاً في أداء البنوك، حيث أبدى بنك التضامن الإسلامي مرونة نسبية. ومع ذلك، ظلت المساهمة النسبية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي هامشية.

توصلت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر يظل أداة حيوية للصمود الاقتصادي، حيث يساهم في خلق فرص العمل وتمكين الفئات المهمشة. وقدمت توصيات لتعزيز الإطار التنظيمي، ودعم القدرات المؤسسية، وتبني الحلول الرقمية، ودمج التمويل الأصغر في إستراتيجيات التنمية المستدامة.

- **التوصيات:**

1- تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي ضرورة توحيد الجهود بين البنكين المركزيين في صنعاء وعدن (عبر آليات تنسيق محايدة) لضمان بيئة تنظيمية مستقرة وفعالة.
2- وضع معايير صارمة لترخيص ومتابعة أداء بنوك التمويل الأصغر، خاصة تلك المتحولة من شركات صرافة، لضمان استقرار القطاع المالي.
3- دعم القدرات المؤسسية والفنية: عبر تقديم برامج تدريبية مكثفة للكوادر العاملة في قطاع التمويل الأصغر في مجالات إدارة المخاطر، والتكنولوجيا المالية، والحوكمة.
4- تشجيع تبني الحلول الرقمية (FinTech) لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة، خاصة في المناطق الريفية.
5- تعزيز الشمول المالي والوصول إلى الفئات المستهدفة: عبر تصميم منتجات تمويلية مرنة ومناسبة للأوضاع الطارئة، مثل قروض الطوارئ أو التمويل متناهي الصغر المدعوم.
6- التركيز على تمكين المرأة والشباب عبر برامج تمويلية مصحوبة بتدريب وتأهيل إداري.
7- إعادة هيكلة الدعم الخارجي والتمويل: عبر توجيه الدعم الدولي والمانحين نحو تعزيز السيولة لدى بنوك التمويل الأصغر، وخاصة تلك العاملة في المناطق الأكثر تضرراً.
8- إنشاء صندوق ضمان جزئي للقروض الصغيرة لتشجيع المؤسسات على الإقراض مع تقليل مخاطر التمويل.

9- دمج التمويل الأصغر في إستراتيجيات التنمية المستدامة عبر ربط سياسات التمويل الأصغر بالأهداف الوطنية للحد من الفقر والبطالة، وخاصة في إطار خطط إعادة الإعمار والاستقرار المستقبلية.

10- تشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لخلق بيئة داعمة للمشاريع الصغيرة.

تأثير إستراتيجيات العلاقات العامة على تعزيز التعافي الاقتصادي للقطاع المصرفي في اليمن من خلال الوعي بالشمول المالي كمتغير وسيط

د/ أحمد سمير محمد، أستاذ العلاقات العامة المساعد، جامعة عدن، Ahmed.s.ebrahim@aden.unvi.net

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة إستراتيجيات العلاقات العامة التي يتبناها القطاع المصرفي في اليمن، ومستوى الوعي بالشمول المالي، والعلاقة بين الوعي بالشمول المالي وتعزيز التعافي الاقتصادي في القطاع المصرفي، والتحديات التي تواجه البنوك اليمنية في توظيف العلاقات العامة لرفع مستوى الوعي بالشمول المالي، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الدراسة الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة عامة من المجتمع اليمني بحجم (323) مفردة، في عام (2025م)، واستعمل الباحث البرامج الإحصائية (Spss)، (Excel)، (AMOS) للوصول إلى نتائج الدراسة الميدانية التي تبين أن الجهود المبذولة في التواصل المؤسسي، والتوعية، وبناء العلاقة مع العملاء موجودة لكنها غير كافية للوصول إلى مستوى مرتفع من الجودة أو التأثير، ووجود معرفة مقبولة بدرجة متوسطة بأساسيات الشمول المالي ولكنها لا تكفي لتعكس فهماً متعمقاً أو ممارسة فعليّة واسعة، وبينت وجود علاقة بين الوعي بالشمول المالي وتعزيز التعافي الاقتصادي في القطاع المصرفي بدرجة متوسطة في المجتمع.

- **التوصيات:**

1- إجراء أبحاث ودراسات متعمقة للتحقق من وجود متغيرات وسيطة أو معدلة (كفاءة الإدارة، الاستقرار السياسي، دور الدولة) تفسر العلاقة بين العلاقات العامة والتعافي الاقتصادي.
2- انتقال القطاع المصرفي من التركيز على الرسائل الإعلامية أحادية الاتجاه إلى تبني إستراتيجيات التفاعل المجتمعي والشراكات الإستراتيجية مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات التنموية.
3- عمل شراكات مع المجتمع والشركات باعتبارها وسيلة لترجمة الوعي المعرفي السطحي إلى سلوك مالي عملي.
4- العمل على تطوير حملات إعلامية مستهدفة تعتمد على منصات تواصل حديثة وتتسم بالبساطة والوضوح.
5- تخصيص رسائل اتصالية بناءً على الفجوات المعرفية بين الشباب وكبار السن.
6- توجيه إستراتيجيات العلاقات العامة لدعم الاستخدام المنتظم للخدمات المصرفية الرقمية.
7- اشتمال الحملات شروحات تطبيقية وعملية لكيفية استخدام المحافظ الإلكترونية والتحويلات، بدلاً من الترويج النظري.
8- التركيز على معالجة نقص ثقة العملاء عبر تعزيز الشفافية في شروط الخدمات المالية، خاصة القروض والتمويل.
9- الاهتمام ببرامج التدريب المتخصص للموظفين لتمكينهم من القيام بدور المُثقّف المالي في الفروع، لمعالجة الضعف البنيوي في نقل الوعي.
10- دعوة القطاع المصرفي إلى تجاوز المنافسة الفردية في جهود التوعية والعمل على تأسيس مبادرات مشتركة لرفع الوعي المالي الوطني.
11- اعتماد الجهات الرقابية على تعزيز الوعي بالشمول المالي كأولوية إستراتيجية لتقليل المخاطر ودعم استقرار النظام المالي.
12- تركيز جهود العلاقات العامة على عوامل سلوكية ونفسية واقتصادية مشتركة، بدلاً من التركيز المفرط على الفروق الديموغرافية.

تأثير إستراتيجية الاقتصاد الرقمي في ريادة الأعمال في البنوك اليمنية

د. أرفق محمد شرهان[1،2]، أمل الظاهري[1]، سحر المحيا[1]، شيماء العزاني[1]، شيماء الحبسي[1]
[1]قسم إدارة الأعمال-كلية العلوم الإدارية والحاسبات-جامعة البيضاء-اليمن
[2]كلية العلوم الإدارية والإنسانية-جامعة جينيس للعلوم والتكنولوجيا- ذمار اليمن
arfaksharhan2022@gmil.com & orcid.org/0009-0005-8287-8072

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير إستراتيجية الاقتصاد الرقمي بأبعاده (إستراتيجية الابتكار الرقمي، إستراتيجية الأسس الرقمية، إستراتيجية المواطن الرقمي، إستراتيجية الأعمال الرقمية، إستراتيجية الحكومة الرقمية) في ريادة الأعمال في البنوك اليمنية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث استهدفت عينة قصدية من العاملين في البنوك اليمنية، ممن لا تقل درجتهم الوظيفية عن رئيس قسم، وبلغ حجم العينة (132) مفردة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لإستراتيجية الاقتصاد الرقمي بأبعادها المختلفة في تعزيز ريادة الأعمال في البنوك اليمنية.

- **التوصيات:**

1. توصي الدراسة البنوك اليمنية العمل على تعزيز مفهوم إستراتيجية الاقتصاد الرقمي بكل أبعادها بين أوساط العاملين فيها؛ نظراً لتأثيرها الإيجابي في تحقيق الريادة لكل أعمال البنوك.
2. توصي الدراسة البنوك اليمنية أن تسعى في تعزيز مفهوم إستراتيجية الاقتصاد الرقمي عبر بناء قدرات العاملين في الابتكار، وبناء علاقات التعاون مع القطاع الخاص، والعمل على تعزيز مهارات وكفاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مختلف المستويات.
3. توصي الدراسة البنوك اليمنية أن تسعى نحو ضمان الوصول الشامل والمتكافئ إلى التكنولوجيا الرقمية لخدماتها عبر تعزيز محو الأمية الرقمية، وأن تقوم بتنمية الموارد البشرية والابتكار في مجالات التكنولوجيا المُحفز لعملية التحول الرقمي.
4. توصي الدراسة البنوك اليمنية أن تهتم بتعزيز وتوليد الثقة لدى خططها الإستراتيجية، والتوجه نحو إستراتيجية الاقتصاد الرقمي عبر التوسع بخدماتها الرقمية على أوسع نطاق.
5. توصي الدراسة أن يتم الاهتمام بتطوير البنية التحتية للاتصالات من قبل الحكومة اليمنية، وتقوم بتعزيز النظام البيئي لعمل الإنترنت ومهارات وكفاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مختلف المستويات، وتقوم بتطوير وتنفيذ اللوائح والسياسات الخاصة بإستراتيجية الاقتصاد الرقمي.
6. توصي الدراسة أن يتم توجيه البرامج الأكاديمية في الجامعات اليمنية نحو البحث والتطوير في مجالات ريادة الأعمال والتكنولوجيا الرقمية بما في ذلك التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وغيرها من التكنولوجيا الحديثة والناشئة.

تأثير تطبيق معايير الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية في الحد من المخاطر المصرفية

"دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في عدن"

عبد الناصر عبد الرحمن سودان، أستاذ مشارك – قسم إدارة الأعمال - عميد كلية العلوم الإدارية والمالية –جامعة إقليم سبأ
صالح علي ناصر البداي، أستاذ مساعد – قسم العلوم المالية والمصرفية –جامعة إقليم سبأ
albaddai200@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية، وما لذلك من تأثير في الحد من المخاطر المصرفية، وذلك بما يسهم في تطوير أداء الإدارة المصرفية، وبما ينعكس إيجابياً على قرارات المستثمرين على وجه الخصوص، والقطاع المالي والمصرفي بشكل عام .اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة لهذا الغرض، وتم توزيع (50) استبانة منها على الإدارات والأقسام للبنوك (مجتمع الدراسة)، حيث هدفت على نحوٍ أساسي إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية ودورها في الحد من المخاطر المصرفية وتم توزيعها على ثلاثة بنوك إسلامية في عدن.

توصلت الدراسة الى أن هناك إمكانية لتطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية، وذلك بسبب توفر عدة مقومات للحوكمة في البنوك الإسلامية محل البحث ومن هذه المقومات (الكفاءة والنزاهة والاستقلالية، مبدأ المساءلة، الإفصاح والشفافية، التعويضات والمكافآت) .حيث أظهرت نتائج عينة الدراسة أن تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن يؤثر إيجابياً في تقليل المخاطر المصرفية.

- **التوصيات**:

1- ضرورة تعزيز وتطبيق قاعدة حماية المستثمرين والمساهمين وتوفير معاملة متكافئة لهم.
2- ضرورة العمل على تعزيز مبدأ المساءلة ومبدأ الإفصاح والشفافية في المصارف.
3- مواصلة الإفصاح للمساهمين عن أي ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.
4- التأكيد على اختيار اصحاب الكفاءة ومن يتمتعون بخبرات كبيرة كأعضاء في مجلس الإدارة.
5- التأكيد على عدم شغل رئيس المجلس أو أحد أعضائه وظيفة تنفيذية في المصرف إلا بعد موافقة البنك المركزي.
6- ضرورة أن تقوم المصارف بمراجعة وتطوير الهيكل التنظيمي للإدارات والدوائر والأقسام ويبين العلاقات ويحدد المسؤوليات والصلاحيات.
7- ضرورة العمل على تطوير هيكل أجور واضح يتسم بالعدالة والموضوعية والحيادية.
8- زيادة الوعي الاستثماري لدى الأفراد ووضع الخطط المناسبة التي تعزز من ذلك بالإضافة إلى إعداد منشورات توعية وعقد ندوات توعية.

تأثير مشكلة السيولة على القطاع المصرفي اليمني

د. وليد أحمد العطاس، أستاذ العلوم المالية والمصرفية المشارك، جامعة حضرموت، اليمن. walattas@hu.edu.ye
أحمد سالم باغوزة، مدرس العلوم المالية والمصرفية، جامعة حضرموت، اليمن. a.baghouza@hu.edu.ye

الملخص:

هدف البحث إلى توضيح مشكلة السيولة وتأثيرها على القطاع المصرفي اليمني، حيث تناول دراسة المتغير المستقل المتمثل في عرض النقود الضيق وعرض النقود الواسع، والمتغير التابع وهو سعر الصرف، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي لتوضيح ظاهرة السيولة وتأثيرها على القطاع المصرفي اليمني، كما اعتمد على المنهج التحليلي لاختبار الفرضيات باستخدام برنامج (Spss) وذلك لتحديد طبيعة العلاقة وقياس أثر هذه المتغيرات، ومن ثم استخلاص النتائج والتوصيات. وتضمن البحث البيانات المالية المتعلقة بالقوائم المالية للبنوك اليمنية وذلك للفترة 2021-2024م وتحليلها إحصائيًا– وتم اختيار المدة لتوفر البيانات المالية لهذه السنوات الأربع، وقد يكون للمدة الزمنية المبحوثة أثر محدود على قوة الاختبارات الإحصائية. أما مجتمع وعينة البحث فقد تم التركيز على القطاع المصرفي اليمني استنادًا إلى تقارير البنك المركزي اليمني لمدة أربع سنوات. وتوصل البحث إلى أن عرض النقود بمعناه الواسع (M_2) له تأثير أكبر على سعر الصرف مقارنة بعرض النقود الضيق (M_1)، الذي له تأثير أقل، كما بينت النتائج أن العلاقة بين عرض النقود بمعناه الواسع وسعر الصرف ذات دلالة إحصائية، في حين أن العلاقة بين عرض النقود بمعناه الضيق وسعر الصرف ليست ذات دلالة إحصائية. ويوصي البحث بأن يعمل القطاع المصرفي على مراقبة وموازنة عرض النقود بمعناه الواسع لما لذلك من أهمية في ضمان استقرار العملة المحلية.

- **التوصيات:**

1- ينبغي على البنك المركزي في عدن الاهتمام بمعدل نمو الودائع (شبه نقدية والأجل) ويحد من الزيادة في السيولة دون وجود الغطاء الإنتاجي واحتياطات كافية من النقد الأجنبي.
2- تفعيل وتنشيط أدوات السياسة النقدية خصوصًا غير المباشرة منها كأذون الخزانة والصكوك الإسلامية وتطوير آلية استخدامها بما يمكن البنك المركزي على امتصاص الفائض من السيولة وإدارة النقد بكفاءة.
3- ضرورة التناغم والتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية عبر التقليل من التمويل بالعجز الذي يعمل على تدهور سعر صرف العملة المحلية ويسبب ضغوط تضخمية.
4- الاهتمام بإدارة السيولة في البنوك عبر تفعيل أدوات إدارة السيولة وخصوصًا قصيرة الأجل ومحاولة ربطها بالمؤشرات الكلية ومؤشرات الإنذار المبكر لمخاطر السيولة وسعر الصرف بما يسهم من تعزيز الاستقرار المالي والنقدي.
5- دعم الاستقرار عبر وضع حدود قصوى للسيولة بالعملة المحلية والأجنبية في البنوك واستخدام نسب كفاية السيولة والتمويل المستقر ليتسنى للنظام المصرفي التصدي لمخاطر السيولة.
6- محاولة السيطرة على التحويلات الخارجية ضمن القنوات الرسمية كونها تعد مصدر مهم من مصادر العرض النقدي بالعملات الأجنبية وتساعد في استقرار سعر صرف العملة المحلية.
7- التركيز في الأبحاث المستقبلية على متغيرات أخرى لم يشملها البحث الحالي مثل (عجز الموازنة العامة، الاحتياطيات الأجنبية، الناتج المحلي، المخاطر السياسية والأمنية).
8- إعداد سيناريوهات استباقية من قبل البنك المركزي والجهات الحكومية المختصة لقياس أثر أي زيادة في العرض النقدي الواسع على سعر الصرف واتخاذ الإجراءات المناسبة لامتصاص أو ضخ السيولة.
9- تعزيز الشفافية والانضباط النقدي ودعم استقلالية البنك المركزي بما يسهم في بناء الثقة بالسياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي على المدى المتوسط والطويل.

تجارب البنوك الإسلامية اليمنية في تطبيق معايير الحوكمة والامتثال الشرعي - بنك التضامن أنموذجاً

د. مُعَاذ محمد سَعيد قَاسم السيد، بنك التضامن، Muaadh.qasem80@gmail.com

- **الملخص**

عرض هذا البحث تجربة بنك التضامن -أحد البنوك الإسلامية اليمنية- في تطبيق معايير الحوكمة والامتثال الشرعي، بهدف التعرف إلى واقع هاتين الركيزتين الحيويتين في الإبقاء على مستوى عالٍ من الأداء المؤسسي، والامتثال للضوابط الشرعية عند تنفيذ التعاملات المصرفية. وعلى اعتبار أن مجلس إدارة البنك هو المحرك الرئيس في تبني معايير الحوكمة وتعزيز الالتزام الشرعي، كان من الأحرى معرفة واقع الامتثال الشرعي والحوكمة في بنك التضامن، والتعرف إلى مسؤوليات ودور مجلس الإدارة في إرساء الممارسات المطلوبة عملياً. وقد تمثلت مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما مستوى تطبيق معايير الحوكمة والامتثال الشرعي في بنك التضامن؟ ولبيان ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مستوى التطبيق. وأوصى البحث بأهمية تعزيز محوري: المساهمة والتفاعل (العمل على نحوٍ بنّاء مع النظراء على مستوى مجلس الإدارة، وخلق القيمة المضافة)، وتعزيز الدور (عبر التقييم الشامل لطريقة تنفيذ الضوابط الشرعية في كل الخدمات والمنتجات المصرفية)، والاستفادة من مخرجات التقييمات الدورية والسنوية بما يسهم في التركيز على نقاط التحسين في جانبي الحوكمة والامتثال الشرعي.

- **التوصيات:**

1- أهمية تقييم تطبيق الحوكمة والامتثال الشرعي على أساس فاعلية الممارسة العملية ومدى اندماج المتطلبات الشرعية في القرارات والعمليات المصرفية، لا الاكتفاء بوجود الأطر والسياسات. بهدف الانتقال من الامتثال الشكلي إلى الامتثال الوظيفي.
2- أهمية تكامل أدوار الهيئة الشرعية ووظائف الامتثال والتدقيق بهدف تعزيز الإطار المؤسسي للحوكمة الشرعية ضمن إطار مؤسسي واضح يضمن الاستقلالية والمساءلة، ويحد من التداخل الوظيفي.
3- أهمية تفعيل الدور الإستراتيجي لمجلس الإدارة بوصفه مسؤولاً مباشراً عن إرساء الحوكمة والامتثال الشرعي، عبر الإشراف الفعلي، وتضمين الامتثال ضمن جدول أعماله وآليات تقييم أدائه.
4- أهمية تحقيق اهتمام كافٍ على مستوى: تقسيم دور رئيس مجلس الإدارة والأعضاء ودور الرئيس التنفيذي؛ كذلك الاهتمام باستمرار التطوير المهني الذي ينبغي أن يتلقاه مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
5- أهمية تطبيق منهجية التدقيق والرقابة الشرعية الاستباقية المبنية على المخاطر، بما يسهم في الحد من المخالفات وتحسين الاستقرار المؤسسي.
6- أهمية توثيق وتحليل تجربة بنك التضامن بوصفها أنموذجاً تحليلياً يمكن أن تستفيد منه البنوك الإسلامية في اليمن، مع مراعاة خصوصية البيئة المحلية.
7- ختاماً.. يوصي البحث بأهمية إجراء مزيدٍ من الدراسات المكتبية والميدانية على نحوٍ عام ، ومن جملة ما يرى الباحث من عناوين يمكن تغطيتها بالبحوث هي: دور المصارف الإسلامية في تحقيق الحوكمة المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة.

تحديات البنوك اليمنية في التحول إلى الخدمات المصرفية الرقمية

"دراسة ميدانية في البنوك التجارية والإسلامية في محافظة عدن",

ألطاف فيصل محسن، شذى عادل علي، رؤيا محمد حسين، عبد الرحمن قيس عبد الرحمن، عبد الله عبد الكريم عبد الله، جامعة العلوم والتكنولوجيا- عدن.
د. منى عبد السلام علي، أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة الحديدة.
د. بشير محمد الحمادي، أستاذ إدارة الأعمال المساعد، جامعة العلوم والتكنولوجيا- عدن.

الملخص

هدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل التحديات التي تواجه البنوك اليمنية في محافظة عدن فيما يتعلق بالتحول الرقمي المصرفي. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لفهم وتحليل التحديات التي تواجه البنوك اليمنية في التحول الرقمي. وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة بالبنوك اليمنية بمدينة عدن والبالغ عددها (12) بنكًا، وتم تحديد عدد عناصر المجتمع بـــ (1230) موظفًا وُزعت الاستبانة على عينة بلغت (250) مفردة، وتم استرداد (208) استبانة صالحة للتحليل، وهو ما يعكس نسبة استجابة جيدة تعزز من دقة النتائج. وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي، والذي ساعد في تقديم نتائج دقيقة ومنظمة لفهم طبيعة التحديات التي تم تحديدها.

و قد أظهرت النتائج أن المتوسط العام لمحور تحديات البنوك اليمنية في التحول إلى الخدمات المصرفية الرقمية بلغ (3.85) وباتجاه عام موافق مما يدل على تجانس إجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة، أما فيما يخص أبعاد هذا المحور فقد جاءت وفقًا لأهميتها النسبية على النحو الآتي: بُعد التحديات الاجتماعية والثقافية حصل على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.07) ، بُعد التحديات التنظيمية بمتوسط حسابي بلغ (3.93) ، بُعد التحديات التقنية حصل على المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (3.85) ، بينما حصل بعد التحديات الأمنية على المرتبة الرابعة بمتوسط (3.71) ، في حين حصل بعد التحديات الاقتصادية على المرتبة الخامسة بمتوسط (3.68). وبناءً على ما سبق فإن هناك موافقة من قبل المبحوثين تجاه محور الدراسة وهوما تؤكده الأهمية النسبية للأبعاد حيث حققت نسبة موافقة تجاوزت 68% لجميع الأبعاد. وتوصل البحث إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة تحسين البنية التحتية التكنولوجية، تعزيز الوعي بخدمات البنوك الرقمية، تعزيز الأمن السيبراني وتحسين البيئة التنظيمية والقانونية.

- **التوصيات**

1. تعزيز البنية التحتية التقنية عبر:

أ) أهمية تطوير البنية التحتية التكنولوجية للبنوك اليمنية عبر تحديث الأجهزة والأنظمة ودعم الشبكات لتلبية متطلبات الخدمات المصرفية الرقمية.

ب) تقديم تسهيلات مالية وفنية للبنوك للاستثمار في التقنيات الحديثة.

2. تعزيز الأمن السيبراني وذلك عبر:
أ) وضع لوائح وتشريعات واضحة تعزز من حماية البيانات وتأمين التعاملات الرقمية.
ب) تدريب العاملين في البنوك على آليات مكافحة التهديدات السيبرانية وتعزيز الوعي بأهمية أمن المعلومات.
3. معالجة التحديات الاجتماعية والثقافية:
أ) تنفيذ برامج توعية مجتمعية حول فوائد وأمان الخدمات المصرفية الرقمية لزيادة ثقة العملاء.
ب) تحسين مهارات الموظفين والعملاء لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، بما يتناسب مع الثقافة المحلية.
4. تعزيز الدور التنظيمي والدعم الحكومي:

أ) إصدار لوائح تنظيمية واضحة لدعم التحول الرقمي، مع التأكيد على أهمية دعم البنك المركزي لهذا التحول عبر سياسات مشجعة.
ب) إنشاء وحدات متخصصة داخل البنوك تهدف إلى إدارة وتنفيذ خطط التحول الرقمي.
5. معالجة التحديات الاقتصادية:
أ) توفير حوافز مالية وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتقليل الأعباء الاقتصادية المرتبطة بالتحول الرقمي.
ب) تمويل مشاريع التحول الرقمي عبر برامج دعم دولية أو محلية موجهة للقطاع المصرفي.
6. تشجيع البحث والتطوير في التكنولوجيا المالية (FinTech):
أ) دعم الابتكار المالي عبر التشريعات التي تسهّل دخول التكنولوجيا المالية وتعزيز التكامل بينها وبين البنوك.
7. تنفيذ خطط تدريبية مكثفة للعاملين:
أ) إعداد دورات تدريبية مكثفة ومستمرة لتطوير الكوادر البشرية في البنوك، لضمان جاهزيتهم لاستخدام الأنظمة الرقمية بكفاءة.
8. إجراء مزيد من الدراسات:
أ) تشجيع الدراسات المستقبلية حول تحديات التحول الرقمي في قطاعات أخرى لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف وتطوير حلول شاملة.

تحليل إجراءات البنك المركزي اليمني (عدن) وتأثيرها على استقرار سعر الصرف خلال الفترة (2015–2025)

د. عبد الرحمن دبوان، أستاذ علم الاقتصاد المساعد بجامعة العلوم والتكنولوجيا- عدن، اليمن، ab.dabwan@ust.edu

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تحليل إجراءات البنك المركزي اليمني (عدن) وتقييم مدى إسهامها في تحقيق استقرار نسبي لسعر صرف الريال اليمني خلال الفترة (2015–2025)، في ظل العوامل الاقتصادية والمؤسسية الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد اليمني. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل إجراءات البنك المركزي اليمني (عدن) وتأثيرها على استقرار سعر صرف الريال اليمني خلال الفترة (2015–2025)، وذلك عبر وصف هذه الإجراءات النقدية والإدارية وتحليل انعكاساتها على تطورات سعر الصرف في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد اليمني.

وعليه فقد خلص البحث إلى أن إجراءات البنك المركزي اليمني (عدن) خلال الفترة (2015–2025) نجحت في الحد من تدهور سعر الصرف وتحقيق استقرار نسبي ومؤقت، لكنها لم ترقَ إلى تحقيق استقرار نقدي مستدام، بسبب القيود الهيكلية والمؤسسية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد اليمني. وعليه، فإن فعالية السياسة النقدية تظل مشروطة بإصلاحات مؤسسية شاملة، ودعم خارجي مستدام، وتنسيق فعّال بين السياسات الاقتصادية المختلفة.

- **التوصيات:**

1- تعزيز استقلالية البنك المركزي اليمني (عدن)، وذلك عبر تحييد قرارات السياسة النقدية عن الضغوط السياسية والمالية، وتمكين البنك من استخدام أدواته النقدية والإدارية بصورة مهنية، بما يعزز مصداقيته لدى السوق ويسهم في ترسيخ توقعات مستقرة لسعر الصرف.

2- الاستمرار في استخدام الأدوات غير التقليدية مع تطوير أطرها التنظيمية، خاصة أدوات الرقمنة المالية، وتنظيم المحافظ الإلكترونية، وتوحيد شبكات التحويلات، لما أثبتته النتائج من دور فعّال في تحسين كفاءة السياسة النقدية وتقليل المضاربات غير الرسمية، شريطة تطوير أطر رقابية مرنة تحدّ من الآثار الجانبية المحتملة.

3- تحسين إدارة السيولة المصرفية وتحييد الآثار السلبية للإجراءات النقدية، عبر التنسيق بين أدوات التدخل في سوق الصرف وأدوات إدارة السيولة، بما يمنع حدوث اختناقات ائتمانية أو انكماش مفرط في النشاط المصرفي، خاصة في ظل اقتصاد يعاني من ركود ممتد.

4- تعزيز الشفافية والتواصل النقدي مع السوق، عبر نشر بيانات دورية واضحة حول أهداف التدخل النقدي، وآليات المزادات، وحجم التدخلات، بما يسهم في تقليص عدم اليقين، ورفع كفاءة استجابة السوق، وتقليل سلوكيات المضاربة.

5- تعميق التنسيق المؤسسي بين البنك المركزي والجهات المالية ذات الصلة، لا سيما وزارة المالية، والجمارك، والجهات الرقابية، بهدف توحيد السياسات المالية والنقدية، وتحسين إدارة التدفقات الخارجية، وضمان توجيه الموارد الشحيحة نحو أولويات الاستقرار الاقتصادي.

6- تبني إطار تدريجي لإدارة سعر الصرف يتناسب مع أوضاع النزاع، يقوم على تدخلات مرنة ومحددة الأهداف بدلًا من محاولات التثبيت الصارم، بما يحقق توازنًا بين استقرار سعر الصرف والحفاظ على الاحتياطيات المحدودة، ويقلل من الصدمات الخارجية.

7- ربط السياسات النقدية بإجراءات داعمة للقطاع الحقيقي، وذلك عبر توجيه جزء من التدخلات النقدية والرقابية نحو دعم الواردات الأساسية والأنشطة الإنتاجية، بما يخفف الضغوط التضخمية ويحد من انتقال تقلبات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية.

8- تعزيز القدرات الفنية والتحليلية للبنك المركزي، عبر الاستثمار في نظم المعلومات المالية، وتطوير قواعد بيانات موحدة، وبناء نماذج قياسية داخلية للتنبؤ بسلوك سعر الصرف، بما يدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة.

9- إعادة بناء الثقة في الجهاز المصرفي الرسمي، عبر توسيع الشمول المالي، وتحفيز استخدام القنوات المصرفية الرسمية، والحد من هيمنة السوق غير المنظم، لما لذلك من أثر مباشر على استقرار الطلب على العملة الأجنبية.

10- اعتماد رؤية مستقبلية متكاملة للسياسة النقدية في مرحلة ما بعد النزاع، تتضمن إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي للبنك المركزي، وتوحيد السياسة النقدية على المستوى الوطني، والانتقال التدريجي نحو أدوات سوقية أكثر كفاءة، بما يضمن استدامة استقرار العملة على المدى المتوسط والطويل.

التحول الرقمي في البنوك اليمنية: الواقع –التحديات –الفرص

عوض سحيم عوض الجحدري، محمد عارف محمد أحمد، محمد أنيس حسن يحيى، كلية العلوم الإدارية –جامعة العلوم والتكنولوجيا- عدن.
د. منى محمد أحمد إبراهيم، أستاذ اقتصاد أعمال المساعد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع التحول الرقمي في البنوك اليمنية، وتحديد أبرز التحديات التي تواجه تطبيقه، واستكشاف الفرص التي يمكن أن يسهم عبرها في تطوير الأداء المصرفي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات عبر استبانة وُزعت على عينة عشوائية بسيطة من العاملين في البنوك اليمنية بلغ عددها (110) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى التحول الرقمي في البنوك اليمنية جاء بمستوى متوسط إلى مرتفع، بما يعكس وجود اعتماد ملحوظ على الأنظمة الإلكترونية وتوافر رؤية إستراتيجية نسبية للتحول الرقمي. كما بينت النتائج أن البنوك اليمنية تواجه تحديات مرتفعة تعيق فاعلية تطبيق التحول الرقمي، تمثلت على نحوٍ رئيس في ضعف البنية التحتية التقنية، ونقص المهارات الرقمية لدى بعض العاملين، وارتفاع تكاليف تحديث الأنظمة، إلى جانب التحديات التنظيمية.

في المقابل، كشفت النتائج عن وجود فرص واعدة يمكن أن يسهم التحول الرقمي عبرها في تطوير أداء البنوك اليمنية، عبر تحسين جودة الخدمات المصرفية، وخفض التكاليف التشغيلية، وتوسيع قاعدة العملاء، وتعزيز الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية، بما يدعم القدرة التنافسية والشمول المالي.

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول واقع التحول الرقمي تُعزى إلى المسمى الوظيفي أو المستوى التعليمي أو سنوات الخدمة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز كفاءة البنية التحتية التكنولوجية، وتكامل الأنظمة الرقمية، وتكثيف برامج التدريب وبناء القدرات الرقمية، بما يسهم في تعظيم الاستفادة من التحول الرقمي في البنوك اليمنية.

- **التوصيات:**

1- البنية التكنولوجيا المتاحة لدى البنوك يجب أن تكون كافية وفعالة لدعم الخدمات الرقمية.
2- أنظمة البنوك الرقمية لا بد أن تتكامل مع قواعد البيانات الداخلية.
3- يجب تدريب بعض موظفي البنوك لاكتسابهم مهارات رقمية إضافية.
4- تكلفة تحديث الأنظمة الرقمية يجب ألا تُشكل عبئاً مالياً على البنوك.
5- يجب أن يساهم التحول الرقمي في خفض التكاليف التشغيلية على المدى المتوسط.
6- التحليل الرقمي للبيانات لا بد أن يتيح فهماً أفضل لسلوك العميل.

تحليل واقع القطاع المصرفي في اليمن في ظل الأزمات وتحديات إعادة التفعيل

د. منال عبد الله هبه، أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن

الملخص:

سعى البحث إلى تحليل واقع القطاع المصرفي اليمني في ظل الأزمات وتشخيص التحديات المصرفية وتقديم مسارات عملية لإعادة التفعيل للفترة 2010 – 2024م، بالإضافة إلى توضيح تطور هيكل القطاع المصرفي في اليمن وقدرته على التوسع في المستقبل، وسعى البحث أيضًا إلى تحليل مؤشرات أداء القطاع المصرفي اليمني، وذلك عبر استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي أسهم في ترتيب البيانات والمعلومات التي ساعدت في فهم واقع القطاع المصرفي في اليمن ومؤشراته ومحاولة تحليلها علميًا، إضافة إلى استخدام التحليل المالي وهناك طريقتان متعارف عليهما في تحليل القوائم المالية هما التحليل الرأسي والتحليل الأفقي للإجابة على تساؤلات البحث.

- **التوصيات:**

1. دراسة أوضاع اليمن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تلعب دورًا هامًا في استقرار الجهاز المصرفي اليمني والتي لها دور كبير في عملية إدارته، وتطبيق الإصلاحات النقدية والمصرفية بشكلها الصحيح.
2. تشجيع المنافسة بين البنوك على زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية العصرية وإدخال أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطبيق الأنظمة الحديثة لتقديم خدمات مصرفية متطورة جديدة ومبتكرة لمواكبة المنافسة بالأسواق المحلية والخارجية.
3. قيام الجهاز المصرفي اليمني بالتنويع في أنشطته المصرفية وغير المصرفية وتوسيع خدماته المصرفية والتمويلية، مع رفع كفاءة العاملين في الجهاز المصرفي ومكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية ذات الصلة.
4. إلزام البنك المركزي اليمني البنوك بإنشاء إدارات متخصصة بتقييم المشروعات حتى تضمن البنوك تقييمًا موضوعيًا لطالبي الائتمان، وكذلك التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية سعيًا نحو استقطاب المزيد من الموارد النائمة، من أجل تعزيز القطاع المصرفي والقيام بدور أكثر فاعلية في تعبئة وتخصيص الموارد لصالح القطاع الخاص.
5. يجب على الدولة تشجيع الاندماج بين البنوك كأحد الأساليب المفيدة لمواجهة التحديات الراهنة حيث أن التشجيع على الاندماج يؤدي إلى تقوية القطاع المصرفي اليمني، سيسهل له فتح المجال الإقليمي فما زالت الأنشطة عبر الحدود محدودة وكثير من البنوك اليمنية لا تملك الحجم أو القدرة على العمل في المجال الدولي.
6. إشراك المجتمع والسلطات المحلية والقطاع الخاص في إي برنامج إعادة إعمار أمرًا حيويًا بالنظر إلى المخاطر التي قد تنتج عن عملية الإقصاء وما يسفر من ردة فعل عدائية في المجتمع، وعادة ما تمثل السلطات المحلية عبر حكومات المقاطعات والبلديات، وغالبًا ما تكون السلطات المحلية مسؤولة عن توفير الإسكان الاجتماعي، وإدارة المرافق، وتنظيم إجراءات استخدام الأراضي والتخطيط، وهي تمثل مستودعًا للمعلومات الإحصائية.
7. الاهتمام من قبل الحكومة اليمنية والجهات الأخرى ممثلة بوزارة المالية ووزارة التخطيط والبنك المركزي بالإسراع بإنشاء سوق مالي؛ لما لها من أهمية للاقتصاد اليمني.

تصكيك عقود المعاوضات في الصكوك الإسلامية: دراسة فقهية تحليلية للمخاطر والآثار والحلول

د/ عبد الرزاق سعيد قائد سند، أستاذ مساعد الفقه وأصوله- قسم الشريعة والقانون، جامعة الحكمة.

الملخص:

تناول البحث موضوع الصكوك الإسلامية وأنواعها وآليات تصكيك عقود المعاوضات، مع التركيز على نحوٍ خاص على صكوك المرابحة، السلم، الإجارة، والاستصناع. يبدأ البحث بتعريف الصكوك لغةً واصطلاحًا، ويُبرز أهم الفروق بين الصكوك الإسلامية والسندات التقليدية من حيث ملكية الأصول، المشاركة في الربح والخسارة، الالتزام بالشرع، وارتباطها بالاقتصاد الحقيقي.

حلل البحث المخاطر المحتملة لكل نوع من الصكوك: الشرعية، الائتمانية، السوقية، والتشغيلية، موضحًا أثرها على العوائد وحماية المستثمرين. كما قدم حلولاً عملية متوافقة مع الشريعة والمعايير الدولية، مثل تشديد شروط الوصف والقبول الفني، الرقابة المستمرة، ضمانات الأداء والكفالات البنكية، التأمين التكافلي، وتنويع محفظة مشاريع الاستصناع، لتعزيز استقرار الصكوك وتقليل المخاطر.

تميز البحث عن الدراسات السابقة بشمولية التحليل، ودمج المخاطر المختلفة، وربط الحلول بالمعايير الشرعية والقانونية، مما يجعله مرجعًا مهمًا لفهم إدارة المخاطر في الصكوك الإسلامية وأساليب تعزيز استقرارها الاستثمارية.

- **التوصيات:**

1. تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي: أوصى البحث الجهات التشريعية والرقابية (مثل البنوك المركزية وهيئات الأسواق المالية) بتطوير وتقوية الإطار القانوني الذي يضمن نقل الملكية الحقيقية والقانونية للأصول إلى حملة الصكوك (عبر شركات ذات غرض خاص SPV)، مع عزل هذه الأصول عن ذمة المصدر. وهذا ضروري لحماية حقوق المستثمرين وضمان شرعية الصكوك وتميزها عن أدوات الدين.

2. توحيد المعايير وتفعيل الرقابة الشرعية: أوصى البحث المؤسسات المالية الإسلامية والجهات المصدرة بالالتزام التام بالمعايير الصادرة عن الهيئات الدولية (مثل هيئة المحاسبة والمراجعة AAOIFI ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB)، وتعزيز دور هيئات الرقابة الشرعية المستقلة لمراجعة هياكل الصكوك وعملياتها التنفيذية؛ وذلك لضمان سلامتها من المخالفات الشرعية كالتحايل والصورية (مثل بعض أشكال الإجارة المنتهية بالتمليك)، ولتعزيز ثقة المستثمرين والسوق.

3. تبني إستراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر: أوصى البحث مديري إصدار وإدارة محافظ الصكوك باعتماد منهجية استباقية لإدارة المخاطر المتعددة (الشرعية، الائتمانية، السوقية، التشغيلية). ويتضمن ذلك استخدام آليات تحوط مشروعة، وتنويع المحافظ الاستثمارية، وإجراء دراسات جدوى سوقية معمقة، واختيار الأطراف المتعاقدة بعناية، ووضع ضمانات أداء مناسبة، وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والمتابعة الميدانية، خاصة في صيغ كالاستصناع والسلم.

4. الاستثمار في بناء الكفاءات ونشر الوعي: أوصى البحث المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب المتخصصة بالتعاون مع الجهات الصناعية لتنمية الكوادر المؤهلة في مجال الهندسة المالية الإسلامية وإدارة مخاطر الصكوك. كما أوصى الجهات الإعلامية والمؤسسات المالية بنشر الوعي بين المستثمرين حول الطبيعة الحقيقية للصكوك كأدوات ملكية ومشاركة في المخاطر، وليس كبديل مضمون العائد عن السندات؛ لضمان فهم سليم للمنتج وتوقعات واقعية.

5. تشجيع الابتكار في الهياكل الهجينة: أوصى البحث المهندسين الماليين والباحثين الشرعيين بالعمل على تطوير وتصميم هياكل هجينة مبتكرة للصكوك (تجمع مثلاً بين عقد الاستصناع والإجارة)، تركز على تحقيق غايتين: الأولى، ضمان بقاء

الصكوك مرتبطة بأصول أو منافع قابلة للتداول شرعاً لتعزيز سيولتها في السوق الثانوية. الثانية، الحفاظ على الامتثال الشرعي الكامل وتجنب التحايل على الأحكام، وبخاصة تجنب تحول الصكوك إلى ديون مجردة.

تصميم أنموذج وطني للحوكمة المصرفية الذكية القائمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي للكشف عن المخاطر التشغيلية والائتمانية في اليمن

أمل صلاح علي الهجري, جامعة السعيدة، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، العلوم المالية والمصرفية.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم أنموذج وطني متكامل للحوكمة المصرفية الذكية القائمة على تقنيات الذكاء للكشف عن المخاطر التشغيلية والائتمانية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي ورفع كفاءة القطاع المصرفي اليمني. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينه الدراسة من (33) عنصرًا من المسؤولين والموظفين العاملين في إدارات المخاطر بالمؤسسات المالية والبنوك في صنعاء، واعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات وتحليلها بالبرنامج الاحصائي (spss).

وأظهرت النتائج ارتفاع مستوى الوعي المؤسسي بأهمية الحوكمة المصرفية، مقابل محدودية التطبيق العملي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، مع وجود توافق واضح حول ضرورة اعتماد أنموذج وطني موحد للحوكمة المصرفية الذكية. كما كشفت النتائج عن تحديات رئيسة، أبرزها ضعف البنية التحتية التقنية ونقص الكوادر البشرية المؤهلة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أبرزها تبني أنموذج وطني متكامل للحوكمة المصرفية الذكية الذي يمثِّل خيارًا إستراتيجيًا للحد من المخاطر التشغيلية والائتمانية وتعزيز استقرار القطاع المصرفي في اليمن.

- **التوصيات:**

1. العمل على تعزيز تطبيق الحوكمة المصرفية في جميع المؤسسات المالية والبنوك عبر الالتزام بالمعايير المعتمدة ووجود سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة، بما يرفع مستوى الانضباط المؤسسي ويعزز الشفافية والإفصاح.
2. تطوير البنية التحتية التقنية في البنوك والمؤسسات المالية لدعم تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على نحوٍ كامل، بما يسهم في تحسين جودة اتخاذ القرارات وتحليل البيانات المصرفية بدقة أكبر.
3. تعزيز توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر التشغيلية والائتمانية عبر تدريب الكوادر المؤهلة، واعتماد الأنظمة الذكية لتقليل الأخطاء، وتقليل الخسائر، وتحسين نظم الرقابة الداخلية.
4. تصميم وتطبيق أنموذج وطني موحد للحوكمة المصرفية الذكية في اليمن، يهدف إلى توحيد سياسات إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي، مع مراعاة خصوصية البيئة المصرفية المحلية.
5. تشجيع البحث العلمي المستقبلي لتوسيع نطاق تطبيق الدراسة على قطاعات مالية أخرى، ودراسة أثر الذكاء الاصطناعي على الأداء المؤسسي وإستراتيجيات إدارة المخاطر في بيئات مصرفية متنوعة.

تصور مقترح لتفعيل دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة علاقات العملاء في البنوك الإسلامية اليمنية

خالد الحريري[1]، خولة غالب[2]
(1) أستاذ دكتور، إدارة أعمال، جامعة تعز، تعز، اليمن، dralhariry@gmail.com
(2) ماجستير، إدارة أعمال، جامعة الجزيرة، إب، اليمن، Khawla.ali.2024m@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتمثلة ب (التحليلات الذكية لبيانات العملاء، خدمة العملاء والدعم الآلي، التخصيص والاستهداف الذكي، كشف المخاطر والاحتيال) في إدارة علاقات العملاء المتمثلة ب (رضا العملاء، تحسين تجربة العملاء، كفاءة العمليات) في البنوك الإسلامية اليمنية التي بلغ عددها (8) بنوك. وتضمن أفراد عينة الدراسة الموظفين في إدارات وأقسام (التسويق، علاقات العملاء، تقنية المعلومات، البحث والتطوير) في البنوك الإسلامية محل الدراسة، وبلغ عددهم (129) موظفًا. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة أداةً للدراسة، تم توزيعها باستخدام أسلوب الحصر الشامل.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود دور مؤثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة علاقات العملاء في البنوك الإسلامية اليمنية، كما أظهرت النتائج أن واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بجميع أبعادها جاء بدرجة (متوسطة) من وجهة نظر أفراد العينة، وأن واقع تطبيق إدارة علاقات العملاء بجميع أبعادها جاء بدرجة (مرتفعة) من وجهة نظر أفراد العينة.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها: وضع قوانين منظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي بالشراكة مع كافة البنوك وبإشراف البنك المركزي. وعمل برامج تدريب وتأهيل متخصصة للموظفين في البنوك الإسلامية حول استخدام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في قطاع البنوك. كما قدمت الدراسة تصور مقترح لتفعيل دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة علاقات العملاء.

- **النتائج:**

1. إنَّ واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بجميع أبعادها في البنوك الإسلامية اليمنية جاء بدرجة متوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة.
2. إنَّ واقع تطبيق إدارة علاقات العملاء بجميع أبعادها في البنوك الإسلامية اليمنية جاء بدرجة مرتفعة من وجهة نظر عينة الدراسة.
3. إنَّ دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة علاقات العملاء في البنوك الإسلامية اليمنية كان عاليًا من وجهة نظر عينة الدراسة.
4. رفض فرضية الدراسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنَّه: "يوجد دور مؤثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيقات الذكاء الاصطناعي المتمثلة بتطبيقات (التحليلات الذكية لبيانات العملاء، خدمة العملاء والدعم الآلي، التخصيص والاستهداف الذكي، كشف المخاطر والاحتيال) في إدارة علاقات العملاء بأبعادها المتمثلة ب (رضا العملاء، تحسين تجربة العملاء، كفاءة العمليات) في البنوك الإسلامية اليمنية".

تطوير الإطار التنظيمي لأدوات الدفع الرقمية في اليمن في ظل الانقسام المالي: معالجة المخاطر الشرعية والأمنية وتعزيز كفاءة الجهاز المصرفي

معاذ مصطفى علي مكرد، معهد الصيرفة والتمويل الإسلامي الجامعة الإسلامي العالمية بماليزيا، m.muaadh@yahoo.com, m.muaadhali@live.iium.edu.my
أشرف شرف الدين، معهد الصيرفة والتمويل الإسلامي الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا
عزية بنت محمد شوقي، قسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الملخص:

تأتي أهمية تطوير الإطار التنظيمي لأدوات الرقمنة الدفعية في اليمن في ظل واقع مالي منقسم مؤسسيًا وغير مستقر، انعكس سلبًا على كفاءة الجهاز المصرفي ومستويات الشمول المالي. وتشير التقارير الدولية إلى أن نسبة الشمول المالي في اليمن لا تتجاوز 10% من إجمالي السكان البالغين، وهي من أدنى النسب عالميًا (World Bank, 2020). وعلى الرغم من ذلك، شهدت أدوات الدفع الرقمية توسعًا نسبيًا خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع عدد الحسابات الإلكترونية من أقل من 100ألف حساب إلى أكثر من 800 ألف حساب خلال فترة قصيرة، مدفوعًا بضعف السيولة النقدية وتعطل القنوات المصرفية التقليدية (Yemen Banks Association, 2019).

غير أن هذا التوسع جرى في غياب إطار تنظيمي موحّد، وفي ظل انقسام مالي ونقدي أدى إلى ازدواج الجهات الرقابية وتباين المعايير والإجراءات، مما أفرز مخاطر أمنية متزايدة تتعلق بحماية البيانات وسلامة المعاملات، إضافة إلى محاذير شرعية مرتبطة بالغموض، وضعف الضمان، واحتمالات التعدي على الأموال (IMF, 2021). كما أسهم ضعف البنية التحتية الرقمية وانخفاض الوعي الأمني والمالي الرقمي لدى المستخدمين في تقليص الثقة في أدوات الدفع الإلكترونية، رغم ما تحمله من إمكانات لتحسين كفاءة الجهاز المصرفي وخفض تكاليف المعاملات وتسريعها.(UNDP, 2022)

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتمثلة في قصور الإطار التنظيمي لأدوات الدفع الرقمية في اليمن، عبر تحليل المخاطر الأمنية والشرعية المرتبطة بها، واستشراف سبل تطوير إطار تنظيمي متكامل يحقق حماية البيانات والمعاملات، ويعزز الامتثال الشرعي، ويسهم في رفع كفاءة الجهاز المصرفي في ظل السياق اليمني الخاص.

- **التوصيات:**

توصيات تشريعية وتنظيمية

1. **توصي الدراسة بضرورة إعداد قانون وطني موحّد لأنظمة الدفع الرقمي،** يُعالج بصورة شاملة قضايا الترخيص والتشغيل والرقابة وحماية المستهلك، ويُسند إلى مرجعية قانونية واحدة أو منسقة، بما يحدّ من التضارب التشريعي ويعزز الاستقرار المالي.
2. **ضرورة تحديث التشريعات المصرفية القائمة لتتوافق مع طبيعة الابتكار المالي الرقمي،** وعدم الاكتفاء بتوسيع النصوص التقليدية، بل اعتماد مقاربة تنظيمية مرنة تستوعب التطورات التقنية المستقبلية.

توصيات رقابية ومؤسسية

3. **تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الرقابية في مختلف مناطق النفوذ،** عبر آليات فنية مشتركة أو لجان تنسيق متخصصة في تنظيم أدوات الدفع الرقمي، بما يقلل من فجوة الانقسام المالي دون انتظار تسوية سياسية شاملة.
4. **إلزام مقدمي خدمات الدفع الرقمي بتطبيق معايير واضحة لإدارة المخاطر والأمن السيبراني،** مستندة إلى المعايير الدولية، مع إنشاء وحدات رقابية تقنية متخصصة داخل البنك المركزي.

توصيات شرعية

5. **إنشاء إطار حوكمة شرعية مؤسسية لأدوات الدفع الرقمي،** يتضمن هيئة شرعية مركزية أو آلية اعتماد شرعي موحدة، تُشرف على تصميم المنتجات الرقمية وتضبط الرسوم والأرصدة بما يحقق الامتثال لمقاصد الشريعة.
6. **دمج الامتثال الشرعي ضمن المنظومة التنظيمية لا باعتباره بعدًا مستقلًا،** بل كجزء أصيل من متطلبات الترخيص والرقابة على أدوات الدفع الرقمي، خاصة في السياق اليمني ذي الخصوصية الدينية.

توصيات تقنية وبنيوية

7. **الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية في مجالات التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني،** سواء عبر التدريب المتخصص أو الشراكات مع جهات دولية، بما يعزز قدرة الجهاز المصرفي على إدارة التحول الرقمي بفاعلية.
8. تعزيز برامج التوعية المالية والرقمية للمستخدمين، باعتبارها عنصرًا مكملًا للتنظيم القانوني، يسهم في تقليل المخاطر التشغيلية والاحتيالية، ويرفع مستوى الثقة في أدوات الدفع الرقمي.

تقييم تقرير فريق الخبراء الأممي رقم S/2021/79 عن الوديعة السعودية لدى البنك المركزي اليمني: دراسة تحليلية للمنهجية والأدلة والتداعيات

وحيد عبد الكريم الفودعي، باحث دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة عدن

الملخص:

تناولت هذه الدراسة تقييم تقرير فريق الخبراء الأممي رقم (S/2021/79) الصادر في 22 يناير 2021، الجزء المتعلق بالوديعة السعودية لدى البنك المركزي اليمني، بهدف فحص سلامة المنهجية، وكفاية الأدلة، وتحليل ما ترتب على التقرير من تداعيات؛ وتنبع أهمية الدراسة من حساسية الاتهامات الواردة فيه، وبخاصة ما اتصل بقضايا فساد وغسل أموال، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عبر تحليل محتوى التقرير وملحقاته، ومراجعة القوانين واللوائح ذات العلاقة، وشروط اتفاقية الوديعة السعودية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وخلصت الدراسة إلى عدم دقة الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير فريق الخبراء الأممي بشأن استخدام الوديعة السعودية لدى البنك المركزي اليمني، وذلك لعدم كفاية الأدلة التي استند إليها التقرير وعدم ملاءمتها لموضوع الادعاءات، فضلًا عن عدم التزام الفريق بالمعايير المنهجية المعتمدة في إعداد التقارير الأممية، ولا سيما ما يتصل بتحديد الشروط المرجعية، والتحقق من مصادر المعلومات، وضمان التوازن والحياد، الأمر الذي أضعف سلامة الاستنتاجات التي انتهى إليها التقرير.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن التقرير أفضى إلى تداعيات مؤسسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية سلبية، تمثلت في الإضرار بسمعة البنك المركزي اليمني والتشكيك في مصداقيته، وما رافق ذلك من تراجع مستوى الثقة لدى أطراف محلية وإقليمية ودولية فاعلة، فضلًا عن انعكاساته السلبية على القطاع الخاص، ولا سيما الشركات المستوردة للسلع الأساسية، بما أسهم في تعقيد السياقين الاقتصادي والإنساني في اليمن.

- **التوصيات:**

أولًا: على الحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني:

1. **إجراء تحرّك مؤسسي موثق تجاه الأمم المتحدة:** توصي الدراسة بأن تقوم الحكومة اليمنية، عبر بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، وبالتنسيق مع البنك المركزي اليمني، بتقديم مذكرة رسمية إلى مجلس الأمن ولجنة العقوبات (2140)، تتضمن عرضًا فنيًا موثقًا يبيّن أوجه القصور المنهجي وعدم كفاية الأدلة في تقرير فريق الخبراء لعام 2021، مدعومة بنتائج هذه الدراسة ووثائق رسمية، بهدف تسجيل موقف مؤسسي موثق في السجل الأممي.
2. **طلب مراجعة أممية فنية محددة النطاق:** توصي الدراسة بأن تطلب الحكومة اليمنية رسميًا مراجعة الجزء المتعلق بالوديعة السعودية في تقرير فريق الخبراء لعام 2021 عبر آلية أممية مستقلة أو فريق خبراء بديل، على أن تكون المراجعة محددة النطاق، فنية الطابع، ومحصورة في تقييم المنهجية والأدلة، من دون توسيع التفويض، وبما يفضي- عند الاقتضاء- إلى تصحيح أو توضيح رسمي للتقرير.
3. **تكليف جهة تدقيق مستقلة بمراجعة تنفيذ الوديعة:** توصي الدراسة بأن يقوم البنك المركزي اليمني بتكليف جهة رقابية مستقلة (وطنية أو دولية) لإجراء مراجعة مالية وقانونية شاملة لعمليات استخدام الوديعة السعودية خلال الفترة محل الجدل، ونشر ملخص تنفيذي لنتائجها، بما يعزز الشفافية المؤسسية ويدعم الموقف اليمني في المحافل الدولية.

ثانيًا: على مجلس الأمن والأمم المتحدة:

4. **تعزيز آليات ضبط الجودة المنهجية لتقارير فرق الخبراء:** توصي الدراسة بأن يعمل مجلس الأمن على تفعيل آلية مراجعة داخلية مسبقة لتقارير فرق الخبراء ذات الحساسية الاقتصادية والمؤسسية العالية، للتحقق من سلامة المنهجية، وكفاية الأدلة، والتوازن في عرض وجهات النظر، قبل اعتماد التقارير ونشرها رسميًا.

5. **إتاحة آلية تصحيح رسمية للتقارير المثبت عدم دقتها:** توصي الدراسة بأن تعتمد الأمم المتحدة إجراءً واضحًا لتصحيح أو توضيح التقارير التي يثبت لاحقًا احتواؤها على استنتاجات غير دقيقة أو غير مسنودة بأدلة كافية، سواء عبر ملاحق تفسيرية، أو بيانات توضيحية رسمية، حفاظًا على مصداقية منظومة العقوبات الأممية.

6. **دعم استعادة الثقة بالمؤسسات الاقتصادية اليمنية:** توصي الدراسة بأن تراعي وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المانحة الآثار المؤسسية السلبية التي ترتبت على التقرير، وذلك عبر تقديم دعم فني موجه لتعزيز حوكمة البنك المركزي اليمني، وتحديث أنظمته الرقابية، بما يسهم في استعادة الثقة الدولية من دون ربط ذلك باستنتاجات غير مثبتة.

تقييم مستوى الشمول المالي في اليمن -دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات الشمول المالي عبر فترات زمنية مختارة

د. محسن حسين صالح عبد الله، أستاذ العلوم المالية والمصرفية المشارك، جامعة عدن. dr.mohsen.husseinll@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى الشمول المالي في اليمن عبر تطبيق مؤشرات الشمول المالي المعمول بها دولياً والتي تتمثل في مستوى الوصول للخدمات المالية والذي يعكس جانب العرض للخدمات المالية ومستوى استخدام الخدمات المالية الذي يمثل جانب الطلب ومستوى جودة وكلفه الخدمات المالية، بمعنى آخر أوضحت الدراسة أبعاد الشمول المالي في اليمن باستخدام المنهجية الوصفية التحليلية المستندة إلى البيانات والتقارير الرسمية عبر فترات زمنية مختارة (2005، 2010 ، 2015، 2020، 2024) يتم قياس تطورات الشمول المالي كل خمس سنوات وتوصلت الدراسة إلى استنتاج بأن الشمول المالي في اليمن ضعيف للغاية إذا قورن بالمتوسط العالمي وبدول عربية أخرى؛ لأن القطاع المصرفي اليمني يواجه تحديات ومشكلات عديدة أهمها عدم وجود استقرار أمني وسياسي وما أفرزته الحرب التي اندلعت في 2015م وطال أمدها ونتج عنها انقسام النظام المالي حيث، يوجد بنكان مركزيان متنافسان يعملان ضد بعضهم البعض وكل طرف من أطراف الصراع يحاول إضعاف الطرف الآخر في كل الجوانب بما في ذلك الجانب المالي، وأوصت الدراسة في العمل بتوحيد النظام المالي ووضع إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي وذلك عبر التوسع في الانتشار الجغرافي للخدمات المالية بحيث لا تقتصر على المناطق الحضرية بل يتطلب وصولها إلى المناطق الريفية ووضع سياسات مالية مبتكرة لتعزيز التوعية المالية وتحقيق شمول مالي يعزز النمو الاقتصادي ويحقق العدالة الاجتماعية.

- **التوصيات:**

1- العمل على إنهاء الانقسام المالي الذي تعاني منه اليمن والناتج عن الصراع والحرب وخلق بيئة مالية ملائمة عبر وجود بنك مركزي واحد وتوحيد السياسات ووضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي.

2- تعزير الانتشار الجغرافي وحث البنوك على التوسع في نشاطها المالي عبر إنشاء فروع جديدة في المناطق الريفية المحرومة من الخدمات المالية وإنشاء خدمات مالية مساعدة مثل وكلاء البنوك وخدمات الصراف الآلي ونقاط البيع وخدمات الهاتف المصرفي.

3- توفير بيئة تشريعية مناسبة وتعزيز ودعم البنية التحتية للقطاع المالي على أن يكون عمل البنوك ومنشآت الصرافة خاضعة للإشراف وأن يكون لدى البنك المركزي القدرة على السيطرة على القطاع المالي.

4- الاهتمام بالصناعة المصرفية الإسلامية خاصة وأنه في السنوات الأخيرة قد حصلت عددٌ من محلات الصرافة على تراخيص وتحولت بموجبها إلى بنوك تمويل أصغر إسلامي، لهذا لا بد من دعم هذه البنوك وتحفيزها على التوسع في نشاطها ووصول خدماتها إلى المناطق الريفية وتشجيعها على الاندماج لتكون قادرة على المنافسة وهذه البنوك لا شك أنها سوف تلعب دوراً محورياً في تعزيز الشمول المالي.

5- العمل على نشر الثقافة المالية عبر وضع إستراتيجية وطنية موجهة لتطوير مستويات التعليم والتثقف المالي بمشاركة العديد من الجهات الحكومية إلى جانب القطاع الخاص لتعزيز الوعي والمعرفة المالية للوصول إلى مجتمع مثقف مالياً.

تقييم الدور الإشرافي للبنك المركزي اليمني في تعزيز حوكمة البنوك وإدارة المخاطر دراسة نوعية لتحليل المضمون مقارنة بالمعايير الدولية(OECD, BCBS, IFC)

عمر قاسم محمد المزلم، باحث.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الدور الإشرافي للبنك المركزي اليمني في تعزيز حوكمة البنوك وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي اليمني، عبر تحليل الإطار التنظيمي والتعليمات والإصدارات الرسمية ذات العلاقة، وقياس مدى اتساقها مع مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر المعتمدة دوليًا. واعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي (النوعي) عبر تحليل النصوص والوثائق الرسمية باستخدام أسلوب تحليل المضمون المقارن بشقيه الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى: أن البنك المركزي اليمني يمارس دوراً إشرافياً حيوياً وفعالاً في مواكبة التطورات الدولية، وهو ما تجلى بوضوح في إصداره لـ "منشور تعليمات إدارة المخاطر رقم (3) لسنة 2025"، وجود فجوة زمنية واسعة بين "دليل حوكمة البنوك لعام 2013" وبين التحديثات الدولية اللاحقة (2015-2025). فرغم قوة الدليل عند صدوره، إلا أنه أصبح يفتقر إلى التفاصيل الإجرائية المتعلقة بالتحولات الجوهرية التي طرأت على مبادئ الحوكمة العالمية في العقد الأخير، وأوصت الدراسة: بضرورة قيام البنك المركزي اليمني بتحديث "دليل حوكمة البنوك لعام 2013" ليكون دليلاً موحداً وشاملاً يدمج بين مبادئ الحوكمة المؤسسية وبين تعليمات إدارة المخاطر الحديثة الصادرة في 2025، لضمان وجود إطار تنظيمي متسق يمنع التداخل أو القصور في التطبيق. كما أوصت بإصدار ملحق تنظيمي خاص بمتطلبات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية ESGبما يتوافق مع منهجية مؤسسة التمويل الدولية (IFC)وتحديثات OECDوتعزيز حوكمة التكنولوجيا وأمن المعلومات والحد من المخاطر السيبرانية.

- **التوصيات:**

1. **التحديث الشامل لدليل حوكمة البنوك**: ضرورة قيام البنك المركزي اليمني بتحديث "دليل حوكمة البنوك لعام 2013" ليكون دليلاً موحداً وشاملاً يدمج بين مبادئ الحوكمة المؤسسية وبين تعليمات إدارة المخاطر الحديثة الصادرة في 2025، لضمان وجود إطار تنظيمي متسق يمنع التداخل أو القصور في التطبيق.
2. **تبني معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG):** إصدار ملحق تنظيمي خاص بمتطلبات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية بما يتوافق مع منهجية مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وتحديثات OECD 2025. سيسهم ذلك في تحسين سمعة القطاع المصرفي اليمني وتسهيل حصوله على خطوط تمويل دولية ودعم من المانحين.
3. **تعزيز حوكمة التكنولوجيا والمرونة السيبرانية**: صياغة تعليمات تفصيلية بشأن "حوكمة تكنولوجيا المعلومات" تُلزم مجالس إدارات البنوك بامتثال أعلى لمخاطر التحول الرقمي، وضمان وجود لجان أو مستشارين تقنيين على مستوى المجلس للإشراف على إستراتيجيات الأمن السيبراني وحماية البيانات، تماشياً مع معايير لجنة بازل للمرونة التشغيلية.
4. **الانتقال من الامتثال الشكلي إلى الامتثال السلوكي الفعلي**: تطوير آليات لقياس "ثقافة المخاطر" و"نغمة القمة" داخل البنوك، بحيث لا يقتصر دور البنك المركزي الإشرافي على مراجعة الوثائق فقط، بل يمتد لتقييم مدى فاعلية هذه الثقافة في ممارسات الإدارة التنفيذية اليومية وفقًا لمعايير "نضوج المخاطر" الواردة في منشور 2025.
5. **الاستمرار في تعزيز التنسيق مع المؤسسات الدولية**: يوصى بمواصلة التعاون الفني مع صندوق النقد الدولي (METAC) والجهات الدولية الأخرى لتحديث أدلة العمل الرقابي، مع التركيز على تدريب الكوادر البشرية في البنك المركزي والبنوك التجارية على الأدوات الحديثة للقياس والتقييم النوعي للحوكمة.
6. **تطوير ممارسات الإفصاح والشفافية**: تحديث متطلبات الإفصاح في التقارير السنوية للبنوك لتشمل بيانات غير مالية حول ممارسات الحوكمة، وهيكل شهية المخاطر، ومدى الالتزام بالمعايير الدولية، مما يعزز من ثقة المودعين والمؤسسات المالية المراسلة.

التكنولوجيا المالية وتعزيز الالتزام الزكوي في اليمن

عبد الله أبو بكر سقاف العيدروس، طالب دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب.
abdullahabobakir333@gmail.com
سعيد لطفي، بروفيسور، المالية وإدارة المخاطر، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المملكة المغربية، Said.lotfi@gmail.com

الملخص:

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية ضعف الالتزام الزكوي في الجمهورية اليمنية، في ظل محدودية كفاءة الآليات التقليدية لإدارة الزكاة، وتهدف إلى بيان مدى مشروعية وفاعلية توظيف التكنولوجيا المالية (FinTech) كوسيلة حديثة لتعزيز الالتزام الزكوي وتحقيق مقاصده الشرعية والتنموية، عبر تحليل الدور الشرعي للتقنيات المالية الحديثة وربط الزكاة بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، عبر تأصيل المفهوم الشرعي للزكاة الرقمية، ودراسة نماذج دولية معاصرة، ومقارنتها بالواقع اليمني، وأظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية تمثل أداة شرعية معتبرة إذا ضُبطت بأحكام الزكاة ومقاصدها، وتسهم في رفع كفاءة إدارة الزكاة، وتحقيق العدالة في توزيع أموالها، وتعزيز مستويات الالتزام الزكوي، بما ينعكس إيجابًا على إعادة بناء الثقة بالمؤسسات المصرفية. خلصت الدراسة إلى أن إدماج التكنولوجيا المالية في النظام الزكوي اليمني يمكن أن يعيد للزكاة دورها التنموي، ويسهم بصورة غير مباشرة في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، وتوصي بوضع إطار شرعي منظم، وتفعيل آليات الرقابة الشرعية الإلكترونية، والاستفادة من التجارب الدولية بما يراعي خصوصية المجتمع اليمني.

- **التوصيات:**

1. عمل إطار شرعي وقانوني للزكاة الرقمية: ينبغي مقترح هيئات الشرعية والمصرفية أن تصيغ إطار قانوني وتنظيمي موحّد تتحدد فيه ضوابط استخدام التكنولوجيا المالية في تحصيل وصرف الزكاة؛ لضمان الالتزام الكامل بمقاصد الشريعة وأحكامها.
2. إنشاء منصة موحدة للزكاة عبر البنوك: من الضروري بمكان إنشاء وتأسيس منصة إلكترونية وطنية، تحت إشراف البنوك الإسلامية والهيئة العامة للزكاة، بحيث تُدمج المحافظ الرقمية وحسابات البنوك في نظام واحد يحقق الشفافية والوضوح، ويعطي للمكلفين تقارير مفصلة عن إحصائيات الزكاة وأوجه صرفها.
3. اعتماد أنظمة الرقابة الشرعية الإلكترونية: وضع مفهوم الرقابة الشرعية الرقمية عبر تقارير آلية مدعومة بتقنيات البلوكتشين والذكاء الاصطناعي، بما يسمح للهيئات الشرعية القيام بالمراجعة للعمليات المالية على نحوٍ آني، ويمنح المجتمع ضمانة شرعية أكبر.
4. الاستفادة من تجارب الدول وتكييفها مع البيئة اليمنية: يجب الاستفادة من خبرات الدول الرائدة التي اعتمدت التكنولوجيا المالية في الزكاة مثل ماليزيا وإندونيسيا والخليج، مع تقعيد هذه النماذج بما يتناسب مع البيئة اليمنية التي تتسم بضعف البنية الرقمية والانقسام المؤسسي.

التكنولوجيا المالية وتعافي المصارف في اليمن: فجوات البنية الرقمية ومتطلبات الأمان

صالح عمر سعيد طالب، د. أماني عبد اللاه محمد أبو بكر

الملخص:

يشهد القطاع المصرفي اليمني تحديات مركّبة ناتجة عن الانقسام المؤسسي، هشاشة البنية الرقمية، وتراجع الثقة العامة في النظام المالي، الأمر الذي أعاق قدرته على تقديم خدمات فعّالة ومستقرة. تمتلك التكنولوجيا المالية (FinTech) إمكانات كبيرة يمكن أن تسهم في تعافي هذا القطاع، عبر تحسين كفاءة العمليات المصرفية، وتعزيز الشمول المالي، وتوفير خدمات دفع آمنة وميسّرة في بيئة تعاني من مخاطر اقتصادية عالية. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع البنية الرقمية المصرفية في اليمن، وتحديد الفجوات المؤثرة في مسار التحول الرقمي، واستكشاف الدور الممكن للتكنولوجيا المالية في إعادة تفعيل المنظومة المصرفية. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي وصفي، يستند إلى مراجعة التقارير والوثائق الرسمية للبنك المركزي اليمني والمؤسسات الدولية، إلى جانب مقارنة تجارب دولية في بيئات مشابهة. أظهرت نتائج التحليل ضعفًا جوهريًا في البنية التحتية للدفع الإلكتروني، وتشتت الأنظمة المصرفية، وغياب إطار تشريعي موحّد يعالج مخاطر الأمن السيبراني. كما تشير النتائج إلى أن تطوير منظومة مالية رقمية آمنة- تستند إلى مركز وطني للمدفوعات، وحوكمة رقمية، وبنية تشريعية متسقة- يمكن أن يشكّل رافعة حقيقية لتعافي القطاع المصرفي وتعزيز الثقة والاستقرار المالي.

- **التوصيات:**

أولًا: توصيات للبنك المركزي اليمني

1. **إصدار قانون وطني موحّد للدفع الإلكتروني:** يحدد الإطار القانوني للخدمات المالية الرقمية، وينظم العلاقة بين البنوك وشركات الدفع والاتصالات، ويوحّد إجراءات الترخيص والرقابة.
2. **إنشاء المركز الوطني للمدفوعات:** يكون مسؤولًا عن تشغيل البنية الوطنية للمدفوعات، وضمان التشغيل البيني، وإدارة التسوية اللحظية، وتحديث المعايير التقنية.
3. **تبنّي سياسة امتثال رقمي قائمة على المخاطر:** تشمل تفعيل نظام e-KYC موحّد، وإلزام المؤسسات باستخدام أدوات تحليل المخاطر والذكاء الاصطناعي لكشف الأنشطة المشبوهة.
4. **توحيد السياسات التنظيمية بين السلطات النقدية:** لضمان وحدة الإشراف وتقليل تضارب القوانين والإجراءات، وتحقيق بيئة تنظيمية مستقرة جاذبة للمستثمرين.
5. **إصدار تعليمات حماية المستهلك المالي الرقمي:** تحدد معايير الإفصاح عن الرسوم، وإجراءات استرداد الأموال، وآليات الشكاوى.
6. **إنشاء وحدة مركزية للتحول الرقمي المالي داخل البنك المركزي:** تُعنى بإدارة الإستراتيجية الوطنية، ومتابعة تنفيذها، وتنسيق الجهود مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

ثانيًا: توصيات للمصارف التجارية والإسلامية

1. **تطوير البنية الرقمية الداخلية:** عبر تحديث الأنظمة البنكية الأساسية (Core Banking) وتهيئتها للربط مع المركز الوطني للمدفوعات.
2. **التوسع في المنتجات الرقمية:** مثل الحسابات الرقمية، التمويل الرقمي، خدمات نقاط البيع، وربط المحافظ الإلكترونية.
3. **تعزيز إدارة المخاطر التشغيلية والرقمية:** عبر تطوير وحدات متخصصة في الأمن السيبراني والامتثال الرقمي ومراقبة البيانات.
4. **الشراكة الفعّالة مع شركات الاتصالات والدفع:** لتوفير خدمات أكثر انتشارًا، وتوسيع الشمول المالي.

5. **رفع مستوى الشفافية والجودة في الخدمة:** بما يشمل نشر الرسوم، وتحديث مؤشرات الأداء، وضمان سرعة معالجة الشكاوى.

ثالثًا: توصيات لشركات الدفع الإلكتروني ومحافظ الهاتف

1. **الالتزام بالمعايير الموحدة للتشغيل البيني:** عبر ربط الأنظمة بالمركز الوطني للمدفوعات واستخدام واجهات برمجية قياسية(API).
2. **رفع مستوى حماية البيانات والتشفير:** واعتماد بروتوكولات أمان قوية لحماية المستخدمين من الاحتيال.
3. **تحسين تجربة المستخدم:** عبر تصميم تطبيقات سهلة الاستخدام، وضمان استقرار الخدمة وسرعتها.
4. **تنفيذ حملات توعية للمستخدمين** :لتعزيز الثقة بالخدمات الرقمية، وشرح آليات الأمان، وتوضيح الحقوق.

رابعًا: توصيات للقطاع التقني وقطاع الاتصالات

1. **تطوير بنية اتصالات مستقرة وموثوقة:** تشمل تحسين جودة الإنترنت، وتقليل الانقطاعات، وتوفير شبكات ذات موثوقية أعلى لقطاع المدفوعات.
2. **الاستثمار في مراكز البيانات الوطنية:** لضمان تخزين البيانات داخل اليمن وتحسين سرعة الخدمات واستقرارها.
3. **دعم مبادرات التحول الرقمي الحكومي:** مثل رقمنة الرواتب والخدمات الحكومية، مما يعزز الطلب على المدفوعات الرقمية.
4. **التعاون مع البنوك وشركات الدفع** :لإنشاء حلول دفع جديدة عبر الهاتف المحمول، وتسهيل الانتشار في المناطق الريفية.

خامسًا: توصيات تتعلق بالأمن السيبراني والحوكمة

1. **إنشاء مركز وطني للأمن السيبراني المالي:** يراقب التهديدات السيبرانية، ويُصدر التحذيرات الفورية، ويقود الاستجابة للحوادث.
2. **إلزام المؤسسات المالية بمعايير الأمن العالمية:** مثل ISO 27001 ومعايير حماية البيانات والتشفير.
3. **توحيد معايير البيانات وحوكمتها:** بما يشمل إنشاء أنموذج وطني لإدارة البيانات المالية، ومعايير لخصوصية البيانات، وسياسات مشاركة المعلومات بين المؤسسات.
4. **بناء قدرات الكوادر الوطنية:** عبر برامج تدريب في الأمن السيبراني، وتحليل المخاطر الرقمية، وإدارة الأنظمة المالية الإلكترونية.
5. **تطبيق إجراءات صارمة للحد من الاحتيال الإلكتروني:** باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي ورصد الأنماط غير الطبيعية في الزمن الحقيقي.

التمويل الإسلامي في اليمن على مفترق طرق: تشخيص "الفشل المصرفي" ووصفة الإنقاذ

د. يحيى يحيى محسن الصعر، saaryahya2019@gmail.com

الملخص:

تناولت هذه الورقة إشكالية مفصلية في مسار التمويل الإسلامي في اليمن، تتمثل في اتساع الفجوة بين رسالته المقاصدية بوصفه تمويلًا مرتبطًا بالاقتصاد الحقيقي والعدالة، وبين تحوّله التطبيقي إلى نمط تمويلي قصير الأجل تُهيمن عليه أدوات المديونية (الدَّين)، بما همّش صيغ المشاركة والإنتاج وأضعف الارتباط بالاقتصاد الحقيقي. وتُقدّم الورقة مفهوم "الفشل المصرفي الإسلامي" بوصفه فشلًا مركّبًا لا يُختزل في التعثر المالي، بل يمتد إلى أبعاد متداخلة تشمل: البعد المالي، والبعد الشرعي، والبعد التنموي، والبعد المؤسسي.

وتعتمد الدراسة تصميمًا نوعيًا متعدد المناهج (تحليلي- نقدي، مقارن، مقاصدي، وتحليل مؤسسي) لتفكيك جذور الفشل وآلياته، مع تحليل مقارن لتجارب دولية رائدة (ماليزيا، تركيا، إندونيسيا) لاستخلاص الدروس القابلة للتكييف مع سياق اليمن الهش وما بعد الصراع. كما تُقدّم الورقة أنموذجا تشخيصيًا- إصلاحيًا متكاملًا مقترحًا من الباحث (أنموذج د. يحيى الصعر)، يقوم على بناء قراءة مركبة لمظاهر الفشل وربطها بسلاسل الأسباب المؤسسية والشرعية والمنتجية، ثم تحويلها إلى أولويات إصلاح قابلة للتنفيذ ضمن بيئة عالية المخاطر.

وتطرح الورقة خارطة إنقاذ تنفيذية موجّهة للبنك المركزي اليمني والقطاع المصرفي الإسلامي، تتضمن: تعزيز الحوكمة الشرعية المؤسسية، وإنشاء هيئة شرعية وطنية موحدة/مرجعية معيارية داعمة للاتساق، وتطوير أدوات لإدارة السيولة عبر سوق نقد إسلامي، وتصميم منتجات تمويل موجّهة للتعافي وإعادة الإعمار، وتوسيع الشمول المالي عبر صيغ أكثر إنتاجية. وتخلص الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي في اليمن قادر على التحول إلى رافعة للتعافي والإعمار، شريطة الانتقال من "إصلاح الأدوات" إلى إصلاح الأنموذج على أساس المقاصد والحوكمة والابتكار والأثر.

- **التوصيات:**

1. تبنّي إستراتيجية وطنية شاملة لتطوير الصيرفة الإسلامية في اليمن، تشمل الأطر القانونية والرقابية والمؤسسية.
2. إنشاء هيئة شرعية وطنية مستقلة تضم خبراء في الفقه والاقتصاد والتمويل؛ لتوحيد المرجعية الشرعية.
3. إدماج مبادئ المقاصد الشرعية في تقييم الأداء المصرفي، وجعل الالتزام بها معيارًا للجودة والاعتماد.
4. إطلاق سوق نقدي إسلامي يمني لإدارة السيولة بين البنوك الإسلامية بمعزل عن الأدوات الربوية.
5. تعزيز الشفافية والمساءلة في تقارير البنوك الإسلامية؛ بما يُظهر الأثر الاجتماعي والتنموي لأعمالها.
6. تحديث المناهج الأكاديمية والتدريبية في الجامعات والمعاهد المالية؛ لتأهيل كوادر مصرفية قادرة على إدارة التمويل الإسلامي برؤية مقاصدية.
7. تشجيع البحوث التطبيقية في مجال الاقتصاد الإسلامي، ودعم الابتكار المالي الذي يخدم التنمية المستدامة.
8. دعم البحث والابتكار المالي الإسلامي كرافعة للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

التمويل الإسلامي في المناطق الريفية: تحديات الوصول ومقترحات التمكين

نبيل محمد مبروك الغبيسي، أستاذ مساعد بجامعة المهرة

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تحليل واقع التمويل الإسلامي في المناطق الريفية اليمنية، مع التركيز على محافظتي حضرموت والمهرة، في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه اليمن، والحاجة المتزايدة إلى أدوات تمويلية تنموية تتوافق مع خصوصية الريف. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن محدودية وصول التمويل الإسلامي إلى المناطق الريفية لا تعود إلى ضعف مبادئه النظرية، بل إلى اختلالات مؤسسية وتطبيقية تتعلق بتصميم الأدوات التمويلية، وهيمنة الصيغ التجارية على حساب الصيغ التنموية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً بدراسة ميدانية شملت عينة من صغار المزارعين وأصحاب المشروعات الريفية، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية والوصفية والتفسيرية. وأظهرت النتائج وجود فجوة واضحة بين الإطار النظري للتمويل الإسلامي وتطبيقاته العلمية في الريف، وضعف مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

- **التوصيات:**

1. التوسع الجغرافي في إنشاء نوافذ تمويل إسلامي ريفي، وتفعيل قنوات بديلة للوصول.
2. تطوير منتجات تمويل إسلامي ريفي قائمة على المشاركة والسلم وتقاسم المخاطر؛ لتعزيز الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.
3. إعادة هندسة الإجراءات التمويلية وتبسيطها، مع منح صلاحيات أوسع للفروع الريفية أو الشراكات المحلية لتسريع عملية منح التمويل.
4. مواءمة آجال السداد مع الدورات الإنتاجية الزراعية.
5. تنفيذ برامج تثقيف مالي إسلامي تستهدف سكان المناطق الريفية.
6. إدراج التمويل الإسلامي ضمن برامج التعافي الاقتصادي المحلية والوطنية.
7. يحدد البنك المركزي أجندة إلزامية للمصارف بتخصيص حد أدنى من التمويل للأنشطة الريفية، مع إعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تلتزم بتطبيق الصيغ التنموية (مشاركة ـ مضاربة ـ سلم).

التمويل بالمشاركة والمضاربة ودورهما في تحقيق الاستدامة المالية في المصارف الإسلامية اليمنية: بنك التضامن الدولي أنموذجا

كريمة العيزري
أ.د. عبد المجيد عبيد حسن صالح، alamri@iium.edu.my

الملخص

أدّت الأوضاع الاقتصادية المعقّدة التي تشهدها اليمن إلى تعميق التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، ولا سيما فيما يتعلّق بقدرتها على تحقيق الاستدامة المالية في بيئة تتّسم بارتفاع مستويات المخاطر وعدم اليقين. وفي ظل هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى نماذج تمويل إسلامي أكثر قدرة على تعزيز الاستقرار المالي وتعميق الارتباط بالاقتصاد الحقيقي، بما يتجاوز الاعتماد السائد على الصيغ التمويلية منخفضة المخاطر. وهدفت هذه الورقة إلى تحليل دور صيغ المشاركة والمضاربة في دعم الاستدامة المالية للمصارف الإسلامية اليمنية، عبر دراسة تطبيقية على بنك التضامن الدولي بوصفه أنموذجًا، مع التركيز بصورة أساسية على صيغة المشاركة باعتبارها الصيغة الأكثر حضورًا في التطبيق المصرفي، وبحث دور المضاربة في الإطار التحليلي الداعم. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى الأدبيات المتخصّصة، وتحليل واقع تطبيق صيغ المشاركة والمضاربة في البنك محل الدراسة، في ظل التحديات الاقتصادية والمؤسسية القائمة. وخلصت الورقة إلى أن تفعيل الصيغ التشاركية، ولا سيما صيغة المشاركة، يمثّل مسارًا واعدًا لتعزيز الاستدامة المالية للمصارف الإسلامية اليمنية، عبر دعم التمويل الإنتاجي وتقاسم المخاطر على المدى المتوسط والطويل، شريطة تطوير الأطر التنظيمية والحوكمية بما يتلاءم مع خصوصية البيئة الاقتصادية اليمنية.

الكلمات المفتاحية: *الاستدامة المالية، المصارف الإسلامية؛ المشاركة، المضاربة؛ اليمن، التحديات الاقتصادية.*

- **التوصيات:**

1. تعزيز تفعيل صيغ المشاركة والمضاربة في المصارف الإسلامية اليمنية، عبر إدراجها ضمن الخطط الإستراتيجية طويلة الأجل، بدل الاقتصار على استخدامها بصورة هامشية.
2. تطوير الأطر التنظيمية والرقابية بما يوفّر بيئة أكثر أمانًا لتطبيق الصيغ التشاركية، مع مراعاة خصوصية المخاطر الاقتصادية في اليمن.
3. تحسين آليات إدارة المخاطر المرتبطة بصيغ المشاركة والمضاربة، عبر تبني أدوات حديثة للتقييم والمتابعة والحوكمة.
4. إعادة توجيه جزء من السيولة المرتفعة نحو تمويل أنشطة إنتاجية قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، بما يعزز الربحية والارتباط بالاقتصاد الحقيقي.
5. تعزيز دور البنك المركزي والجهات الرقابية في تشجيع المصارف الإسلامية على الالتزام بروح الصيرفة الإسلامية، وليس الاكتفاء بالالتزام الشكلي.
6. تشجيع المزيد من الدراسات التطبيقية التي تتناول أثر الصيغ التشاركية على الاستدامة المالية في بيئات الأزمات، وبخاصة في الدول النامية.

تمويل صناعة وإعادة تدوير الحديد والصلب ودورها في إعادة الإعمار وتعزيز الاقتصاد الوطني

مهندس/ فارس محمد يحيى الجرادي، هيئة المساحة الجيولوجية- عدن. farisaljaradiym@gmail.com

الملخص:

تناولت الورقة أهمية صناعة الحديد والصلب وتأثيرها على الاقتصاد الوطني. الورقة أشارت إلى الدور المهم لصناعة الحديد والصلب في توفير المواد الخام للبنية التحتية (حديد البناء) وتقليل كلفة الاستيراد، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة.

الورقة ابرزت التحديات التي تواجه هذه الصناعة في اليمن، وتقترح أدوات تمويل مبتكرة ومستدامة مثل الصكوك الإسلامية والتمويل البنكي. كما تشدد على أهمية دور القطاع المالي والمصرفي في دعم هذه الصناعة عبر تقديم القروض الموجهة ووضع البرامج التمويلية.

- **التوصيات:**

أولًا: البنوك والمؤسسات المالية اليمنية

- إنشاء صناديق استثمارية متخصصة لتمويل مشاريع إعادة التدوير والاقتصاد الدائري، مدعومة بضمانات محدده.
- التوسع في استخدام أدوات التمويل الإسلامي، وبالأخص الصكوك الإسلامية.
- تعزيز الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية، لتوفير خطوط ائتمان ميسّرة لمشاريع إعادة التدوير.

ثانيًا: شركات رأس المال المحلية

- الاستثمار في الشركات الناشئة عبر دعم حاضنات الأعمال والمسرّعات المتخصصة في تقنيات إعادة التدوير.
- تبنّي إستراتيجية الاستثمار القيمي والاستثمار طويل الأجل في شركات إعادة التدوير ذات الأساسيات القوية.
- تطوير آليات مالية مبتكرة لجذب استثمارات المغتربين اليمنيين وتمكينهم من الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

ثالثًا: الدولة اليمنية وصنّاع السياسات

- منع تصدير الخردة المعدنية منعا باتا، أو التصدير برسوم جمركيه صارمة.
- سنّ تشريعات داعمة لإعادة التدوير.
- تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية ومعالجة المعوقات الروتينية.
- تقديم حوافز ضريبية وجمركية محفزة للشركات المستثمرة في تقنيات إعادة التدوير.
- إعفاء المعدات والتقنيات اللازمة من الرسوم الجمركية.
- إنشاء هيئة خاصة لإدارة المخلفات المعدنية والخردة وتسويقها.

توحيد سعر الصرف في اليمن: تحليل للتحديات والمتطلبات والفرص

د. يحيى عبد الوهاب يحيى الوريث، أستاذ إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة ذمار، اليمن، كليات الخليج، حفر الباطن، السعودية. yahyah307@tu.edu.ye

الملخص:

خلفية الدراسة: تواجه اليمن أزمة اقتصادية حادة يعقّدها تعدد أسعار الصرف. بحثت هذه الدراسة في العوامل الحاسمة لنجاح عملية توحيد سعر الصرف، مع التركيز على الدور المحوري للاستقرار السياسي والمؤسسي مقارنةً بالدعم المالي التقني وحده.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على منهجية متعددة الأساليب شملت: (1) التحليل الكمي الثانوي باستخدام تحليلات الانحدار، (2) المنهج المقارن لتحليل حالات مشابهة، (3) تحليل السلاسل الزمنية لتقييم تطور المؤشرات، (4) تحليل المكونات الأساسية لبناء مؤشرات مركبة.

النتائج الرئيسة:

- أثبتت النتائج أولوية العامل السياسي والمؤسسي، حيث أن قوة العلاقة بين الاستقرار السياسي ونجاح التوحيد تفوقت على نحوٍ ملحوظ على تأثير توفير الدعم المالي فقط.
- يعمل الاستقرار السياسي والوحدة النقدية كمتغير وسيط حاسم يعزز فاعلية أي دعم مالي.
- تمثل جودة الحوكمة في البنك المركزي العامل الحاسم في تحويل الدعم المالي إلى سياسات ناجحة.
- في سياق الهشاشة اليمنية، يُظهر النهج التدريجي (على حساب النهج الفوري) قدرة أكبر على تحقيق الاستقرار في المدى المتوسط.
- تمثل برامج الحماية الاجتماعية عاملاً مخففاً للآثار الاجتماعية السلبية لتحرير سعر الصرف.
- يؤدي الجمع بين توحيد سعر الصرف وتعزيز الأطر الرقابية إلى انخفاض ملحوظ في مؤشرات الفساد المالي.

الخلاصة والتوصيات: خلصت الدراسة إلى أن نجاح توحيد سعر الصرف في اليمن رهين بمعالجة الأسباب الجذرية وليس أعراضها فقط، وتوصي بـــ: (1) إعطاء الأولوية للإطار السياسي والمؤسسي، (2) تبني نهج إصلاحي متدرج، (3) تعزيز استقلالية البنك المركزي وحوكمته، (4) توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية، (5) إعادة توجيه الدعم الدولي ليدعم الحوكمة وبناء القدرات.

الثقب الأسود النقدي: إطار نظري تحليلي لتفسير الانقسام النقدي في الاقتصادات الهشّة

" دراسة حالة اليمن"

د. عبد الرحمن أحمد حيدرة

الملخص:

تناولت هذه الدراسة ظاهرة **الثقب الأسود النقدي** بوصفها أنموذجًا تحليليًا جديدًا يفسّر آلية الامتصاص الأحادي الاتجاه للعملة الأجنبية داخل الدول التي تعاني من انقسام نقدي ومؤسسي، كما هو الحال في اليمن منذ عام 2016 عقب انقسام البنك المركزي وتعدد الطبعات النقدية واختلاف أنظمة الصرف. أدّت الشروط غير المتناظرة للتبادل التجاري بين مناطق السيطرة المختلفة، إلى جانب توسّع الاقتصاد الموازي، إلى تشكّل مسار نقدي يقوم على امتصاص مستمر للعملة الأجنبية من مناطق الحكومة الشرعية نحو مناطق أخرى، بما يضعف أدوات السياسة النقدية ويرفع مستويات التدهور في سعر الصرف ويحدّ من كفاءة النظام المصرفي الرسمي.

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي- التحليلي مع المقارنة الدولية، وتقدّم إطارًا مفاهيميًا متكاملاً يوضّح البنية النظرية لظاهرة الثقب الأسود النقدي، بما يشمل الشروط البنيوية لظهور الظاهرة، وآليات الامتصاص، وعلاقات السبب- النتيجة بين المتغيرات النقدية، بالإضافة إلى أنموذج مفاهيمي يحدد المتغيرات الرئيسة (الانقسام النقدي، شروط التبادل غير المتناظر، حجم الاقتصاد الموازي) والمتغيرات التابعة (مستوى الاستنزاف النقدي، فاعلية السياسة النقدية، درجة انهيار سعر الصرف).

كما تتضمن الدراسة مقارنة دولية مع تجارب ليبيا وسوريا والصومال وجنوب السودان، وتبيّن نقاط التشابه والاختلاف، وتحدد الفجوة البحثية التي تملؤها الدراسة عبر تقديم مفهوم جديد ومؤشرات رصد مقترحة مثل مؤشر الامتصاص الأحادي (UDL)ومؤشر الثقب الأسود النقدي .(N-BHI)

توصلت الدراسة إلى أن الانقسام النقدي واشتراطات الدفع القائمة على رفض الطبعات الجديدة وفرض الدولار أو الطبعات القديمة يشكلان بيئة خصبة لامتصاص نقدي مستمر، وأن استمرار الظاهرة يؤدي إلى تشوهات واسعة في هيكل الأسعار، وتآكل الثقة بالعملة، واتساع دور الاقتصاد الموازي على حساب النظام المصرفي. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والسياسات، أبرزها إعادة توحيد السلطة النقدية، ضبط تدفقات النقد الأجنبي، تطوير أدوات رقابية لرصد مؤشرات الامتصاص، وتفعيل سياسات حماية سعر الصرف.

- **التوصيات:**

1. **بناء إطار وطني موحد للسياسة النقدية**: اعتماد سياسة نقدية مبنية على مؤشرات كمية واضحة، مع توحيد آليات إدارة النقد والرقابة بين الجهات الحكومية، ووضع سقوف للسيولة المتداولة خارج النظام المصرفي وربطها بمؤشرات استقرار سعر الصرف.
2. **تأسيس مرصد وطني للسياسات النقدية والمالية**: إنشاء مركز متخصص للرصد والتحليل ويُستخدم كأداة إنذار مبكر لصانعي القرار ويضم قاعدة بيانات يومية عن:
   – حركة السيولة.
   – أسعار الصرف في كل المناطق.
   – حجم المعاملات النقدية والرقمية.
   – اتجاهات السوق الموازي.

3. **تسريع التحول نحو الدفع الرقمي المنظم**: توحيد بوابات الدفع تحت نظام رقابي واحد، وضمان ربط شركات ومنصات الدفع الرقمية بالبنك المركزي عبر واجهات برمجية إلزامية، للحد من تشكل كتل نقدية معزولة خارج الرقابة.

4. **إعادة هيكلة أدوات السياسة النقدية** عبر:

– تطوير أدوات هجينة تتعامل مع الأسواق الرسمية والموازية معًا.
– إنشاء نافذة تدخل سريع تعتمد على صدمات نقدية محسوبة.
– إصدار أدوات ادخارية قصيرة الأجل موجهة لسحب السيولة من خارج النظام المصرفي.

5. **معالجة التشوهات البنيوية عبر برنامج إصلاح مؤسسي** يشمل:
– توحيد منظومة الجبايات.
– تطوير نظم المحاسبة الحكومية.
– تعزيز تطبيق معايير الامتثال المالي والتقارير الدورية.
– بناء وحدات تحليل سياسات داخل الوزارات المعنية.
6. **تصميم سياسة أسعار صرف متعددة المراحل تنتهي بالتوحيد** تبدأ بتقليص الفجوة تدريجيًا عبر:
– ضبط تدفقات النقد.
– رفع الشفافية.
– توحيد التعرفة الجمركية.
– تحسين إدارة الاحتياطيات.
على أن يتم الانتقال إلى سعر موحّد بعد تحقيق استقرار ديناميكي لا شكلي.
7. **إطلاق برنامج وطني للحد من التضخم البنيوي** يشمل:
– دعم الإنتاج المحلي.
– تقليل الاعتماد على الواردات الحساسة لسعر الصرف.
– تحسين سلاسل التوريد.
– ربط السياسة التجارية بالسياسة النقدية.
8. **تعزيز استقلالية البنك المركزي وضمان فاعليته**
– تحصين قراراته من التدخلات غير الفنية.
– تمكينه من استخدام أدوات رقابية إلزامية.
– بناء نظام معلومات مركزي يشمل البنوك ومحلات الصرافة وشركات الدفع.
9. **اعتماد أنموذج دولي مقارن كمرجعية للإصلاح**: الاستفادة من خبرات الدول التي واجهت "ثقوبًا مالية" مشابهة، خاصة في:
– ضبط السوق الموازي.
– توحيد سعر الصرف.
– إدارة كتلة نقدية غير رسمية.
– التحول الرقمي المالي.
ومواءمتها مع الخصوصية المحلية.

الجدوى الاقتصادية والقانونية لاعتماد العملة الرقمية في اليمن: تحليل متعدد الأبعاد

د. منى عبد السلام علي، أستاذ الاقتصاد المساعد-جامعة الحديدة
عبد الله مصطفى المحضار

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر اعتماد العملات الرقمية على التضخم والسياسات النقدية في اليمن خلال الفترة الأخيرة، باستخدام منهج تحليلي نظري مقارن، مع الاستناد إلى الأدبيات الاقتصادية الحديثة والتجارب العربية والدولية. قامت الدراسة بصياغة فرضيات رئيسة وأسئلة بحثية صريحة، من أبرزها: هل يمكن للعملة الرقمية أن تقلل من التضخم مقارنة بالمدفوعات الإلكترونية التقليدية؟ وما الفرق بين دور العملة الرقمية والسياسات النقدية المعتادة في ضبط المعروض النقدي؟

أوضحت الدراسة أن العملات الرقمية تختلف عن المدفوعات الإلكترونية التقليدية بأنها توفر أداة نقدية مستقلة، قابلة للتحكم الرقمي، مما قد يقلل من الاعتماد على النقد الورقي ويحد من الضغوط التضخمية، وهو ما تدعمه نظرية النقود الحديثة حول التحكم في المعروض النقدي الرقمي. وقد تم اختبار الفرضيات نظريًا عبر تحليل الأدبيات والمقارنات الاقتصادية، مع ربط كل فرضية بالنتائج المتوقعة.

أشارت النتائج إلى أن اعتماد العملات الرقمية قد يسهم في استقرار الأسعار وتقليل التضخم، مع تعزيز فاعلية السياسات النقدية، بشرط وجود إطار تنظيمي قانوني واضح. أوصت الدراسة بتطوير قانون خاص بالعملات الرقمية وتبني سياسات داعمة للتحول الرقمي النقدي. كما تم تقديم خاتمة تحليلية توضح تحقق أهداف الدراسة ومدى إمكانية تطبيقها عمليًا في السياق اليمني.

- **التوصيات:**

1. **البنك المركزي اليمني:**
   - إطلاق خطة إستراتيجية لتطوير البنية التحتية الرقمية وربط البنوك المحلية.
   - إصدار تشريعات واضحة للسيطرة على المعاملات الرقمية وضمان أمانها.
   - اعتماد نظام رقابي لمتابعة استخدام العملة الرقمية وضمان الاستقرار النقدي.
2. **وزارة المالية والجهات المصرفية:**
   - توفير الدعم الفني والمالي للبنوك لتحديث نظم الدفع الإلكتروني.
   - تنفيذ برامج توعية للمواطنين لتعزيز الثقة بالعملة الرقمية.
   - متابعة التجارب الدولية والاستفادة من أفضل الممارسات لتقليل المخاطر المالية والقانونية.
3. **التعاون الدولي:**
   - الاستفادة من خبرات المؤسسات المالية الدولية (IMF, BIS, World Bank) في تبني العملات الرقمية في بيئات نامية.
   - المشاركة في برامج تدريبية لتطوير الكوادر الفنية والقانونية المرتبطة بالعملة الرقمية.

الحوكمة المالية والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية في ضوء القيم القرآنية – دراسة تحليلية تطبيقية

أ/ معين علي أحمد البخيتي، جامعة الضالع، اليمن. Maeenali2018@gmail.com

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تحليل واقع الحوكمة المالية والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية، واستكشاف العلاقة بينهما في تحقيق الاستقرار المالي، في ضوء القيم القرآنية والمفاهيم الإدارية الحديثة. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، مستندًا إلى بيانات البنك المركزي اليمني وتقارير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ((AAOIFI، والتقارير السنوية لثلاثة مصارف رئيسة هي: بنك الكريمي الإسلامي، بنك التضامن الإسلامي الدولي، وبنك سبأ الإسلامي، خلال الفترة (2020–2024م). توصلت الدراسة إلى أن متوسط الالتزام العام بالحوكمة المالية في المصارف الإسلامية اليمنية بلغ (72.3%)، بينما بلغ متوسط الالتزام بالرقابة الشرعية (73.3%)، وأن العلاقة بين المنظومتين والاستقرار المالي طردية قوية بلغت قيمة معامل الارتباط (.(r = 0.78 كما تبين أن ضعف الإطار التشريعي وغياب مجلس وطني موحد للرقابة الشرعية يشكلان أبرز معوقات التكامل بين الحوكمة والرقابة.

تؤكد النتائج أن القيم القرآنية في العدالة، والأمانة، والشورى، تمثل أساسًا أخلاقيًا وتشريعيًا لبناء نظام حوكمة رشيد ومستدام، يحقق الكفاءة الاقتصادية والالتزام الشرعي في آنٍ واحد.

- **التوصيات:**

أولًا: في جانب التشريعات والسياسات

1- إصدار لائحة وطنية موحدة للحوكمة والرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية اليمنية، تعتمد على معايير ((AAOIFI ومبادئ (.(OECD
2- تأسيس مجلس وطني أعلى للرقابة الشرعية يتبع البنك المركزي اليمني، يضطلع بتوحيد الفتاوى وإصدار الإرشادات المعيارية.
3- إلزام المصارف بنشر تقارير الحوكمة والرقابة الشرعية سنويًا على مواقعها الإلكترونية وفقًا لنمط موحّد.
4- تعزيز استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ماليًا وإداريًا، وضمان تمثيلها في اجتماعات مجالس الإدارة.
5- توحيد الإشراف المصرفي بين سلطات صنعاء وعدن ضمن إطار مهني وطني يضمن سلامة العمل المصرفي.

ثانيًا: في جانب التدريب والتأهيل

1- إدراج برامج تدريبية متخصصة في الحوكمة المالية الإسلامية لجميع العاملين في القطاع المصرفي.
2- إعداد برامج تأهيل شرعي-اقتصادي مزدوج لأعضاء الهيئات الشرعية الجدد، بالتعاون مع الجامعات والمعاهد المصرفية.
3- تشجيع الجامعات اليمنية على إدراج مساقات أكاديمية في "الرقابة الشرعية والحوكمة المصرفية" ضمن تخصصات الاقتصاد والإدارة.

ثالثًا: في جانب التقنية والإفصاح

1- تطوير أنظمة إلكترونية موحدة لتقارير الحوكمة والرقابة الشرعية بالتنسيق مع البنك المركزي.
2- تبنّي مفهوم الشفافية الرقمية ((Digital Transparencyلنشر مؤشرات الأداء المالي والشرعي على نحوٍ دوري.

3- إنشاء منصة وطنية إلكترونية للرقابة الشرعية تتيح للأطراف المعنية الاطلاع على تقارير الالتزام الشرعي والحكومي لكل مصرف.

رابعًا: في جانب القيم القرآنية والتأصيل الأخلاقي

1- إدماج القيم القرآنية في منظومة الحوكمة المؤسسية، مثل العدالة، الأمانة، الشورى، والمساءلة.
2- ربط مؤشرات الأداء المؤسسي بمؤشرات "الالتزام الأخلاقي" و"المسؤولية المجتمعية".
3- اعتماد خطاب إداري شرعي في المصارف يؤكد أن الالتزام بالحوكمة ليس مجرد التزام قانوني، بل واجب ديني وأخلاقي.

الحوكمة واستعادة الثقة في النظام المصرفي اليمني: إطار عمل مرحلي للتعافي في البيئات غير المستقرة

أنور عبد الرحمن الشهاري، باحث ماجستير في العلوم المالية والمصرفية- البنك الأهلي اليمني.

الملخص

أدى النزاعٌ طويل الأمد والمدمر في اليمن، إلى تآكل ثقة الجمهور في القطاع المصرفي على نحوٍ منهجي عبر تجميد الأصول، والتشرذم السياسي، والتضخم المفرط، وانهيار الرقابة التنظيمية. هدفت هذه الورقة إلى تشخيص دور إصلاحات الحوكمة الرشيدة في استعادة ثقة الجمهور في البنوك اليمنية وبناء إطار إصلاحي متسلسل لاستعادة الثقة. وباستخدام تحليل نوعي قائم على أسلوب تشخيصي يجمع بين المراجعة المكتبية للتشخيصات الخاصة باليمن، المقارنة المعيارية بالمعايير الدولية، والتحليل التجميعي. أشارت النتائج إلى أنه بدون إعادة هيكلة شاملة للحوكمة - تشمل الاستقلال التنظيمي، والشفافية، وإدارة المخاطر، وحماية أصحاب المصلحة - فإن الحلول المالية التقنية لن تنجح في استعادة ثقة المودعين والمستثمرين. وتختتم الورقة بإطار عمل مرحلي للإصلاح، مؤكدةً أن الثقة ليست شأناً هامشياً، بل هي الشرط الأساسي لتحقيق الاستقرار المالي والتعافي الاقتصادي في اليمن. كما تقدم الورقة مصفوفة مؤشرات متابعة قابلة للتطبيق في بيئة تتميز بندرة البيانات.

- **التوصيات:**

1. إطلاق حزمة إشارة ثقة عاجلة: تدقيق/نشر/تواصل/تقليل تعارضات/نافذة شكاوى.
2. تقوية الإشراف الاحترازي وتوحيد الحد الأدنى من المعايير وفقًا لمبادئ بازل.
3. تحسين AML/CFT وفقًا لـ FATF لتقليل مخاطر العزل المالي وحماية التحويلات.
4. إطار تنظيمي للصرافين/الحوالات يوازن بين الاستقرار والشمول.
5. تصميم ضمان ودائع تدريجي متسق مع IADI، بشرط رقابة فعالة لتقليل المخاطر المعنوية.
6. نظراً لقيود بيئات تضارب المصالح، تُعدّ هذه الورقة إطاراً نظرياً قائماً على أدلة ثانوية. ويتطلب إجراء اختبار تجريبي شامل (مثل الأثر السببي لإصلاحات الحوكمة على الودائع) بيانات من بنوك استطلاعية واستبانات للأسر والشركات، وهو ما توصي به المنهجية المقترحة صراحةً في الدراسات اللاحقة.

حوكمة المصارف الإسلامية: المبادئ، المعايير، أفضل الممارسات

د. عبد القوي حسان، خبير الموارد البشرية وتطوير الأعمال، بنك عدن الإسلامي للتمويل الصغير والأصغر.

الملخص:
إن نظام إدارة الحوكمة ليس مجرد وثائق وسياسات مكتوبة تحفظ في الأدراج، بل هو انعكاس لثقافة مؤسسية متجذّرة تمارس على نحوٍ يومي عبر السلوكيات والقرارات والإجراءات التنظيمية، فحين تفهم الحوكمة كممارسة ديناميكية، تتجاوز كونها التزاماً شكلياً إلى أن تصبح أداة إستراتيجية لإرساء النزاهة، وتعزيز الشفافية، وتكريس العدالة التنظيمية والاستقرار المالي.

وفي المحصلة، تبقى الحوكمة الجيدة مرهونة بوجود ثقافة داخلية تمكّن الأفراد من ممارسة الأمانة، وتحفّز القادة على مساءلة أنفسهم قبل الآخرين، إنها آلية لضبط البنك، وأداة لإلهامه نحو الابتكار والارتقاء، وتحقيق رؤيته على أسس صلبة من الثقة والشفافية والمسؤولية. فالحوكمة الناجحة لم تعد خياراً في العصر الحديث، بل أصبحت متطلباً أساسياً لكل بنك وشركة تطمح إلى التميز المؤسسي والتمويل المستدام والمصداقية المجتمعية.

- **التوصيات:**

1. تعزيز الوعي بأهمية الحوكمة على مستوى القيادات والعاملين.
2. بذل العناية الواجبة في بناء مجلس إدارة فعال، يتمتع بالخبرات والمهارات، مع ضرورة الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي؛ بهدف تحقيق التوازن بين الإدارة والرقابة.
3. تشكيل لجنة خاصة مستقلة لتقييم معايير الحوكمة في البنوك اليمنية، تعطي درجة لكل بنك على نحوٍ سنوي، أو كل ثلاث سنوات؛ من أجل خلق روح التنافس الإيجابي، على أن تكون هذه النتائج بأقصى درجات الشفافية.
4. تشكيل هيئة إسلامية للتدقيق الشرعي؛ بهدف تبادل الآراء والفتاوى، والعمل على إيجاد البديل الشرعي والواضح للمعاملات التي يتم الاعتراض عليها وعدم الاكتفاء بمجرد الإفتاء بعدم صحتها.
5. تشجيع أعضاء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية، على حضور الندوات والمؤتمرات، وورش العمل المتخصصة في المجال المصرفي الإسلامي؛ مما يؤدي إلى إثراء الفكر المصرفي الإسلامي، وفتح آفاق رحبة أمام المصارف الإسلامية في مجالات الرقابة والتدقيق الشرعيين.
6. تعزيز التعليم والتدريب المستمر، على القيم الأخلاقية وأحدث أساليب وممارسات الحوكمة.
7. الاستثمار في تكنولوجيا الامتثال والأنظمة الذكية.
8. تطوير آليات لتحفيز الموظفين على تنفيذ ممارسات الحوكمة، مع أهمية تطبيق تقييم الأداء السنوي للموظفين لتعزيز أهمية التزامهم بهذه المعايير.
9. تغلغل مفاهيم الحوكمة في مختلف الأنشطة والمجالات، حتى تتحقق الحوكمة الشاملة في البنك.
10. تفعيل مدونة السلوك والتصرفات المهنية، عبر اطلاع الموظفين عليها، ومراقبة متى التزامهم بها، ثم مكافأة الملتزمين ومعاقبة المخالفين.
11. الاستجابة السريعة للتغيرات القانونية والتنظيمية، فالبنوك التي تضع آليات مرنة وفعّالة للتكيف مع هذه التغيرات تستطيع الحفاظ على الامتثال وتحقيق الاستدامة المؤسسية على المدى الطويل.
12. حوكمة الشركات العائلية التجارية، نتيجة لكثرة الخلافات وأحياناً الصراعات العائلية، بسبب الخلط بين الأدوار والمسؤوليات، ونقص التخطيط لتولي القيادة، والافتقار إلى المهارات والخبرات.
13. أخيرًا: ضرورة تكثيف جهود البنك المركزي اليمني في مراقبة أداء البنوك، ومدى تطبيقها لأنظمة الحوكمة الشاملة، وأيضاً حوكمة من الدولة على نحوٍ عام لضبط الوضع الاقتصادي وتوحيد الإيرادات وامتلاك إرادة قوية تحقق تطلعات المواطنين. وحوكمة أيضاً أوسع في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية.

الحوكمة المصرفية والتميز المؤسسي في البنوك الإسلامية: أنموذج مفاهيمي مقترح

سامية أحمد حسين العصري، جامعة العلوم والتكنولوجيا- المركز الرئيس عدن. s.a.alasri@student.ust.edu
محمد أحمد محمد السليمي، جامعة العلوم والتكنولوجيا- المركز الرئيس عدن. alsulaimi88a@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الورقة العلمية إلى تحليل الدور الذي تمارسه الحوكمة المصرفية بأبعادها الثلاثة هيكل ومؤهلات مجلس الإدارة، إدارة المخاطر، الرقابة الشرعية – في تعزيز التميز المؤسسي داخل البنوك الإسلامية، وخصوصًا في بيئات التمويل الأصغر التي تتسم بارتفاع مستويات المخاطر وضعف البنية التنظيمية. اعتمدت الورقة مراجعة منهجية للأدبيات العربية والأجنبية مع إبراز الاتجاهات النظرية والمنهجية في سياقات الحوكمة الإسلامية، مع مراجعة نقدية للأدبيات السابقة.

أظهرت نتائج المراجعة أن الحوكمة المصرفية تمثل إطارًا أساسيًا لتحسين جودة القرارات، وتعزيز الثقة الداخلية والخارجية، ودعم الاستدامة التشغيلية والابتكار المؤسسي. كما أظهرت الأدبيات عن وجود فجوة بحثية واضحة تتمثل في غياب أنموذج تكاملي يجمع بين البعد الإداري والبعد الشرعي في البنوك الإسلامية، ويحلل أثرهما المشترك على التميز المؤسسي بصورة شاملة.

وبناءً على ذلك قدمت الورقة أنموذجًا مفاهيميا يوضح العلاقة النظرية بين أبعاد الحوكمة المصرفية والتميز المؤسسي، مع اقتراح منهجيات مستقبلية لاختبار هذا الأنموذج في السياقات التطبيقية، خصوصًا في البنوك الإسلامية اليمنية. وتوصي الورقة بضرورة تعزيز الكوادر البشرية، وتحديث البنية التحتية التكنولوجية، وتطوير إطار قانوني للرقابة الشرعية، بما يسهم في تحسين تطبيق الحوكمة وتحقيق التميز المؤسسي في بيئات تتسم بالتحديات الاقتصادية والتنظيمية.

- **التوصيات:**

1. تعزيز الاهتمام بالحوكمة الشرعية بوصفها عنصرًا مؤثرًا في جودة القرارات والابتكار المتوافق مع الشريعة، وهو جانب لم يحظ بالاهتمام الكافي في الأدبيات التقليدية للحوكمة.
2. توسيع نطاق الدراسات المستقبلية ليشمل بيئات التمويل الأصغر في الدول النامية؛ نظرًا لخصوصياتها التنظيمية وارتفاع مستوى المخاطر فيها.
3. تشجيع الباحثين على اختبار الأنموذج المقترح باستخدام مناهج كمية وكيفية، للتحقق من قوة العلاقات النظرية التي اقترحتها الورقة.
4. دمج أبعاد الحوكمة في نماذج التميز المؤسسي في البنوك الإسلامية، بما يعزز فهمًا أعمق لكيفية تحقيق أداء مستدام ومتفوق.
5. الاستفادة من التجارب الدولية في إدارة المخاطر والحوكمة، بما يتناسب مع خصوصية البنوك الإسلامية في السياق اليمني.

خدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا (دراسة فقهية مقارنة)

د. عدنان رويشان محمد سويدان، رئيس قسم الفقه وأصوله بجامعة أهل الحديث بحضرموت، اليمن.

الملخص:

تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل (خدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا دراسة فقهية مقارنة) حيث سعى إلى تبيين مفهومها الدقيق، وتأصيلها فقهيًا عبر التخريج الفقهي المناسب لها، كما استعرض البحث أبرز الإشكالات الواردة على هذه الخدمة، مع وضع الضوابط الشرعية الكفيلة بضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد اعتمد البحث المنهج الاستقرائي، والوصفي، والتحليلي، حيث قام بتصوير المسألة المراد بحثها، وبيانها في ضوء واقع التعامل بها، ثمَّ تخريجها على ما يناسبها إن كان لها أصل ترجع إليه أو نظير فقهي يمكن أن تلحق به. وقد تكون البحث من أربعة مباحث: الأول: مفهوم خدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا، المبحث الثاني: التخريج الفقهي لخدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا، المبحث الثالث: الحكم الشرعي لخدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا، المبحث الرابع: الضوابط الشرعية لخدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا. خَلُصَ البحث إلى أنَّ الحكم الأقرب للصواب لخدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا الجواز بضوابط شرعية مذكورة في البحث.

- **التوصيات:**

يوصي الباحث في الختام المصارف اليمنية بالاستفادة من هذه الخدمة في تطوير منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بما يعزز الشمول المالي، ويواكب المستجدات الاقتصادية، ويجمع بين الالتزام الشرعي والكفاءة المصرفية.

الدفع الإلكتروني وتسهيل المعاملات المالية في اليمن: بين الانقسام المؤسسي وتحديات البنية التحتية الرقمية

د. منى محمد أحمد إبراهيم، أستاذ اقتصاد الأعمال - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن، اليمن.

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تحليل أدوات الدفع الإلكتروني وتسهيل المعاملات المالية في اليمن، مع تسليط الضوء على واقع الانقسام المؤسسي وتحديات البنية التحتية الرقمية، ومدى انعكاس ذلك على فاعلية هذه الأدوات، ومستوى الثقة بها. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام البيانات الميدانية التي جُمعت من عينة من مستخدمي أدوات الدفع الإلكتروني، حيث جرى تحليلها إحصائيًا باستخدام مجموعة من الاختبارات المناسبة، من بينها اختبار (T-Test) ومعامل ارتباط بيرسون.

توصلت نتائج البحث إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الثقة بأدوات الدفع الإلكتروني تُعزى إلى نوع الأداة المستخدمة؛ إذ أظهرت النتائج ارتفاع مستوى الثقة لدى مستخدمي أدوات الدفع البديلة مقارنة بمستخدمي الأدوات الرسمية. كما بينت النتائج أن الانقسام المؤسسي في منظومة المدفوعات الإلكترونية في اليمن يُعد ظاهرة قائمة وبدرجة مرتفعة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على كفاءة المنظومة المالية واستقرارها. وأظهرت النتائج كذلك أن ضعف البنية التحتية الرقمية ورداءة خدمات الإنترنت يمثلان من أبرز التحديات التي تعيق انتشار واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني بفاعلية.

وفي المقابل، كشف البحث عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام أدوات الدفع الإلكتروني وتسهيل المعاملات المالية، بما يدل على أن التوسع في استخدام هذه الأدوات يسهم في تحسين سرعة وكفاءة إنجاز المعاملات المالية. وخلُص البحث إلى أن تطوير الأطر المؤسسية، وتحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز التكامل بين الأدوات الرسمية والبديلة، تمثل متطلبات أساسية للنهوض بمنظومة المدفوعات الإلكترونية في اليمن وتعظيم دورها في تسهيل النشاط المالي والاقتصادي.

- **التوصيات:**

1. أوصي البنوك بدمج الأدوات البديلة ضمن منظومتها الرسمية لتعزيز السرعة مع الحفاظ على الأمان؛ وذلك يرفع الثقة ويغطي احتياجات جميع العملاء.
2. العمل على توحيد الإطار المؤسسي والتنظيمي لمنظومة المدفوعات الإلكترونية في اليمن، بما يسهم في رفع كفاءتها وتحسين مستوى الثقة بها.
3. إصلاح وتطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الأطر التنظيمية والرقابية لزيادة كفاءة وأمان منظومة المدفوعات الإلكترونية في اليمن.
4. تطوير البنية التحتية الرقمية ورفع جودة الإنترنت لضمان نجاح وانتشار أدوات الدفع الإلكتروني.
5. تيسير أدوات الدفع الإلكتروني وتوحيدها وتكاملها مع الخدمات المالية لتعزيز انتشارها وتسهيل المعاملات.
6. تصميم أدوات دفع إلكتروني مرنة تعمل في ظل التحديات الحالية، وتوجيه الحملات التوعوية والتسويقية لجميع الفئات من دون تمييز.
7. تشجيع المؤسسات التجارية وأصحاب الأعمال على التوسع في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني؛ لما لها من دور في تسهيل المعاملات المالية وتحسين كفاءتها

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البنوك اليمنية

د/عادل قائد فارع العامري- قسم العلوم المالية والمصرفية – جامعة تعز adel74kf@gmail.com
مصطفى عبد الله عثمان غانم، ماجستير علوم مالية ومصرفية – جامعة تعز

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية FinTech في تعزيز الشمول المالي Financial Inclusion في البنوك اليمنية، وذلك في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي العالمي واتجاه البنوك نحو تبني الأدوات الرقمية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام نماذج التحليل القياسي، وبيانات ثانوية للمتغيرات مستمدة من قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي (Global Findex Data base)، وتقارير صندوق النقد الدولي (IMF FAS)، مع الاستعانة بأسلوب تحليل المكونات الرئيسة (PCA) لاشتقاق مؤشرات مركبة للتكنولوجيا المالية والشمول المالي لسلسلة زمنية ممتدة من عام 2009 حتى 2021، وتم استخدام التحليل القياسي لأنموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر التكنولوجيا المالية (المتغير المستقل) في الشمول المالي (المتغير التابع). وأظهرت نتائج الدراسة أن للتكنولوجيا المالية أثرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية عبر مؤشريها: (المدفوعات الرقمية، وامتلاك بطاقات الائتمان واستخدامها) في تعزيز الشمول المالي في البنوك اليمنية عبر بعديه: (الوصول للخدمات المالية Access، واستخدام الخدمات المالية Usage)، وأنَ أثر المدفوعات الرقمية أكبر من أثر امتلاك واستخدام بطاقات الائتمان في تعزيز الشمول المالي في البنوك اليمنية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز البنية التحتية المالية والمصرفية الرقمية، ودعم الابتكار وتشجيعه في مجال الخدمات المالية الرقمية وتحديث التشريعات المنظمة للتكنولوجيا المالية والشمول المالي ونشر الوعي المالي.

- **التوصيات:**

انطلاقًا من نتائج الدراسة قدم الباحث عددًا من التوصيات الموجهة إلى إدارات البنوك اليمنية والبنك المركزي والجهات ذات العلاقة:

أولاً: توصيات للبنوك اليمنية، وتتضمن الآتي:

1- التوسع في نشر الفروع والصرافات الآلية في المناطق الريفية والمحرومة، وكذلك التوسع في الخدمات المصرفية عبر الوكلاء Agent Banking لضمان تحسين بُعد الوصول إلى الخدمات المصرفية.

2- التركيز على الفئات غير المخدومة ماليًا مثل: النساء، الشباب، وسكان المناطق الريفية، وذلك عبر تصميم منتجات مالية رقمية تناسب احتياجاتهم وتسهيل وصولهم إلى الخدمات المالية.

3- التوسع في إصدار البطاقات البنكية والتشجيع على استخدامها: عبر تبسيط إجراءات إصدار بطاقات الخصم والائتمان، وتخفيض كلفتها للعملاء، وتنظيم حملات توعوية لإبراز مزايا استخدامها كبديل آمن وسريع للنقد.

4- تطوير تطبيقات للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وضمان آمن وسرية المعاملات لبناء الثقة بين المستخدمين Among Users.

ثانيًا: توصيات للبنك المركزي اليمني، وتتضمن ما يأتي:

- تعزيز البنية التحتية الرقمية للنظام المصرفي، ودعم الابتكار في أنظمة الدفع الإلكتروني.
- تحديث القوانين واللوائح المالية والمصرفية بما يتماشى مع التطورات في التكنولوجيا المالية، مع التركيز على حماية المستهلك المالي وتقليل مخاطر الاحتيال.
- تشجيع الشراكات بين البنوك ومزودي خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية.

"دور استمرارية الأعمال في بيئة الأزمات: دراسة حالة البنك المركزي اليمني عدن

د. لبنى عبد العزيز علي، أستاذ اقتصاد الأعمال المساعد، جامعة عدن، عدن، اليمن، lubna.moh2024@gmail.com
د. خلدون علي الدوش، أستاذ العلوم المالية والمصرفية المساعد، جامعة عدن، اليمن، aldoosh2010@hotmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور استمرارية الأعمال في الحفاظ على استمرارية العمليات المصرفية اليمنية خلال الأزمات، وطبّق البحث منهجية وصفيّة تحليلية مع دراسة حالة للبنك المركزي اليمني في عدن، وجمع البيانات عبر استبانة لعينة قوامها 59 مديراً، وحُللت باستخدام SPSS واختبار T-test.

كشفت النتائج عن وعي مرتفع بالتحديات المالية والتقنية، وجود فجوة بين التخطيط النظري والتطبيق العملي خاصة في التدريب والاختبارات، وأداء البنك المركزي دوراً إيجابياً في التنسيق والمراقبة، مع إمكانية الاستفادة من المعايير الدولية رغم التحديات.

- **التوصيات:**

1. من الضرورة سد الفجوة بين التخطيط والتنفيذ عبر تفعيل التدريبات الدورية والاختبارات الواقعية لخطط استمرارية الأعمال.
2. تعزيز الدور التدريبي والتقني للبنك المركزي في بناء قدرات الكوادر المصرفية ودعم تطبيق المعايير الدولية بما يتناسب مع السياق المحلي.
3. يجب الاستثمار في البنية التحتية التقنية والأمن السيبراني لمواجهة التهديدات الحديثة التي تهدد استمرارية العمليات المصرفية.
4. العمل على تحويل استمرارية الأعمال من وثائق مكتوبة إلى ثقافة مؤسسية مترسخة عبر التدريب المستمر والمحاكاة المنتظمة والاستعداد الوقائي.
5. ضرورة تطوير آليات تنسيق مركزية فعّالة بين البنك المركزي والبنوك لضمان استجابة سريعة ومنظمة أثناء الأزمات.

دور البنوك الإسلامية في دعم التنمية المحلية: تحليل البعد التنموي الاجتماعي

د. محمد أحمد علي مسعد الشرفي، أستاذ العلوم الإدارية المساعد، جامعة الضالع، اليمن- Alsharafy11111@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم إستراتيجية مقترحة لدمج البُعد التنموي الاجتماعي في التوجهات الإستراتيجية للبنوك الإسلامية اليمنية كمدخل لتعزيز التنمية المحلية. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع الأداء التنموي الاجتماعي للبنوك الإسلامية اليمنية، والمدخل الاستنباطي لبناء الأنموذج الإستراتيجي المقترح، وقد استخدمت أدوات تحليل المحتوى والمقابلات النوعية والتحليل المالي لتحليل البيانات. كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: وجود فجوة بين الفلسفة المقاصدية للبنوك الإسلامية وممارستها التطبيقية التي تهيمن عليها المرابحة قصيرة الأجل (بنسبة 80%) على حساب القطاعات الإنتاجية، وغلب الجانب الإغاثي على المساعدات التنموية في ظل بيئة النزاع وانقسام السلطة النقدية والتي أدت إلى تهميش الشمول المالي للفئات الريفية والمهمشة. وقد أكدت التحليلات دعم الفرضية الرئيسة حول وجود علاقة بين تفعيل البعد التنموي الاجتماعي ودعم التنمية المحلية. وبناء على ذلك قدمت الدراسة إستراتيجية متكاملة ترتكز على مأسسة البعد التنموي، وابتكار منتجات مالية مرنة (كالسلم والاستصناع)، وتفعيل الضمانات الجماعية الرقمية، وبناء تحالفات إستراتيجية بين البنوك والمنظمات الدولية لتحويل المساعدات الإغاثية إلى تمكينات إنتاجية مستدامة. وتوصي الدراسة بضرورة تحديث الأطر التشريعية لتبني سياسة "الصيرفة المقاصدية" لضمان الصمود الاقتصادي وتحقيق السلام المجتمعي في اليمن.

- **التوصيات:**

1- ضرورة انتقال البنوك الإسلامية من الصيرفة التجارية التقليدية إلى الصيرفة التنموية المقاصدية عبر مأسسة البعد التنموي الاجتماعي (خاصة في التمويل الأصغر)، وتخصيص حصة لا تقل عن 40% من محفظة التمويل للصيغ الإنتاجية (المشاركة، السلم، الاستصناع) بحلول عام 2027.

2- إنشاء لجنة تنسيق مشتركة بين البنك المركزي في صنعاء وبنك عدن لوضع إطار تنظيمي موحد للتمويل الإسلامي التنموي، واعتماد سياسة تمويلية تفضيلية للقطاعات الإنتاجية، وتحديث الأطر التشريعية بما يسمح بمأسسة أدوات التمويل الرقمي والصكوك التنموية.

3- دعم التحول الرقمي عبر إنشاء منصة وطنية موحدة للبيانات الائتمانية (الهوية التنموية الرقمية) وتوسيع شبكة المصرفيين في الأرياف، بالتنسيق مع المانحين لمنع ازدواجية الدعم وتجويد القرار الائتماني. ويمكن أن يكون بواسطة جمعية البنوك اليمنية في ظل الانقسام المؤسسي للسلطة النقدية.

4- تخصيص منتجات تمويلية نوعية (كالإجارة المنتهية بالتمليك) تستهدف صغار المزارعين والنساء والشباب في المناطق الريفية لتعزيز الأمن الغذائي، مع اعتماد الضمان الجماعي والسجلات الائتمانية الرقمية كبديل عن الرهونات التقليدية.

5- تفعيل دور صناديق الزكاة والوقف التنموي لتحويلها إلى رأس مال دوار يخدم سلاسل القيمة الزراعية بدلاً من قصر دورها على الإغاثة الاستهلاكية المحضة.

دور البنوك الإسلامية في إعادة الإعمار باليمن

منير أحمد محمد العبادي، أستاذ إدارة الأعمال المساعد، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن.
جمال حمود مصلح، دكتوراه، إدارة وتخطيط تربوي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن،jamal77068@gmail.com

■ **الملخص:**

هدف البحث إلى تفعيل دور البنوك الإسلامية في ردم فجوة تمويل إعادة إعمار اليمن كبديل إستراتيجي للموارد الحكومية المنهكة. واستقصاء وتحليل صيغ التمويل المختلفة التي تقدمها المصارف الإسلامية، وتحديد مدى ملاءمتها وقدرتها على المساهمة بفاعلية في تمويل مشاريع إعادة الإعمار في الجمهورية اليمنية. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة (تجارب صعدة والظفير)، المجتمع والعينة: شملت الدراسة القطاع المصرفي اليمني، مع التركيز على عينة من البنوك الإسلامية (سبأ، التضامن، اليمن البحرين الشامل). خلص البحث إلى أن تعدد الصيغ الاستثمارية يؤثر إيجابياً على التمويل. وأوصى بتأسيس "مصرف اتحادي للإعمار "وتقنين ضمانات سيادية للمستثمرين. عبر تفعيل أنموذج "الاستصناع "للمرافق العامة، و"المشاركة المتناقصة" لقطاعات الطاقة، و"المرابحة" للإسكان (الذي يمثل 74% من الدمار)، تحويلاً للبنك من مقرض إلى "شريك تنموي" ميداني.

■ **التوصيات:**

1. إظهار المصارف الإسلامية والتجارية أعلى قدر من الاهتمام والجدية لقضية إعادة الإعمار كونها صاحبة الامتياز الحصري في قبض وإدارة المدخرات الوطنية.
2. على الجهات الرسمية ذات العلاقة بإعادة الإعمار أن تبذل أقصى جهد ممكن في التعاون والتنسيق مع القطاع المصرفي الخاص لغرض دفعه في الإسهام الفعال في إعادة الإعمار.
3. على الجهات الرسمية ذات العلاقة بإعادة الإعمار عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل الهادفة وتحفيز وتجسيد القدرات الوطنية المختلفة بالتعجيل في إعادة الإعمار.
4. وتقترح الدراسة: تأسيس مصرف مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص المصرفي بمسمى "المصرف الاتحادي للتنمية وإعادة الإعمار".

دور التحول الرقمي للبنوك اليمنية في تنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة كسبيل لدعم التعافي الاقتصادي ـ دراسة ميدانية

أستاذ مساعد. د. نهال علي عبده عكبور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التحول الرقمي في البنوك اليمنية في نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في دعم التعافي الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبانة ميدانية شملت عينة مكونة من (56) مفردة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وموظفي البنوك، وحُلّلت البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر معنوي موجب للتحول الرقمي في البنوك في نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث فسّر التحول الرقمي نحو (48.8%) من التغير في نشاط هذه المشروعات، بما يعكس دوره في تحسين الكفاءة التشغيلية وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. كذلك كشفت النتائج عن وجود تحديات جوهرية، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية ومستوى الوعي التقني. وتوصي الدراسة بضرورة تبني سياسات مصرفية رقمية داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في بناء منظومة مالية فاعلة، وتعزيز التعافي الاقتصادي والاستقرار والتنمية في اليمن.

- **التوصيات:**

1. قيام البنك المركزي اليمني بوضع إستراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي المصرفي، بما يسهم تعزيز الشمول المالي ودعم التعافي الاقتصادي.
2. تعزيز استثمار البنوك اليمنية في البنية التحتية الرقمية، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني.
3. تصميم منتجات مصرفية رقمية مخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تسهم في تسهيل الحصول على التمويل.
4. تأهيل الكوادر المصرفية وتدريبها على التقنيات الرقمية الحديثة.
5. نشر الوعي المالي والتقني بين رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
6. تطوير الأطر التنظيمية والتشريعات الداعمة للتحول الرقمي المصرفي، بما يضمن الاستقرار المالي وحماية المتعاملين.

دور التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية- دراسة ميدانية على عينة من العاملين البنوك الإسلامية في اليمن

آية هاني محمد أحمد، بلقيس عبد المنعم علي باعزب، روى سالم أبوبكر محمد باوزير، كلية العلوم الإدارية –جامعة العلوم والتكنولوجيا عدن، اليمن.
د. منى محمد أحمد إبراهيم، أستاذ اقتصاد الأعمال المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن، اليمن.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك الإسلامية اليمنية، عبر دراسة أثرها في دقة البيانات وتقليل الأخطاء، وسرعة إنجاز الخدمات، وجودتها، وتقليل تكاليف تقديمها، إضافة إلى التعرف إلى أبرز التحديات التي تواجه تطبيقها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة من العاملين في البنوك الإسلامية اليمنية، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). كما استخدمت اختبارات (T) وتحليل التباين الأحادي لاختبار الفرضيات.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التكنولوجيا المالية وتحسين كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية، كما تبين أن للتكنولوجيا المالية دورًا فاعلًا في تحسين دقة البيانات، وتسريع إنجاز المعاملات، ورفع جودة الخدمات، وتقليل التكاليف التشغيلية. كما كشفت النتائج عن وجود تحديات رئيسة تتمثل في العوامل الاقتصادية والأمنية، وضعف البنية التحتية التقنية، ونقص الكوادر المؤهلة.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتأهيل الموارد البشرية، وتطوير الأنظمة الإلكترونية، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المصرفي وتحسين جودة الخدمات المقدمة في البنوك الإسلامية اليمنية.

- **التوصيات:**

1- التكنولوجيا المالية يجب أن تساعد في تسهيل وصول العملاء إلى الخدمات المصرفية بسهولة.
2- ينبغي أن يسهم استخدام التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة إدارة العمليات المصرفية.
3- ينبغي أن تقلل التكنولوجيا المالية من الأخطاء التشغيلية والمحاسبية في المصرف.
4- الأنظمة الإلكترونية يجب أن تسهم في الحفاظ على سلامة المعلومات المالية.
5- التكنولوجيا المالية عليها أن تقلل من التأخير في تنفيذ العمليات المصرفية.
6- ينبغي أن تسهم التكنولوجيا المالية في تقليل عدد الخطوات والإجراءات اللازمة لإنجاز الخدمات المصرفية.
7- على التكنولوجيا المالية أن تدعم تقديم خدمات مصرفية تتسم بالموثوقية والاستمرارية.
8- ينبغي أن تسهم التكنولوجيا المالية في خفض التكاليف التشغيلية المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية.
9- ينبغي أن تدعم التكنولوجيا المالية تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنوك الإسلامية عبر خفض النفقات التشغيلية.
10- ينبغي تزويد البنوك الإسلامية اليمنية بالكوادر البشرية المؤهلة في مجال التكنولوجيا المالية.
11- ينبغي تقوية البنية التحتية التقنية للبنوك الإسلامية اليمنية.

دور الصكوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في اليمن

د. محمد سالم عبد الله بخضر، أستاذ مساعد جامعة سيئون، اليمن. mbakhdar2023@gmail.com

الملخص

تناول البحث الصكوك الإسلامية ودورها كأداة تمويلية فعالة لتمويل القطاع الزراعي اليمني، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المفاهيم والمصطلحات، والمنهج التطبيقي؛ لاقتراح ما يناسب البيئة اليمنية. ويركز البحث على أهمية الصكوك الإسلامية كبديل شرعي ومستدام للتمويل التقليدي تجنباً للمخالفات الشرعية والمخاطر التي تكتنف التمويل الربوي. كما تناول البحث أنواع الصكوك المتنوعة، وركز على دراسة الصكوك المناسبة للقطاع الزراعي؛ نظراً لأهمية هذا القطاع في إيجاد مصادر الدخل لفئة كبيرة من أفراد المجتمع. وسلط الضوء على التحديات التي تواجه القطاع الزراعي التي من أهمها البحث عن مصادر التمويل. وهدف البحث إلى تقديم مقترح لأنموذج صكوك السلم كحالة تطبيقية في وادي حضرموت على أمل تطبيقها في سائر المناطق الزراعية. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن للصكوك الإسلامية دوراً مهماً في تيسير التمويل الجماعي للقطاعات الاقتصادية، وأن الاقتصاد اليمني يفتقر للتمويل عبر الصكوك الإسلامية وأن الاكتفاء الذاتي سيسهم في الاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع. وأوصى البحث بالاستفادة من تجارب الدول للتسريع في إصدار قانون الصكوك الإسلامية، وتعزيز الشراكات مع مؤسسات دولية، واعتماد الأنموذج المقترح لصكوك السلم للتطبيق في وادي حضرموت كأنموذج يمكن تعميمه على سائر المناطق الزراعية اليمنية.

- **التوصيات:**

1- إصدار قانون الصكوك الإسلامية بالاستفادة من تجارب الدول التي أصدرت صكوك إسلامية .
2- إطلاق برامج تجريبية لتمويل مشاريع زراعية عبر الصكوك الزراعية المتنوعة واعتبار وادي حضرموت أنموذجاً تطبيقياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.
3- الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة ووضع سياسات إستراتيجية للقطاع الزراعي تتسم بالواقعية.
4- تعزيز الشراكات مع مؤسسات دولية كالبنك الإسلامي للتنمية وغيره للاستفادة من خبراته في الصكوك الإسلامية.

دور القطاع المصرفي في تنمية الموارد البشرية المجتمعية (دراسة ميدانية على البنوك العاملة في عدن)

د. معين قايد محمد أحمد، أستاذ مساعد- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة عدن

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور القطاع المصرفي اليمني في تنمية الموارد البشرية المجتمعية، عبر قياس مستوى هذا الدور، وتحديد أبرز التحديات التي تحد من فاعليته، واستكشاف الفرص المتاحة لتعزيزه في ضوء بعض التجارب الدولية الناجحة. اعتمدت الدراسة على منهجية تكاملية جمعت بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى دراسة حالة للقطاع المصرفي في محافظة عدن. وتم جمع البيانات الأولية باستخدام استبانة مُحكَّمة وُزِّعت على عينة عشوائية من القيادات الإدارية في البنوك العاملة بالمحافظة، بلغ حجمها (48) مفردة، بينما تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS). وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى دور القطاع المصرفي في تنمية الموارد البشرية المجتمعية جاء مرتفعًا على نحوٍ عام، مع تباين بين الأبعاد المختلفة، حيث تصدّر البعد المعرفي المرتبط بالشمول المالي، تلاه البعد التمهيني المتعلق بالتوظيف، ثم البعد الإنتاجي الخاص بالتمكين الاقتصادي، في حين جاء بعدا التعليم والتدريب والمسؤولية الاجتماعية بدرجات أقل نسبيًا. كما بينت النتائج أن التحديات الاقتصادية والمالية تمثل العائق الأبرز أمام تفعيل الدور التنموي للقطاع المصرفي، مقابل وجود فرص واعدة، خاصة في مجالات التحول الرقمي والشراكات المجتمعية. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تبني إطار إستراتيجي داعم يعزز مساهمة القطاع المصرفي في تنمية الموارد البشرية المجتمعية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في اليمن.

- **التوصيات:**

7. تبني إطار إستراتيجي وطني يعزز الدور التنموي للقطاع المصرفي، ويربط بين السياسات المصرفية وبرامج تنمية الموارد البشرية، بما يجعل المصارف شريكًا فاعلًا في التنمية المجتمعية.
8. تعزيز الاستثمار في التعليم والتدريب المصرفي والمجتمعي، عبر توجيه جزء من التمويل المصرفي وبرامج المسؤولية الاجتماعية نحو بناء المهارات، خاصة المهارات الرقمية والمهنية المرتبطة بسوق العمل.
9. توسيع نطاق الشمول المالي والتحول الرقمي، بما يسهم في دمج الفئات المهمشة في النظام المصرفي، وتحسين وصولها إلى الخدمات المالية والتمويلية.
10. إعادة توجيه برامج المسؤولية الاجتماعية للمصارف نحو مبادرات ذات أثر تنموي مستدام، بدلًا من الأنشطة قصيرة الأجل، مع اعتماد مؤشرات قياس واضحة للأثر المجتمعي.
11. تعزيز الشراكات بين القطاع المصرفي والمؤسسات التعليمية والمنظمات الدولية، للاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية الموارد البشرية.

دور المحافظ الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي في اليمن: دراسة تحليلية للمحافظ الإلكترونية العاملة في اليمن

الباحث: عمر قاسم محمد المزلم

الملخص:
هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تقييم وصفي تحليلي لأداء خدمات المحافظ الإلكترونية المرخصة والعاملة في اليمن، وقياس مدى إسهامها في تعزيز الشمول المالي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع خدمات المحافظ الإلكترونية وتقييم مستوى أدائها في ضوء مؤشرات الشمول المالي. وتم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحليل الجداول والبيانات الواردة في التقارير عبر تفكيك محتوى الجداول إلى وحدات تحليل قابلة لمقارنة أداء المحافظ الإلكترونية باستخدام مؤشرات مشتركة للشمول المالي (الوصول، الاستخدام، الجودة). وشملت الدراسة جميع المحافظ الإلكترونية المرخصة والعاملة في اليمن التي تم إطلاقها قبل الربع الأخير من العام 2025. وتوصلت الدراسة إلى أن عام 2025 مثّل مرحلة توسع سريع غير متوازن في الشمول المالي الرقمي، وأن قطاع المحافظ الإلكترونية يواجه مخاطر هيكلية وتشغيلية جسيمة، أبرزها تركز ما يقارب 44% من قوة السوق في يد ثلاث محافظ فقط، بما قد يؤدي إلى شلل في قطاع المدفوعات الصغيرة في حال فشل أي منها. كما أوضحت النتائج أن ارتفاع معدلات الانتشار يعكس تشوهات هيكلية تجعله أقرب إلى إدارة أزمة سيولة منه إلى شمول مالي مستدام. وأوصت الدراسة بتحديث قانون أنظمة الدفع رقم 40 لسنة 2006، وتعزيز حوكمة وإدارة مخاطر خدمات الدفع الإلكترونية، وفرض معايير جودة الخدمة، إلى جانب التوسع في برامج التثقيف المالي الرقمي المجتمعية للحد من ظاهرة الحسابات الخاملة.

- **التوصيات:**

1. **توصيات على المستوى التشريعي والرقابي (للبنك المركزي):**
   - كسر احتكار "الشبكة الموحدة": استناداً إلى تحذيرات، يوصى بضرورة إنشاء "شبكة تحويل حكومية محايدة" أو فرض رقابة صارمة على "الشبكة الموحدة" الحالية لضمان عدم استغلالها من قبل كبار اللاعبين (ملاك المحافظ الكبرى) لإقصاء المنافسين الصغار.
   - تحديث قانون أنظمة الدفع (رقم 40 لسنة 2006): ضرورة إجراء تعديلات تشريعية عاجلة تواكب تطورات التكنولوجيا المالية(FinTech) ، حيث أن القانون الحالي أصبح قاصراً عن تغطية مخاطر الأمن السيبراني وحماية المستهلك في البيئة الرقمية الحديثة.
   - فرض معايير "جودة الخدمة :(QoS) "إلزام الشركات المشغلة بحد أدنى من الكفاءة التقنية(Uptime) ، ومعاقبة الشركات التي تتكرر أعطالها، لضمان عدم ضياع حقوق المتعاملين أثناء توقف الأنظمة .
   - إصدار دليل لحوكمة وإدارة مخاطر وسائل وخدمات الدفع الإلكترونية.

2. **توصيات لشركات المحافظ الإلكترونية (مقدمي الخدمة):**
   - التحول من إستراتيجية "الإجبار" إلى "الجذب": أثبتت تجربة محفظة "فلوسك" (بتقييم 4.64) أن المستخدم اليمني يبحث عن الجودة. لذا، تُوصى الشركات الكبرى (جوالي، وإن كاش) بإعادة استثمار أرباحها في تحسين "تجربة المستخدم (UX) "واستقرار التطبيقات بدلاً من الاعتماد فقط على عقود صرف الرواتب الحصرية.
   - حل إشكالية "تسييل النقد :(Cash-out) "يجب على الشركات توسيع شبكة الوكلاء في الأرياف وضمان توفر السيولة لديهم، لتعزيز ثقة المواطن بأن أمواله في المحفظة "حقيقية" وقابلة للسحب وليست مجرد أرقام وهمية.
   - عقد شراكات مع شركات الاتصالات، والجهات التنظيمية، والمنظمات غير الحكومية، والمانحين الدوليين، إضافة إلى تعزيز الأمان، وثقة المستخدم، وسهولة الاستخدام.

3. توصيات لتعزيز الشمول المالي المستدام:

- تحقيق التشغيل البيني :(Interoperability) التوجه نحو ربط المحافظ ببعضها البعض، بحيث يتمكن عميل "جوالي" من التحويل لعميل "وإن كاش" مباشرة. هذا الإجراء سيكسر الحواجز بين "الجزر المنعزلة" ويعزز دوران الأموال في الاقتصاد الرقمي.
- التثقيف المالي الرقمي: إطلاق حملات توعية مشتركة (بين البنوك والمانحين) لتغيير المفهوم السائد عن المحفظة من كونها "أداة لاستلام الراتب" إلى كونها "أداة للادخار والدفع اليومي"، لتقليل ظاهرة الحسابات الخاملة. ومن التثقيف قيام البنك المركزي برعاية فعالية معرض الدفع الرقمي عدن 2026 حيث مثّل المعرض نقطة تحول حقيقية في مسار التوعية والتثقيف للتحول الرقمي والشمول المالي في اليمن. لم يكن مجرد تجمع لجهات متعددة، بل كان عرضًا حيًا لواقع الدفع الرقمي والطموحات التي تصاحب هذا التحول. وقد أظهر الحدث أن هناك وعياً متزايدًا لدى الجمهور تجاه الخدمات الرقمية، فضلاً عن استعداد واضح من الجهات التنظيمية والمزودين لتحويل هذا الوعي إلى تبنٍّ حقيقي في السوق.

دور النظام المصرفي ومؤسسات التمكين الاقتصادي في الشمول المالي (تجربة السودان)

أ.د أحمد مجذوب أحمد على، الأفق للعلوم والتكنولوجيا (السودان). dean@alofoug.edu.sd

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة إبراز دور النظام المصرفي السوداني ومؤسسات التمكين الاقتصادي في تعزيز الشمول المالي، باعتبارهما الجهات الرئيسة لتحقيقه. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستعرضت تطور مفهوم الشمول المالي عالميًا وإقليميًا، مع الإشارة إلى مؤشرات الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبعض جهود البنك المركزي اليمني في هذا المجال. ركّزت الدراسة على دور بنك السودان المركزي في تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية والإدارية والتمويلية الداعمة للشمول المالي، كما تناولت دور المصارف التجارية والمتخصصة ومؤسسات التمكين الاقتصادي في تنفيذ برامج الشمول المالي، مع عرض نماذج لأدائها .وتطرقت الدراسة إلى أثر سياسة البنك المركزي بصفة عامة لتحقيق الشمول المالي، خاصة سياسته بإلزام المصارف لتخصيص 12% من محافظها التمويلية للتمويل الأصغر كأداة أساسية لدعم الشمول المالي. واعتمدت الدراسة على بيانات صادرة من مؤسسات دولية وتقارير البنك المركزي السوداني. وتقارير المصارف المتخصصة، وخلصت الدراسة إلى تحقيق تقدم ملحوظ في أهداف الشمول المالي، وقدمت توصيات لتطوير الأداء ومعالجة التحديات القائمة.

- **التوصيات:**

1. دراسة آثار الحرب على معدلات تحقيق أهداف الشمول المالي.
2. الاستمرار في تطوير وبناء القدرات الإدارية والتخطيطية والمالية والتحليلية.
3. التوسع في التقنية المالية بتكامل الجهد الحكومي مع الجهود المصرفية وجهود القطاع الخاص.
4. استكمال سلاسل القيمة في مشروعات الشمول المالي.
5. إحكام التنسيق المحلى، الإقليمي والعالمي لتبادل المعلومات والتجارب.

دور رأس المال البشري في الأداء المالي للبنوك الإسلامية بأمانة العاصمة صنعاء

خديجة محمد أحمد سالم الهجري

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور رأس المال البشري في الأداء المالي للبنوك الإسلامية، عبر تحليل العلاقة بين رأس المال البشري ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة في: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم. اعتمدت الدراسة على عينة من البنوك الإسلامية العاملة بأمانة العاصمة صنعاء، شملت بنك التضامن الإسلامي الدولي، ومصرف اليمن والبحرين الشامل، وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي، وذلك خلال الفترة.(2014–2022)

وتكمن أهمية الدراسة في إبراز دور رأس المال البشري كأحد أهم عناصر رأس المال الفكري في خلق قيمة مضافة للبنوك الإسلامية، بما ينعكس إيجابًا على أدائها المالي واستدامتها على المدى الطويل. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام معامل القيمة المضافة الفكرية (VAIC) لقياس رأس المال البشري، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت نماذج التحليل الإحصائي المناسبة، بالاستناد إلى البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك محل الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود دور ذي دلالة إحصائية لرأس المال البشري في العائد على الأصول للبنوك الإسلامية بأمانة العاصمة صنعاء، في حين لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لراس المال البشري على كل من العائد على حقوق الملكية وربحية السهم، وبناءً على النتائج. أوصت الدراسة بضرورة اهتمام البنوك الإسلامية بتعزيز وتنمية رأس المال البشري، ومراجعة إستراتيجيات تطويره بما يضمن تعظيم أثره الإيجابي على الأداء المالي.

- **التوصيات:**

1- على الرغم من أن رأس المال البشري له دور ذو دلالة إحصائية فقط على العائد على الأصول، فإنه من الضروري تحسين وتطوير رأس المال البشري بما يعزز جميع الجوانب الأخرى من الأداء المالي.
2- مراجعة وإعادة تقييم إستراتيجيات تطوير رأس المال البشري لضمان تأثيره الإيجابي على جميع جوانب الأداء المالي.
3- إجراء مزيدٍ من التحليل والاستثمار في الموارد البشرية لتعزيز الأداء المالي وتحقيق الاستدامة.

ديناميكية تأثير سرعة دوران النقود في سعر صرف العملة المحلية عبر قناة معدل التضخم للاقتصاد اليمني (2015-2024م)

د. مصطفى عبد الخالق عبد المولى عبد الغفور، أستاذ الاقتصاد النقدي المساعد، جامعة عدن، عدن، اليمن،maaac2015@gmail.com
د. عبده أحمد علي الصغير

- **الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكية تأثير سرعة دوران النقود في سعر صرف العملة المحلية عبر التضخم في الاقتصاد اليمني خلال الفترة (2015–2024م)، وذلك عبر التمييز بين الأجلين القصير والطويل. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي باستخدام بيانات زمنية سنوية، وتم تطبيق اختبارات السكون (ADF)، واختبار سببية جرانجر، واختبار التكامل المشترك، وأنموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحليل قنوات انتقال الأثر بين المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سرعة دوران النقود والتضخم وسعر الصرف، مع تأثير مباشر ومعنوي للتضخم على سعر الصرف في الأجل القصير، في حين يتجسد تأثير سرعة دوران النقود بصورة غير مباشرة عبر قناة التضخم. كما أظهرت النتائج أن سرعة دوران النقود تمثل المحدد الأكثر تأثيرًا في تفسير تحركات سعر الصرف في الأجل الطويل. وتوصي الدراسة بضرورة أخذ سرعة دوران النقود بعين الاعتبار عند صياغة السياسة النقدية بما يسهم في الحد من تدهور قيمة العملة المحلية وتعزيز الاستقرار النقدي في اليمن.

- **التوصيات:**

1. ضرورة تبني سياسة نقدية مرنة ومتكاملة تراعي طبيعة التقلبات الحادة في الاقتصاد اليمني، مع دعمها بإصلاحات هيكلية طويلة الأجل لتعزيز الاستقرار النقدي.
2. التعامل مع التضخم وسرعة دوران النقود وسعر الصرف كحزمة مترابطة عند تصميم السياسات النقدية، وتجنب المعالجات الجزئية التي قد تُفاقم اختلالات سعر الصرف.
3. توسيع نطاق أدوات السياسة الاقتصادية لتشمل إصلاحات هيكلية ومؤسسية، خاصة في جانب العرض، بدل الاكتفاء بالسياسات النقدية التقليدية لمواجهة التضخم.
4. تعزيز الثقة بالعملة المحلية عبر ضبط الإصدار النقدي، وتحسين الشفافية النقدية، والحد من الدولرة، لما لذلك من دور حاسم في كبح سرعة دوران النقود على المدى الطويل.
5. تفعيل أدوات التدخل السريع للسياسة النقدية للحد من الضغوط التضخمية قصيرة الأجل قبل انتقالها إلى سوق الصرف، مع تحسين التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.
6. اعتماد سياسات تستهدف التحكم غير المباشر في سرعة دوران النقود عبر استقرار الأسعار وتحسين الثقة العامة، بدل التركيز على أدوات مباشرة محدودة الفاعلية.
7. الإسراع في توحيد المؤسسات النقدية وتعزيز استقلالية البنك المركزي، بما يسهم في تسريع آلية التصحيح وتحسين فاعلية السياسة النقدية.
8. استخدام نتائج النماذج القياسية كأساس علمي لصياغة سياسات نقدية واقعية وقابلة للتطبيق، مع تحديث البيانات والنماذج بصورة دورية لمواكبة تطورات الاقتصاد اليمني.

السياسة النقدية وأثرها على الاستقرار المصرفي باليمن

عبير يحيى علي سعيد[1]، د. عبد الحكيم المخلافي[2]، د. فيصل علي محمد[3]
[1] طالب دراسات عليا كلية العلوم الإدارية جامعة تعز، اليمنabeer yahya063@gmail. com
[2] أستاذ المالية المشارك كلية العلوم الإدارية جامعة تعز، اليمن
[3]دكتور الاحصاء والاساليب الكمية –كلية العلوم الادارية، جامعة تعز، اليمن

الملخص:

بحثت هذه الدراسة في تأثير السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي في اليمن من عام 2000 إلى عام 2024 باستخدام أنموذجي ARDL وVECM. يتم قياس الاستقرار المصرفي عبر درجة Z للبنك، في حين تشمل أدوات السياسة النقدية الرئيسة التضخم، وعرض النقود بمعناه الواسع (M2)، معدل عائد أذونات الخزانة، وأسعار الصرف. وكما يتم استخدم متغيرات وهمية Dummy Variables لرصد الصدمات التي تظهر في الأعوام 2013 و2017 و2020، والتي تعكس الصراع السياسي وارتفاع معدلات Dollarization Ratio والاحتفاظ بالنقد خارج الجهاز المصرفي والانكماش الاقتصادي وجائحة كوفيد-19، والانقسام النقدي. أظهرت النتائج أن الاستقرار المصرفي يتميز باستمرارية عالية حيث تؤثر القيم السابقة على نحوٍ كبير على النتائج الحالية. على المدى القصير يؤثر التضخم سلبًا على الاستقرار المصرفي بينما يدعم كل من عرض النقد (M2) ومعدل أذونات الخزانة استقرار القطاع المصرفي. ويعكس عام 2017 عام الصراع استقرار هيكلي مؤقت نتيجة لتدابير مصرفية دفاعية وليس نتيجة لتحسن اقتصادي. ويؤكد حد تصحيح الخطأ وجود توازن قوي طويل الأجل حيث تؤثر السياسة النقدية على نحوٍ كبير على الاستقرار المصرفي. مع ذلك لا تظهر أسعار الصرف تأثيرًا مباشرًا طويل الأجل مما يشير إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على الاستقرار المصرفي على نحوٍ أساسي عبر التضخم والنشاط الاقتصادي وليس عبر تأثيرات مباشرة على القطاع المصرفي. وعلى نحوٍ عام تبرز النتائج إنه على الرغم من عدم الاستقرار السياسي وتفتت العملة والصدمات الاقتصادية تظل أدوات السياسة النقدية ولا سيما إدارة السيولة والسندات الحكومية بالغة الأهمية لتعزيز الاستقرار المصرفي. وتقدم هذه النتائج رؤى مهمة لصناع السياسات الذين يهدفون إلى تعزيز مرونة القطاع المصرفي اليمني في ظل العوامل الصعبة.

- **التوصيات:**

1. **تعزيز فاعلية السياسة النقدية:**
   - ✓ التركيز على السيطرة على التضخم عبر سياسات نقدية حذرة ومستقرة.
   - ✓ إدارة العرض النقدي على نحوٍ ديناميكي لدعم السيولة المصرفية دون إحداث ضغوط تضخمية مفرطة.
   - ✓ تحسين فاعلية أذونات الخزانة الحكومية كأداة لدعم ربحية البنوك وتعزيز الاستقرار المصرفي.
2. **توحيد النظام النقدي من الانقسامات:**
   - ✓ العمل على توحيد النظام النقدي بين المناطق المختلفة لتقليل أثر الانقسامات النقدية على الاستقرار المصرفي.
   - ✓ الحد من معدلات Dollarization Ratio (نسبة الدولار) وتشجيع الإيداع داخل النظام المصرفي لتعزيز القاعدة الحقيقية للودائع.
3. **تعزيز قدرة البنوك على امتصاص الصدمات:**
   - ✓ تشجيع سياسات بنكية تحفظية مثل إدارة المخاطر وتحسين جودة الأصول.
   - ✓ دعم إطار مؤسسي قوي للبنوك المركزية لتسهيل الرقابة والإشراف المالي الفعال.
4. **ربط السياسة النقدية بالإصلاحات الهيكلية:**
   - ✓ دمج أدوات السياسة النقدية مع إصلاحات مؤسسية واقتصادية لتحفيز النشاط الاقتصادي الحقيقي وتقليل الجمود المالي.
   - ✓ تعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع المالي لتقليل المخاطر الناتجة عن الصدمات السياسية والاقتصادية.
5. **التخطيط للطوارئ والأزمات:**
   - ✓ تطوير إستراتيجيات مواجهة الصدمات مثل النزاعات المسلحة والأزمات الصحية (مثل جائحة كوفيد-19) لضمان استمرارية استقرار النظام المالي.
   - ✓ تعزيز المرونة المؤسسية للبنوك والجهات الحكومية لإدارة المخاطر قصيرة وطويلة الأجل.

السياسة النقدية للبنك المركزي اليمني ودورها في استقرار سعر الصرف في ظل الانقسام النقدي2014 –2025

محمد عبد الواحد عبد الفتاح عثمان، بكالوريوس اقتصاد دولي- جامعة تعز

الملخص:

تواجه اليمن منذ عام 2014 أزمة اقتصادية حادة ارتبطت بالنزاع المسلح وانقسام البنك المركزي إلى كيانين منفصلين في صنعاء وعدن. أدى هذا الانقسام النقدي والمؤسسي إلى تباين جذري في السياسات النقدية وأدواتها، مما أثر على نحوٍ مباشر على استقرار سعر صرف الريال اليمني. حيث تراجعت قيمة الريال من حوالي 215 ريال للدولار الواحد في 2014 إلى ما يزيد عن 1,400 ريال في 2025 في مناطق عدن، مما انعكس على ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية. تستخدم هذه الورقة أنموذج الارتباط الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ببيانات ربع سنوية للفترة 2014-2025 لقياس أثر السياسة النقدية (عرض النقود، الاحتياطيات الأجنبية، مزادات العملة) على استقرار سعر الصرف. اختبرت الدراسة أثر الصدمات النقدية الإيجابية والسلبية على سعر الصرف في ظل الانقسام النقدي. قد تساهم النتائج في فهم فاعلية السياسات النقدية في بيئات الانقسام المؤسسي، وتقديم توصيات عملية لتوحيد السياسة النقدية وتحسين استقرار العملة المحلية.

- **التوصيات:**

1. التحكم في نمو عرض النقود :الالتزام بمعدل نمو لا يتجاوز 5% سنويًا ليتوافق مع نمو الاقتصاد الحقيقي.
2. تفعيل مزادات العملة: بيع العملة الأجنبية على نحوٍ منتظم وشفاف لدعم سعر الريال.
3. بناء احتياطيات أجنبية :السعي للحصول على قروض دولية وتحويلات خارجية لزيادة الاحتياطيات من 1.25 مليار إلى 3 مليارات دولار على الأقل.
4. تحسين الشفافية :نشر بيانات شهرية عن عرض النقود والاحتياطيات والمزادات لاستعادة ثقة الأفراد.

السيادة النقدية الرقمية وإعادة الإعمار في اليمن: أنموذج هجين مقترح للتكامل بين الريال الرقمي (D-YER)، منظومة الدفع المتزامنة (SPN)، والصكوك الذكية

أبو بكر مقبل عبده علي صالح، مؤسس ومدير تطبيق Nukhba PO . abobakersaleh@gmail.com

الملخص:

استشرفت هذه الدراسة مساراً ابتكارياً لمعالجة أزمة "التشظي النقدي والمؤسسي" في الاقتصاد اليمني، عبر تصميم إطار رقمي سيادي متكامل (Artifact) يهدف إلى استعادة فاعلية السياسة النقدية المفقودة. يرتكز الأنموذج المقترح على التآزر الإستراتيجي بين ثلاث مسارات تقنية وهيكلية. أولاً: إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي (D-YER) كأداة سيادية لتوحيد القيمة التبادلية للريال اليمني. ثانياً: هندسة "منظومة المدفوعات المتزامنة" (SPN) القائمة على بروتوكول الهوية الرقمية الشاملة (DID) لتعزيز الشمول المالي وضبط الاقتصاد الموازي. ثالثاً: ابتكار أنموذج "الصكوك الإسلامية الذكية ك صكوك التسييل الآني " (Tokenized Smart Sukuk) كآلية غير تضخمية لامتصاص السيولة المهاجرة وتوجيهها نحو تمويل إعادة الإعمار. اعتمدت الدراسة منهجية "علم تصميم النظم" (DSR) لتطوير هذا الإطار الهجين، متبعاً أسلوباً تحليلياً يربط بين معضلات الاقتصاد الكلي وحلول التكنولوجيا المالية (FinTech). خلصت النتائج إلى أن هذا التكامل الرقمي لا يمثل مجرد حل تقني، بل يشكل "هندسة مؤسسية" قادرة على إنهاء الانقسام السعري للعملة وتوفير موارد تمويلية مستدامة، مما يمنح صناع القرار أداة سيادية للتعافي الاقتصادي في بيئات النزاع.

- **التوصيات:**

أولاً: المستوى التشريعي والقانوني:

قانون النقد الرقمي: ضرورة إصدار تشريع يمنح "الريال الرقمي" صفة العملة القانونية (Legal Tender) مساوية للورق، مع تحديد ضوابط الإصدار والإلغاء.

حوكمة الهوية الرقمية: إنشاء "هيئة وطنية للهوية الرقمية الموحدة" لضمان أمن البيانات الشخصية وربطها بالمعاملات المالية الدولية (KYC).

ثانياً: المستوى المؤسسي والتقني:

تأسيس وحدة "التكنولوجيا المالية" (FinTech Unit): داخل البنك المركزي لإدارة بروتوكولات (SPN) ومراقبة عقد البلوكشين.

الشراكة مع القطاع الخاص: تحويل البنوك التجارية إلى "عقد تشغيل" (Nodes) في الشبكة، مما يوزع عبء البنية التحتية ويضمن استمرارية النظام.

ثالثاً: المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

صكوك إعادة الإعمار: طرح حزمة أولى من الصكوك الذكية المضمونة بعوائد "الخدمات العامة" (مثل الاتصالات والكهرباء والموانئ) لامتصاص السيولة الفائضة وتخفيض الضغط على العملات الأجنبية.

الشمول المالي كآلية لدعم الاستقرار المصرفي -أدلة قياسية لعينة من الدول العربية

إباء محمد1. د/ صادق أبو طالب2
1.ماجستير، مالية ومصرفية، جامعة تعز، تعز، اليمن، ebaamoh55@gmail.com.
2.الأستاذ المساعد بقسم العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز sadqabutalip52@gmail.com .

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي في الدول النامية، مع التركيز على الدول العربية، باستخدام بيانات من (13) دولة عربية نامية خلال الفترة (2004–2021)، استخدم البحث المنهج الوصفي، وطبق النماذج الإحصائية القياسية مثل Panel Data :ونماذج التأثيرات الثابتة ((FE والعشوائية.(RE)

أظهرت النتائج أن مؤشرات الشمول المالي - مثل كثافة الفروع، وانتشار أجهزة الصراف الآلي، واستخدام الحسابات المصرفية لها تأثير كبير على استقرار القطاع المصرفي في البلدان العربية النامية محل الدراسة، تؤثر هذه المؤشرات على نحوٍ إيجابي على استقرار البنوك، خاصة في البلدان التي لديها أطر تنظيمية فعالة، ومع ذلك، تحدد الدراسة أيضًا أن بعض البلدان تواجه تحديات كبيرة تعيق الشمول المالي، أبرزها البنية التحتية المالية غير المتطورة ومعدلات الاستبعاد المالي المرتفعة، مما يحد من فاعلية السياسات المصرفية. وقد أوصت الدراسة إلى أن تعزيز الشمول المالي يتطلب تحسين البنية التحتية وتقوية الإطار التنظيمي، مع التركيز على الشمول الرقمي لزيادة نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، كما أكدت على أهمية تبني سياسات مالية شاملة لتعزيز الاستقرار المالي في البيئات الهشة.

- **التوصيات:**

أوصت الدراسة بتبني سياسات خفض تكاليف فتح الحسابات لتحفيز الأفراد على الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى الرسمي. يتوجب على السلطات السياسية والاقتصادية في الدول العربية اتخاذ خطوات حاسمة لتعزيز الشمول المالي، عبر وضع إطار قانوني وتشريعات تشجيعية تُسهّل الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما في المناطق النائية والفقيرة. كما يجب تحسين تمويل القطاعات غير المصرفية، وتحفيز التمويل الصغير والمتوسط، ودعم الابتكارات التقنية والرقمية في القطاع المالي، بما يسهم في تعزيز الشفافية وترسيخ مبادئ الحوكمة المالية. ينبغي على الجهات الحكومية تشجيع ودعم السياسات التي تعزز الوصول إلى الخدمات المالية، والعمل على جذب الاستثمار في القطاع المالي، إضافة إلى ذلك من المهم بناء إطار اقتصادي يدعم الشمول المالي، ويحفز النمو الاقتصادي ويوفر فرص عمل جديدة، مع ضرورة مواءمة السياسات الاقتصادية مع الإصلاحات الهيكلية لتحسين الظروف المالية والاقتصادية للمواطنين.

وفي ظل التقدم التكنولوجي السريع، أصبح من الضروري استثمار التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق توفير الخدمات المالية للفئات التي لا تتعامل بالنقد التقليدي. وأخيرًا، ينبغي معالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق تقدم الشمول المالي، عبر تنفيذ سياسات فعالة تحفز النمو الاقتصادي، وتعمل على تضييق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

الصكوك الإسلامية في اليمن: بين التنظير والتطبيق

أحمد عبد الله أحمد العولقي، طالب دكتوراه - معهد الصيرفة والتمويل الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية – بماليزيا.
د. عبد المجيد عبيد حسن صالح، معهد الصيرفة والتمويل الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية - بماليزيا

الملخص:

استعرضت هذه الدراسة واقع الصكوك الإسلامية في اليمن وتقييم مدى جاهزية البيئة التشريعية والمؤسسية والاقتصادية لتفعيلها كأداة تمويلية قادرة على دعم التنمية. وبيَّنت النتائج أن تجربة الصكوك اليمنية خلال الفترة (2011–2019) ظلت محدودة من حيث عدد الإصدارات وهياكلها، واقتصرت على صكوك سيادية قصيرة الأجل وبثلاث صيغ فقط، دون مشاركة القطاع الخاص أو وجود سوق ثانوي للتداول، ما جعل دورها مقتصرًا على إدارة السيولة لا على تمويل المشاريع التنموية. وأشارت الدراسة إلى أن التحديات التي تعيق تطوير سوق الصكوك تتوزع على أربعة محاور رئيسة: عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، قصور التشريعات وغياب قانون خاص بالصكوك، ضعف الهياكل الشرعية وتقيّدها بصيغ مديونية، وقصور القدرات المؤسسية والمهنية. كما يبرز غياب الشركة ذات الغرض الخاص، وعدم تبنّي معايير أيوفي، وضعف البنية التقنية، كعوامل أساسية تعرقل إصدار وتداول الصكوك. وتقترح الدراسة رؤية شاملة لتفعيل الصكوك في اليمن تقوم على إصلاح تشريعي متكامل، إنشاء هيئة مستقلة للأوراق المالية، تطوير الهياكل الشرعية، تفعيل الشركة ذات الغرض الخاص، تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وبناء القدرات المهنية والتقنية للمؤسسات المالية. وخلُصت إلى أن تفعيل الصكوك يمثل أداة إستراتيجية لتمويل الإعمار وتحقيق التنمية طويلة الأجل، شريطة تبني إصلاحات متزامنة تعالج فجوات البيئة التشريعية والمؤسسية والاقتصادية.

- **التوصيات:**

1- العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتخفيف آثار الانقسام السياسي عبر إصلاحات تدريجية تُشرك الجهات الحكومية والقطاع المالي والمؤسسات الرقابية.
2- الإسراع في سن قانون خاص بالصكوك الإسلامية يتضمن تعريفًا دقيقًا لها، ويحدد أنواعها، وهياكلها، ومتطلبات إصدارها، وآليات تداولها.
3- تبرز الأهمية لتأسيس سوق مالي يمني متكامل يتولى تنظيم العمليات المالية، ويوفر منصات مخصصة لإصدار الصكوك وتداولها، على أن يرتبط هذا السوق بجهة رقابية مستقلة وتنظيمية وتعزز الشفافية والكفاءة في التعاملات.
4- سن قوانين تسمح بإنشاء شركات ذات غرض خاص والتي تساهم في تسهيل عمليات التصكيك.
5- العمل على تبني المعايير الدولية، خاصة معايير أيوفي رقم (17) الخاصة بالصكوك لضمان الانسجام مع أفضل الممارسات.
6- تطوير الكوادر الوطنية عبر إنشاء برامج تدريب متخصصة في هندسة الصكوك وإدارة الأصول.
7- إعداد برامج توعوية موجهة للجمهور لتعزيز الثقافة المصرفية والاستثمارية، في ظل انتشار ضعف المعرفة لدى شريحة واسعة من المواطنين حول مزايا الاستثمار عبر المؤسسات المالية وأدوات التمويل الإسلامية، وفي مقدمتها الصكوك.
8- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، خصوصًا التجربة الماليزية، في بناء إطار قانوني ومؤسسي متكامل.

الصكوك الإسلامية كأداة لتعزيز الاستقرار المالي في ظل الأزمات الاقتصادية

سهى أحمد مصر صالح، طالبة ماجستير، جامعة عدن، أبين- اليمن. samaalarab717@gmail.com

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تحليل دور الصكوك الإسلامية كأداة مالية فعالة في تعزيز الاستقرار المالي في ظل الأزمات الاقتصادية المتكررة، عبر استقصاء الأبعاد الرئيسة لمتغيري البحث؛ وهي الصكوك الإسلامية (من حيث أنواعها وآليات إصدارها وتداولها) والاستقرار المالي (من حيث مؤشرات الاستقرار النقدي والمصرفي والاقتصادي). اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، لربط الأطر النظرية بالتجارب التطبيقية، مع دراسة مقارنة لعدد من التجارب الدولية والإقليمية التي استخدمت الصكوك كوسيلة تمويل واستقرار. تمثل مجتمع البحث في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، بينما اقتصرت العينة على عدد من الجهات التي أصدرت صكوكًا خلال فترات الأزمات الاقتصادية. واستخدمت المراجعة الوثائقية وتحليل البيانات المالية والإحصائية كأدوات رئيسة لجمع البيانات وتحليلها.

توصل البحث إلى أن الصكوك الإسلامية تسهم بفاعلية في دعم الاستقرار المالي عبر تنويع مصادر التمويل وتقليل المخاطر النظامية، كما أنها توفر بديلًا مستدامًا عن أدوات الدين التقليدية في أوقات التقلبات الاقتصادية. وأوصى البحث بضرورة تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية لإصدار الصكوك، وتوسيع نطاق استخدامها في السياسات المالية للدول الإسلامية، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام واستقرار مالي طويل الأجل.

- **التوصيات :**

1. ضرورة تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للصكوك الإسلامية في اليمن، بما ينسجم مع المعايير الدولية وأحكام الشريعة الإسلامية، ويعزز ثقة المستثمرين.
2. توسيع نطاق استخدام الصكوك الحكومية والتنموية لتغطية العجز في الموازنات العامة وتمويل المشاريع الإنتاجية، بما يسهم في تحقيق استقرار مالي مستدام.
3. إنشاء هيئة وطنية مستقلة لإدارة وتنظيم سوق الصكوك، تتولى الإشراف على عمليات الإصدار والاكتتاب والتداول بما يضمن الشفافية والمصداقية.
4. تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز التمويل الإسلامي، ودمج الصكوك في خطط الإصلاح المالي والاقتصادي.
5. التوعية والتثقيف المالي حول الصكوك والمنتجات الإسلامية في الأوساط الحكومية والمالية، عبر ورش العمل والندوات.
6. إدماج الصكوك في خطط إعادة الإعمار والتنمية، خصوصًا في مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة.

الصكوك الإسلامية كآلية مقترحة لتمويل مشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية: دراسة تحليلية استكشافية

د. يحيى عبد الله قطران، yehyaqtran@gmail.com
أ.د. عبد المجيد عبيد حسن صالح، alamri@iium.edu.my

الملخص:

هدف هذا البحث إلى دراسة الصكوك الإسلامية بوصفها آلية تمويلية مقترحة لتمويل مشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية، في ظل ما يعانيه هذا القطاع من فجوة تمويلية ناتجة عن محدودية الموارد العامة وضعف كفاءة أدوات التمويل التقليدية. وسعى البحث إلى بيان مدى ملاءمة الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع البنية التحتية، لما تتميز به من ارتباط بالأصول الحقيقية، وتقاسم للمخاطر، وتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف واقع البنية التحتية والاحتياجات التمويلية في اليمن، إلى جانب توظيف المنهج الاستقرائي في تتبع الأدبيات الشرعية والتنظيمية المتعلقة بالصكوك الإسلامية، والتي تخدم تمويل مشاريع البنية التحتية.

وأظهرت نتائج البحث أن الصكوك الإسلامية تمثل آلية تمويلية فعّالة وقابلة للتطبيق في تمويل مشاريع البنية التحتية، عبر قدرتها على توفير تمويل طويل الأجل قائم على أصول حقيقية، وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، والمساهمة في تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي التقليدي. كما كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من التحديات التشريعية والتنظيمية والاقتصادية التي تعيق تفعيل هذه الآلية في السياق اليمني.

وأوصى البحث إلى اقتراح إطار تفعيلي متكامل لتوظيف الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية، يقوم على تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتفعيل نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصيغ متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتعزيز الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر، بما يسهم في تنويع مصادر التمويل ودعم إعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

- **التوصيات:**

1) إقرار إطار تشريعي وتنظيمي متكامل لإصدار الصكوك الإسلامية، يحدد الهياكل، والعقود وآليات الحماية والحوكمة.
2) تعزيز الحوكمة والرقابة الشرعية وتوحيد المعايير لضمان الامتثال ورفع الثقة الاستثمارية والاستفادة من التجارب الدولية في ذلك.
3) تحسين البيئة الاستثمارية عبر سياسات محفزة، وضمانات مناسبة، وشفافية عالية في دراسات الجدوى والإفصاح.
4) تفعيل نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصيغ متوافقة مع الشريعة لتمويل وتشغيل مشاريع البنية التحتية.
5) بناء القدرات ونشر الثقافة المالية المتعلقة بالصكوك، وتوسيع الوصول إلى أسواق رأس المال.
6) توجيه الإصدارات نحو مشاريع ذات أولوية تنموية (الطاقة، المياه، النقل) البنية التحتية على نحوٍ عام مع تبني أدوات لإدارة المخاطر والاستدامة.
7) العمل على رفع مستوى الوعي بأهمية منتجات الهندسة المالية الإسلامية، وفي مقدمتها الصكوك الإسلامية، بوصفها بديلًا تمويليًا كفؤًا للسندات التقليدية، لما تتميز به من ارتباط بالأصول الحقيقية وتوافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية وقدرتها على دعم التمويل التنموي المستدام.

فاعلية المحاسب القانوني في تعزيز حوكمة البنوك وإدارة المخاطر في ظل الأزمات: دراسة تحليلية مقارنة للتقارير المالية السنوية لبنك التضامن للفترة (2018-2023) وفقاً للمعايير الدولية (ISA & IFRS)

عمر قاسم محمد المزلم

الملخص:
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المحاسب القانوني في تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر داخل البنوك اليمنية، عبر تقييم مدى اتساق إعداد التقارير المالية السنوية لبنك التضامن مع المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق (ISA) وإرشادات لجنة بازل 2015 ومبادئ حوكمة الشركات OECD 2015.
اقتراح توصيات عملية لتطوير إعداد التقارير المالية والتدقيق الخارجي في البنوك اليمنية، بما يحقق تعزيز الحوكمة والامتثال وتحسين إدارة المخاطر المؤسسية.
واعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي (النوعي) لفهم وتفسير الظواهر عبر تحليل النصوص والوثائق الرسمية. باستخدام أسلوب تحليل المضمون المقارن بشقيه الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نجاح بنك التضامن في الامتثال "الشكلي والإجرائي" للمعايير الدولية، لكنه واجه قصوراً في الامتثال "الجوهري" للقياس العادل للأصول السيادية، تحول رأي المراجع الخارجي إلى "رأي متحفظ" في 2023 لم يكن فشلاً في التدقيق، بل كان تطبيقاً صارماً للمعيار (ISA\ 705) لتقديم صورة صادقة عن "فجوة التأكيد" في قيم الأصول. استمرارية التزام البنك بمعايير مكافحة غسل الأموال (FATF) كانت العامل الحاسم في بقاء علاقاته مع البنوك المراسلة الدولية مفتوحة.
هناك دور فعال للمحاسب القانوني في تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر في بنك التضامن وأوصت الدراسة بتطوير نماذج قياس بديلة: العمل مع خبراء دوليين لتطوير نماذج تقييم للأصول السيادية المجمدة تتوافق مع المعيار (IFRS\ 13) لتقليل فجوة التحفظ في التقارير القادمة. توصيات للجهات الرقابية (البنك المركزي): تحييد القطاع المصرفي: ضرورة إيجاد حلول فنية لضمان سيولة الأصول السيادية للبنوك بعيداً عن الصراعات السياسية والقانونية لحماية أموال المودعين. مرونة المعايير: إصدار أدلة استرشادية محلية تساعد البنوك على تطبيق المعايير الدولية في حالات "انقطاع السوق" أو "القوة القاهرة التشريعية".

- **التوصيات:**

أولاً: توصيات لمجلس إدارة بنك التضامن:
1. تنويع الأصول جغرافياً والاستمرار في إستراتيجية التوسع الخارجي لتقليل تركز المخاطر في البيئة المحلية المتذبذبة.
2. تطوير نماذج قياس بديلة عبر العمل مع خبراء دوليين لتطوير نماذج تقييم للأصول السيادية المجمدة تتوافق مع المعيار (IFRS\ 13) لتقليل فجوة التحفظ في التقارير القادمة.
3. التحول الرقمي للامتثال عبر الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي لمراقبة الامتثال والعمليات لتعزيز الثقة لدى المراسلين الدوليين.

ثانياً: توصيات للجهات الرقابية (البنك المركزي):
1. تحييد القطاع المصرفي وضرورة إيجاد حلول فنية لضمان سيولة الأصول السيادية للبنوك بعيداً عن الصراعات السياسية والقانونية لحماية أموال المودعين.
2. إصدار أدلة استرشادية محلية تساعد البنوك على تطبيق المعايير الدولية
3. تعزيز استقلالية المراجع الخارجي، تطوير أدوات تقييم موثقة، تدريب المراجعين على أفضل الممارسات الدولية، وتبني إجراءات شفافة للإفصاح المالي بما يتوافق مع المعايير الدولية.

ثالثاً: توصيات للمستثمرين والمودعين:
1. قراءة المذكرات الإيضاحية وعدم الاكتفاء بالأرقام النهائية في الميزانية، والتركيز على إيضاحات "المخاطر" و"رأي المراجع" لفهم القدرة الحقيقية للبنك على الوفاء بالالتزامات.

القطاع المصرفي اليمني: بين الواقع وتحدياته وفرص المستقبل

وحيد عبد الكريم الفودعي، باحث وخبير اقتصادي، waheedfawdai@gmail.com

الملخص:

تناولت هذه الدراسة مشكلة التباين الحاد بين واقع القطاع المصرفي اليمني الراهن وتحدياته، وبين الدور المأمول له في المستقبل كأداة فاعلة لتمويل مرحلة الإعمار ودعم الاستقرار الاقتصادي والمالي، وذلك عبر تحليل معمّق لوضع الجهاز المصرفي في سياق الحرب والانقسام المؤسسي والأزمة الاقتصادية، وهدفت إلى تحليل واقع القطاع المصرفي اليمني في ظل الانقسام المؤسسي والاختلالات الاقتصادية الممتدة منذ اندلاع الحرب، واستشراف سبل استعادة دوره المحوري في تمويل مرحلة الإعمار والتنمية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على البيانات الإحصائية الحديثة حتى عام (2025م)، والمراجعة المقارنة للتشريعات والسياسات المصرفية ذات الصلة.

أظهرت النتائج أن القطاع المصرفي اليمني يواجه أزمة بنيوية عميقة تتجلى في ازدواج السلطة النقدية وتضارب اللوائح بين مركزي عدن وصنعاء، وتراجع الثقة العامة، وتآكل رأس المال، وتجمّد الدين الحكومي المحلي، وارتفاع القروض المتعثّرة، إلى جانب فقدان الارتباط بالنظام المالي الدولي وتنامي نفوذ قطاع الصرافة غير المنظّم، وبيّنت الدراسة أن الانقسام المؤسسي أضعف فاعلية السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وأفقد السوق وحدته وشفافيته.

ورغم هذه التحديات، توصلت الدراسة إلى أن مرحلة الإعمار تمثل فرصة تاريخية لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتحديث بنيته المؤسسية والتقنية، عبر اندماجات إستراتيجية، وجذب رؤوس أموال وشراكات إقليمية ودولية، وتوسيع نطاق التمويل التنموي والرقمي، بما يعيد للقطاع دوره التنموي في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار.

- **التوصيات :**

1. توحيد الإطار المؤسسي والسياسات النقدية: الشروع في آلية تنسيق فورية بين مركزي عدن وصنعاء برعاية دولية، تشمل السياسة النقدية، تنظيم البنوك، وقبول العملة، وصولًا إلى إعادة هيكلة مؤسسة البنك المركزي كجهاز موحد حديث.
2. معالجة أزمة الثقة وحماية المودعين: إنشاء نظام وطني لضمان الودائع بدعم حكومي ودولي، وتخفيف القيود على السحب تدريجيًا، مع إطلاق حملة توعية عامة لتعزيز ثقة المواطنين في النظام المصرفي.
3. إعادة رسملة البنوك وتعويضها: إطلاق آلية خاصة لمعالجة الدين الحكومي المتعثر عبر سندات طويلة الأجل بضمانات دولية، وإنشاء صندوق لإعادة رسملة البنوك بمساهمة المانحين، مع اشتراط خطط إعادة هيكلة داخلية لكل بنك.
4. تعزيز الحوكمة والامتثال: تحديث القوانين المصرفية على وفق معايير بازل، وتفعيل وحدة مكافحة غسل الأموال، وإلزام البنوك بالتدقيق الدولي ونشر التقارير، مع توحيد أنظمة الامتثال التقنية لتلبية متطلبات البنوك المراسلة الأجنبية.
5. تشجيع الانفتاح والشراكات الخارجية: وضع حوافز ضريبية وتشريعية لجذب البنوك الخليجية والدولية، واعتماد أنموذج "التوأمة" بين البنوك اليمنية والأجنبية لنقل الخبرات والتقنيات، مع عقد مؤتمر مصرفي استثماري دولي بعد السلام.
6. تفعيل الدور التنموي للمصارف: إشراك البنوك في خطط الإعمار عبر لجنة عليا، وإطلاق أدوات تمويل حكومية (كسندات تنموية) تكتتب بها البنوك، وتعزيز الشراكات مع مؤسسات التمويل الأصغر لتمويل سبل العيش الصغيرة والمتوسطة.
7. الإسراع في الرقمنة المالية: تنفيذ مشروع التحول الرقمي بدعم دولي، تشغيل أنظمة المدفوعات الحديثة (RTGS و Fast Payments)، وتشجيع خدمات الفنتك والمحافظ الإلكترونية، بما يوسع الشمول المالي ويزيد الشفافية.
8. إنشاء بنك إعادة إعمار اليمن: تأسيس مؤسسة مالية تنموية برأسمال مشترك محلي- دولي لتوفير تمويل طويل الأجل للمشروعات الحيوية، إدارة المنح الدولية، وضمان الشفافية في توجيه التمويل؛ هذا البنك سيكون القناة المركزية لحشد الموارد واستعادة ثقة المانحين والأسواق.

كفاءة الرقابة المصرفية ودورها في دعم التعافي الاقتصادي في اليمن :دراسة حالة البنك الاهلي

د. منى عبد السلام علي، أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة الحديدة.
عبد الخالق فضل محمد، عبد الله صالح عبد الله، جامعة العلوم والتكنولوجيا عدن.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة الرقابة المصرفية ودورها في تعزيز التعافي الاقتصادي في اليمن، بالتطبيق على البنك الأهلي اليمني. ركزت أبعاد الدراسة على متغيرات كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والسيولة كركائز للرقابة، ومدى مساهمتها في إعادة الثقة وتحفيز الاستثمار كأبعاد للتعافي الاقتصادي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في موظفي البنك الأهلي، حيث سُحبت عينة قصدية مكونة من (25) موظفاً من الكوادر القيادية والفنية. استُخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وجرى تحليلها باستخدام الاختبارات الإحصائية غير المعلمية (Non-parametric tests) نظراً لحجم العينة. توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط طردي وثيق بين كفاءة الرقابة المصرفية ودعم التعافي الاقتصادي، كما أظهرت النتائج امتثالاً عالياً لمعايير بازل (III) رغم العوامل الاستثنائية. وخلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توحيد الأطر الرقابية بعيداً عن الصراعات السياسية، والتحول نحو الرقابة التقنية (FinTech) لسد فجوات القدرة التنفيذية، بالإضافة إلى توجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية لدعم التنمية المستدامة وإعادة بناء الثقة في النظام المالي الرسمي.

- **التوصيات:**

1. **توحيد الأطر الرقابية:** ضرورة العمل على تحييد القطاع المصرفي عن الصراعات السياسية وتوحيد القواعد الرقابية لتقليل "الازدواجية المؤسسية" التي تعيق تدفق الائتمان لإعادة الإعمار.
2. **الاستثمار في الرقابة التقنية:** توصي الدراسة بتطوير الأنظمة التقنية للرقابة اللحظية (FinTech) لسد الفجوة في "القدرة التنفيذية" ومواكبة التطورات الدولية في مكافحة غسل الأموال.
3. **تنشيط التمويل الإنتاجي:** يجب على الجهات الرقابية تقديم حوافز تشجيعية للبنوك لزيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها المحرك الفعلي لاستدامة النمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد النزاع.
4. **تعزيز الشفافية الدولية:** الاستمرار في نشر التقارير الدورية والبيانات النقدية بموثوقية عالية لتعزيز سمعة القطاع المصرفي اليمني أمام المؤسسات المالية الدولية والمانحين.

مدى مواءمة دليل حوكمة البنوك اليمنية لمعايير حوكمة البنوك في الدول العربية
دراسة نوعية تحليلية مقارنة بأدلة حوكمة البنوك في السعودية والإمارات ومصر

عمر قاسم محمد المزلم

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مضمون دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية الصادر عن البنك المركزي اليمني، وبيان الإطار المفاهيمي والتنظيمي الذي يقوم عليه، عبر إجراء مقارنة تحليلية نوعية بين مضمون الدليل اليمني وكل من المبادئ الرئيسة للحوكمة في المؤسسات المالية الصادرة عن البنك المركزي السعودي، ونظام الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وتعليمات الحوكمة والرقابة الداخلية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري، بهدف قياس مدى التوافق والاختلاف والكشف عن أوجه القصور والفجوات التنظيمية. واعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي (النوعي) باستخدام أسلوب تحليل المضمون لتفكيك النصوص الواردة في أدلة الحوكمة واستخلاص المفاهيم والمعايير الحوكمية وتحليلها بصورة منهجية. وتوصلت الدراسة إلى أن دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية يتوافق من حيث الإطار المفاهيمي مع المعايير الدولية، مبادئ لجنة بازل للرقابة ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، إلا أنه يتسم بطابع إرشادي مع محدودية في التفصيل الإجرائي وآليات التطبيق مقارنة بالأدلة الإماراتية والمصرية. أظهرت النتائج قصور الدليل اليمني في معالجة الجوانب الحديثة لحوكمة البنوك، حوكمة المخاطر المتقدمة، ونظم المكافآت المرتبطة بالمخاطر، والقيم السلوكية وتعارض المصالح. وأوصت الدراسة بإعادة صياغة مواد الدليل بصيغة آمرة، وإرفاق أدلة إجرائية وجداول جزاءات، وتبني أنموذج دمج تعليمات الحوكمة مع الرقابة الداخلية لضمان اتساق الوظائف الرقابية.

- **التوصيات**

أولاً: توصيات تطوير البناء الهيكلي والتنظيمي للدليل: تستهدف هذه التوصيات معالجة "محدودية التفصيل" و"ضعف الإلزام" في النسخة الحالية:

1. التحول من الطابع الإرشادي إلى الإلزامي:

- يجب على البنك المركزي اليمني إعادة صياغة مواد الدليل لتكون نصوصاً "آمرة" بدلاً من نصوص "استرشادية"، مع استخدام لغة قانونية قطعية تحدد الالتزامات بوضوح.
- إرفاق "دليل إجرائي" بكل فصل من فصول الحوكمة يوضح للبنك "كيفية" التنفيذ وليس فقط "ماذا" يجب تنفيذه.

2. النص على آليات الإنفاذ والجزاءات:

- إضافة ملحق خاص بـ "جدول المخالفات والجزاءات" يربط كل مخالفة لمبادئ الحوكمة بعقوبة إدارية أو مالية محددة، مما يمنح البنك المركزي سلطة إنفاذ حقيقية كما هو متبع في الأنموذج الإماراتي والمصري.

3. دمج الحوكمة بالرقابة الداخلية:

- توصي الدراسة بتبني "أنموذج الدمج المصري"، بحيث يتم توحيد تعليمات الحوكمة مع تعليمات الرقابة الداخلية في وثيقة تنظيمية واحدة، لضمان اتساق الوظائف الرقابية (التدقيق، الامتثال، إدارة المخاطر) تحت مظلة الحوكمة.

ثانياً: توصيات تطوير حوكمة مجلس الإدارة واللجان: تستهدف هذه التوصيات سد فجوة "الاستقلالية" و"تقييم الأداء":

1. وضع معايير صارمة للاستقلالية:

- توسيع تعريف "العضو المستقل" ليشمل قائمة من الموانع التفصيلية (صلات القرابة، المصالح التجارية، فترات العمل السابقة) لضمان عدم وجود تضارب مصالح، اقتداءً بالأنموذج السعودي.
- توصية بفرض حد أدنى لعدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (على ألا يقل عن ثلث الأعضاء).

2. تفعيل التقييم الدوري للأداء:

- إلزام مجالس إدارات البنوك بإجراء تقييم سنوي (ذاتي وخارجي) لأداء المجلس ككل، وأداء اللجان المنبثقة عنه، وأداء كل عضو على نحوٍ فردي، ورفع تقارير النتائج للبنك المركزي.

3. تحديد صلاحيات اللجان بدقة:

- إصدار نماذج موحدة (Standard Charters) لاختصاصات لجنتي "المراجعة" و"المخاطر" تضمن استقلاليتهم التامة عن الإدارة التنفيذية ومنحهم صلاحية الوصول المباشر لكل المعلومات والبيانات.

ثالثاً: توصيات استحداث محاور الحوكمة النوعية (المخاطر والسلوك): تستهدف هذه التوصيات مواكبة التطورات التي ظهرت في دليل (الإمارات):

1. حوكمة المخاطر المتقدمة والأمن السيبراني:

استحداث قسم مستقل داخل الدليل يعالج "حوكمة التكنولوجيا"، يفرض على البنوك وضع أطر عمل لمواجهة التهديدات السيبرانية وضمان استمرارية الأعمال.

2. تنظيم حوكمة المكافآت والحوافز:

إلزام البنوك بوضع "سياسة مكافآت" معتمدة من الجمعية العمومية، تشترط ربط الحوافز الممنوحة لكبار التنفيذيين بالأداء طويل الأجل للبنك، مع إمكانية استرداد المكافآت في حال ثبت وجود مخاطر مفرطة أو تلاعب مستقبلي.

3. ميثاق النزاهة والقيم السلوكية:

- توصية بإلزام كل بنك بصياغة "مدونة سلوك مهني" مفصلة، تتضمن إجراءات واضحة للتعامل مع تضارب المصالح، وتوفر حماية قانونية لـ "المبلغين عن الفساد" داخل البنك.

رابعاً: توصيات الاستدامة والتطوير المؤسسي

تستهدف ضمان عدم تقادم الدليل اليمني مستقبلاً:

1. النص على التحديث الدوري:

- إصدار قرار تنظيمي يلزم البنك المركزي بمراجعة دليل الحوكمة كل 3 سنوات كحد أقصى، لضمان مواكبته للمعايير الصادرة عن لجنة بازل والمستجدات في الاقتصاد الوطني.

2. تعزيز الشفافية والإفصاح غير المالي:

- إلزام البنوك بتخصيص قسم مفصل في تقريرها السنوي تحت مسمى "تقرير الحوكمة"، يوضح مدى الالتزام بالدليل، وحالات عدم الالتزام وأسبابها، وهياكل الملكية المعقدة.

مزادات البنك المركزي اليمني في عدن وأثرها في سعر الصرف للمدة 2021 – 2025م

وحيد عبد الكريم الفودعي – باحث دكتوراة – كلية الاقتصاد – جامعة عدن

الملخص:

بحثت هذه الدراسة أثر مزادات بيع العملة الأجنبية التي نفذها البنك المركزي اليمني في عدن في سعر الصرف في المدة من نوفمبر 2021 حتى يوليو 2025، في سياق يتسم بانقسام السلطة النقدية، وشح الاحتياطيات، وضعف الثقة، وهيمنة التوقعات والعوامل غير الاقتصادية على سوق الصرف؛ واعتمدت الدراسة على بيانات تفصيلية لـ(128) مزادًا في المدة (10 نوفمبر 2021–8 يوليو 2025)، إلى جانب سلسلة زمنية شهرية منتظمة قوامها (45) مشاهدة لربط قيم المزادات الشهرية بسعر الصرف الشهري؛ واستخدمت المنهج الوصفي–التحليلي مدعومًا بتحليل السلاسل الزمنية، إذ جرى اختبار الاستقرارية باستخدام (ADF)، ثم تقدير أنموذج انحدار خطي على بيانات الفرق الأول مع اختبارات تشخيصية للبواقي.

وأظهرت النتائج الوصفية اتساع حجم التدخل (إجمالي معروض 3.735 مليار دولار، وقبول 2.297 مليار دولار بنسبة 94.46% من العطاءات المقدمة)، مع فجوة سعرية كبيرة بين سعر المزاد والسوق بلغت 38.35 ريالًا للدولار، ما أدى إلى خسارة ضمنية تراكمية قدرها 81.88 مليار ريال؛ وقياسيًا، لم تُظهر المزادات أثرًا في سعر الصرف ذا دلالة عند مستوى 5% (t=1.808، p=0.078)، بينما ظهرت دلالة هامشية عند 10%، مع قدرة تفسيرية ضعيفة (R^2=0.072)؛ وخلصت الدراسة إلى أن المزادات كانت أداة محدودة الأثر في مسار سعر الصرف، وأن فاعلية تنظيم الطلب على النقد الأجنبي وتوجيهه نحو تمويل الواردات تبدو أكثر ملاءمة لتحقيق استقرار أكثر استدامة.

وأوصت الدراسة بإعادة توجيه السياسة النقدية من التدخل السعري عبر المزادات إلى التدخل التنظيمي، عبر ضبط الطلب الحقيقي على النقد الأجنبي وربطه بتمويل الواردات ذات الأولوية، والحد من الفجوات السعرية التي تولّد فرص المراجحة، وتعزيز الرقابة اللاحقة والحوكمة على تخصيص النقد الأجنبي، بما يحد من استنزاف الموارد ويعزز الاستقرار النقدي المستدام.

- **التوصيات:**

1. عدم الاعتماد على مزادات العملة الأجنبية بوصفها أداة رئيسة لضبط سعر الصرف، وحصر استخدامها في إطارها التشغيلي والمؤسسي، نظرًا لثبوت محدودية أثرها المستقل والمستدام في استقرار السعر.
2. إعادة توجيه السياسة النقدية من التدخل السعري إلى التدخل التنظيمي، عبر ضبط الطلب الحقيقي على النقد الأجنبي، استفادةً من التجربة أظهرت فاعلية تنظيم المدفوعات وتمويل الواردات مقارنة بالمزادات.
3. وقف استخدام المزادات في حال غياب شروط الانتظام الزمني والاتساق المؤسسي، إذ أثبتت النتائج أن التذبذب في التوقيت والحجم يضعف الأثر الإشاري ويزيد من عدم اليقين في السوق.
4. منع استمرار الفجوات السعرية بين أي آلية تدخل رسمية والسوق الموازي، لما تخلقه من فرص مراجحة وكلفة سعرية مرتفعة، تُضعف كفاءة التدخل وتحوّل الأداة من أداة استقرار إلى مصدر تشوّه.
5. تعزيز الأدوات التنظيمية والإدارية المصاحبة لإدارة الصرف، ولا سيما ما يتعلق بترشيد استخدام النقد الأجنبي، وربط التمويل بالأنشطة الإنتاجية والاستيراد الضروري، بدل التدخل المفتوح عبر السعر.
6. عدم تفسير استقرار سعر الصرف على أنه نتيجة مباشرة لأدوات التدخل النقدي فقط، بل التعامل معه بوصفه نتاجًا لتفاعل عوامل سياسية وإدارية ونفسية وتدفقات خارجية، بما يستلزم مقاربة كلية شاملة.
7. تحصين قرارات إدارة الصرف من الضغوط التوقعية والسلوكية للسوق، وتجنّب استخدام أدوات قد تتحول إلى مؤشرات ضغط صعودي، كما حدث في بعض مراحل تنفيذ المزادات.
8. تعزيز الفصل الوظيفي بين الأدوات السعرية والأدوات التنظيمية، مع إعطاء أولوية للأدوات التنظيمية في البيئات التي تعاني شح الاحتياطيات وضعف القنوات النقدية التقليدية.
9. تطوير إطار مؤسسي واضح لإدارة النقد الأجنبي، يحدد أهداف كل أداة وحدود استخدامها، ويمنع التداخل الذي يضعف الفاعلية ويشوّه إشارات السياسة النقدية.

10. تشجيع الدراسات المستقبلية على تبني نماذج تحليل متعددة الأدوات، تأخذ في الاعتبار المحددات غير النقدية لسعر الصرف، وعدم الاكتفاء بتفسير تحركاته عبر أدوات التدخل الرسمية فقط.
11. إعادة تموضع السياسة النقدية ضمن إطار مؤسسي أكثر استقلالًا وتكاملاً، بحيث تُدار أدوات التدخل – ولا سيما المزادات – في سياق تنظيمي واضح يقلّل من خضوعها للضغوط السياسية الظرفية، ويعزّز قدرتها على التأثير المستدام في استقرار سعر الصرف.

مستوى توافر البنية التحتية الرقمية للقطاع المصرفي في اليمن من وجهة نظر العاملين فيه

د. انتصار علوي حسن جعفر السقاف، أستاذ الاجتماع المساعد، مكتب التربية والتعليم، اليمن.
entesaralasaksf26@gmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى توافر البنية التحتية الرقمية للقطاع المصرفي في اليمن من وجهة نظر العاملين فيه، واستخدم المنهج الوصفي أسلوب المسح الاجتماعي، وتمثلت الأداة في استبانة مكونة من(48) فقرة موزعة على سبعة محاور رئيسة هي: البنية التقنية، والبنية الاتصالية والشبكية، والبنية البرمجية والأنظمة الرقمية، وبنية الأمن السيبراني، والبنية البشرية التقنية، والدعم الإداري للبنية الرقمية، والخدمات والقنوات الرقمية، وطبقت الاستبانة على عينة اختيرت بالطريقة المتاحة/ غير الاحتمالية بسبب كبر حجم المجتمع وتباعده، وبلغ عددها (387) مفردة من العاملين في القطاع المصرفي في اليمن، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى توافر البنية التحتية الرقمية في القطاع المصرفي في اليمن من وجهة نظر العاملين فيها كانت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط(3.18)، وأن الدعم الإداري للبنية الرقمية، والبنية التقنية هما الأكثر توافرًا بدرجة كبيرة، تليهما في الترتيب البنية البرمجية والأنظمة الرقمية، والخدمات والقنوات الرقمية، وبنية الأمن السيبراني، بينما البنية البشرية التقنية، والبنية الاتصالية والشبكية كانتا الأقل توافرًا، ولا يوجد فروق بين استجابات العينة حسب متغيرات الدراسة، وأوصت بضرورة تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والشبكات عالية الاعتمادية في القطاع المصرفي في اليمن.

- **التوصيات:**

1. أهمية تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والشبكات عالية الاعتمادية في القطاع المصرفي اليمني.
2. ينبغي على إدارة تقنية المعلومات اعتماد خطة لتحديث الخوادم ووسائل الاستمرارية التشغيلية.
3. على إدارة الشبكات وتقنية المعلومات تعزيز استقرار الشبكات عبر تحسين السرعات وتفعيل مزودين بديلين وتوسيع قنوات الاتصال الآمنة.
4. على إدارة الأمن السيبراني في المصارف العمل على تطبيق برنامج دوري لإدارة الثغرات وإجراء اختبارات اختراق وتحديث حلول الحماية.
5. ينبغي على إدارة الأنظمة والتحول الرقمي في المصارف وضع جدول منتظم لتحديث الأنظمة وقواعد البيانات.
6. أهمية قيام إدارة الموارد البشرية بالتنسيق مع تقنية المعلومات بتنفيذ برامج تدريب دورية وتطوير مسار وظيفي للكفاءات التقنية.
7. على الإدارة العليا ضرورة تحديث الإستراتيجية الرقمية وتوفير ميزانية مستدامة لدعم مشاريع التحول الرقمي.

المنصّات الموحّدة للدفع الرقمي كمدخل لمعالجة تجزئة النظام المصرفي وتعزيز الشمول المالي في اليمن: أنموذج مقترح لمحفظة وطنية رقمية شاملة

فاتن فهمي فيصل، جمال صلاح محمد، عبد الله سمير الحاج، حذيفة عبد المعز عبد الرحمن. جامعة العلوم والتكنولوجيا عدن.
د. منى عبد السلام علي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المنصّات الموحّدة للدفع الرقمي في معالجة تجزئة النظام المصرفي وتعزيز الشمول المالي في اليمن، في ظل بيئة اقتصادية هشة ومتأثرة بالصراع. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي-التحليلي المدعوم بالمقارنة الدولية والنمذجة التحليلية، عبر تحليل بيانات ثانوية صادرة عن البنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، وتقارير CPMI ، إضافة إلى دراسة خمس تجارب دولية رائدة (الهند، كينيا، بنجلاديش، باكستان، نيجيريا). تمثل مجتمع البحث في القطاع المصرفي اليمني المكوَّن من البنوك التجارية المرخصة، مع التركيز على الفترة (2010–2024)، واستخدام نماذج محاكاة لقياس الأثر المتوقع خلال (2025–2030) . استخدمت الدراسة أساليب تحليل إحصائي وصفية، وتحليل تكلفة- منفعة، ومؤشرات الشمول المالي المعتمدة في قاعدة بيانات Global Findex. أظهرت النتائج أن تطبيق منصة موحّدة للدفع يمكن أن يخفض تكلفة التحويلات المحلية بنسبة تتراوح بين 60–70%، ويقلل زمن التسوية إلى أقل من 10 ثوانٍ، ويرفع نسبة امتلاك الحسابات المالية من 6% إلى نحو 35% خلال خمس سنوات، مع تحسين كفاءة توزيع المساعدات الدولية.

- **التوصيات:**

توصي الدراسة بتبني محفظة وطنية رقمية بإشراف البنك المركزي، وتحديث الإطار التنظيمي، وربط المنصة بالهوية الرقمية، والتوسع في شبكة الوكلاء لتعزيز الاستدامة والشمول المالي.

النظام القانوني لمؤسسة ضمان الودائع المصرفية في دعم الاستقرار المصرفي (دراسة مقارنة)

مكسيم معاون السباعي
أستاذ القانون التجاري المشارك بجامعة سيئون، عميد كلية الحقوق بجامعة أرخبيل سقطرى

الملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح الأسس القانونية التي تقوم عليها مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، ومعرفة الحماية القانونية التي أولاها المشرّع القانوني لصغار المودعين في البنوك عن طريق تأمين الودائع، وتوفير آلية لضمان لتعويض المودعين، وخصوصاً بعد توالي الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعرضت لها الدول الكبرى، والذي انعكس بصورة سلبية على البنوك، وأدى بها إلى الإفلاس، وضعف ثقة المودعين، مما حتّم على الحكومات في تلك الدول، وبعض الدول النامية لتصحيح تلك الأوضاع ومساعدة المصارف المفلسة على إنشاء مؤسسات مستقلة تسمى (مؤسسة ضمان الودائع المصرفية)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي عبر التركيز على النصوص القانونية للقوانين اليمنية ذات الصلة، مع التحديد على نحوٍ أساسي على القانون رقم (21) لسنة 2008م، بشأن إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية اليمني.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وذلك من أجل مواجهة ضعف ثقة المودعين عند تعرض البنوك إلى أزمات مالية واقتصادية خطيرة قبل الإفلاس لتلك البنوك، من أجل الوقوف معها وانتشالها من ذلك، وتصحيح مسارها قبل توقفها عن الدفع، وكذا في حالة توقفها عن الدفع وتفاقم أزمتها، أو إفلاس البنك تقوم المؤسسة بعملية الدفع إلى المودعين. وأوصت الدراسة الحكومة اليمنية ممثله بالوزارات المعنية تفعيل وتنفيذ العمل بالقانون رقم (21) لسنة 2008م بشأن مؤسسة ضمان الودائع المصرفية.

- **التوصيات:**

1- نوصي الحكومة اليمنية ممثله بالوزارات المعنية تفعيل وتنفيذ العمل بالقانون رقم (21) لسنة 2008م بشأن مؤسسة ضمان الودائع المصرفية.
2- نقترح على المشرع اليمني أن يضع تعريفاً واضحاً وقانونياً بشأن مؤسسة ضمان الودائع؛ لأنه لا يوجد تعريف واضح لهذا الكيان القانوني.
3- نوصي بتوعية الجمهور المودع وإعلامه بكل المعلومات الخاصة عن وديعته وفقًا لإجراءات نظام الودائع المصرفية؛ بما يُسهم في زيادة ثقة الجمهور وتحفيزهم على إيداع أموالهم بالمصرف.
4- أن تعمل مؤسسة ضمان الودائع المصرفية على توسيع نطاق التواصل مع الجمهور لشرح آليات الحماية التي توفرها، وتسليط الضوء على الأطر التشريعية التي تنظم عملها، بما يعزز من شعور الأمان لدى المودعين.
5- نوصي المشرع اليمني إعادة النظر في قانون مؤسسة ضمان الودائع المصرفية وإعطاءها ضمانات أوسع تساهم في مراقبة أعمال البنوك عبر الآتي:
   - منح مؤسسة ضمان الودائع المصرفية حق القيام بالأنشطة الخاصة بتصفية البنوك المفلسة، على النحو الذي يغطي حقوق المودعين ويمنع حدوث أزمات مالية للجهاز المصرفي.
   - استثمار ودائع المؤسسة في أوعية استثمارية ذات مخاطر منخفضة.
   - منح المؤسسة حق القيام بدراسة وتحليل حالات البنوك التي تمر بأزمات مالية وتشخيص مشاكل البنوك.
   - وضع نصوص تشريعية خاصة بالمخالفات التي يتم ارتكابها من قبل البنوك، وكذا العقوبات للبنوك المخالفة لقواعد قانون المؤسسة.

فاعلية هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية في تطوير العمل المصرفي: هيئات الرقابة في اليمن أنموذجاً

أ م د. أحمد صالح علي بافضل، رئيس مركز البحوث ودراسات التنمية، عضو الهيئة الشرعية بالبنك المركزي - عدن.

ملخص الدراسة:

حاولت الدراسة أن ترصد مدى تأثير هيئات الرقابة الشرعية في تطوير العمل المصرفي إيجابيًا أو سلبيًا، بحيث تعرقل التقدم أو تبطؤه على المتوسط على نحوٍ عام نظريًا وفي حالة اليمن على نحوٍ خاص.

وقد استخدام الباحث دراسة الحالة والمقابلات النوعية لفهم الظاهرة مع عينة الدراسة التي تشمل الإداريين والمراقبين والخبراء من أعضاء الهيئات الشرعية ومن الأكاديميين المختصين بالمصرفية، وتكمن إشكالية الدراسة في أنه مع كون وظيفة الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية الرئيسة هي ضبط سير عمليات البنك مع الشريعة فهل لها أثر في تطوير العمل المصرفي نحو الرقي والتقدم والتوسع، وما مدى هذا الأثر.

وهدفت الدراسة إلى بيان دور الهيئات الشرعية في تطوير العمل المصرفي نحو الرقي والتقدم، ورصد حالة الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية في اليمن من حيث أثرها في تطوير العمل المصرفي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: يمكن لهيئات الرقابة الشرعية أن تسهم في تطوير العمل المصرفي نظريًا كوظيفة لها، تُسهم هيئات الرقابة الشرعية في اليمن في تطوير العمل المصرفي.

وخرجت الدراسة بتوصيات منها: نوصي إدارات البنوك إلى أن الهيئات الشرعية يمكن أن تُسهم في تطوير أعمالهم المصرفية وبنوكهم ونشاطاتهم، ونوصي الباحثين إلى إبراز كون الهيئات عاملًا يمكن أن يستفاد منه في تطوير العمل المصرفي.

التوصيات:

1. توصي إدارات البنوك بتفعيل الهيئات الشرعية في غير الوظيفة النمطية بالإجازة والمنع لتُسهم في تطوير أعمالهم المصرفية وبنوكهم ونشاطاتهم وبالتالي يعود على نجاح الإدارات نفسها فالبنوك.
2. توصي الباحثين إلى إبراز كون الهيئات عاملًا يمكن أن يستفاد منه في تطوير العمل المصرفي.
3. توصي بعمل تشريعات تفيد الهيئات الشرعية في ابتكاراتها وتُسهم في إعطائها استقلالية أكثر.

واقع انقسام السياسة النقدية وتعدد طبعات العملة الوطنية في اليمن (2024): دراسة ميدانية باستخدام استبانة إلكترونية

الباحثة/ أمة الرحمن العفوري

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أزمة انقسام العملة الوطنية في اليمن بين مناطق سيطرة الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا ومناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وقياس انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية على المواطنين منذ اندلاع الحرب عام 2015م. وتركز الدراسة على تحديد الأسباب الرئيسة للانقسام النقدي، وبيان أثره على القوة الشرائية، وارتفاع معدلات التضخم، واختلال الاستقرار الاقتصادي والمعيشي.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية، حيث شملت العينة (506) مواطنين في مناطق سيطرة مختلفة، إضافة إلى (42) أكاديميًا وخبيرًا اقتصاديًا، إلى جانب الاعتماد على بيانات ثانوية من تقارير رسمية وغير رسمية. وأظهرت نتائج الدراسة أن الانقسام النقدي أدى إلى ارتفاع رسوم الحوالات المحلية بنسبة تجاوزت 100%، وتدهور ملحوظ في القدرة الشرائية، وزيادة معدلات الفقر، فضلًا عن إضعاف كفاءة القطاع المصرفي وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. وأوصت الدراسة بضرورة توحيد السياسة النقدية، وإعادة بناء الثقة في الجهاز المصرفي، وتعزيز التنسيق المؤسسي بدعم إقليمي ودولي لمعالجة الأزمة النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- **التوصيات:**

1. تحييد الاقتصاد وضمان استقلالية البنك المركزي.
2. توحيد العملة الوطنية وإصدار طبعة نقدية واحدة.
3. ترشيد الإنفاق العام وتفعيل الحوكمة.
4. تعزيز النظام المصرفي وتطوير الرقابة الإلكترونية.
5. توحيد الإيرادات العامة في حسابات البنك المركزي.
6. مكافحة التهرب الجمركي والضريبي.
7. ضمان انتظام صرف المرتبات.
8. مكافحة الفساد وتفعيل دور الأجهزة الرقابية.
9. دعم الإنتاج الوطني.
10. إعادة هيكلة البنك المركزي.
11. تشجيع الرقابة المجتمعية والإعلامية.
12. تنسيق السياسات النقدية والمالية.
13. ضمان تنفيذ القرارات الحكومية بفاعلية.

الواقع والتحديات المستقبلية لمؤسسات التمويل الأصغر في محافظة الضالع: تصور تحليلي أولي نحو أنموذج تمويل إسلامي تنموي

مصطفى علي أحمد الجعدي، أستاذ إدارة الأعمال المساعد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الضالع. Mostfa.al-gadey@su.edu.ye

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تحليل واقع مؤسسات التمويل الأصغر في محافظة الضالع، وتسليط الضوء على أبرز التحديات المستقبلية التي تواجه هذا القطاع في بيئة اقتصادية واجتماعية تتسم بالهشاشة؛ واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستنداً إلى الأدبيات الاقتصادية، والتقارير الرسمية، والتجارب المقارنة، دون اللجوء إلى أدوات قياس ميدانية.

وخلُص البحث إلى أن محدودية انتشار مؤسسات التمويل الأصغر، وضعف تنوع المنتجات التمويلية، وغياب الصيغ الإسلامية، تشكل عوائق رئيسة أمام تحقيق الأثر التنموي المنشود؛ كما اقترح البحث تصورًا تحليليًا أوليًا للتحول التدريجي نحو أنموذج إسلامي تنموي، يقوم على التدرج المؤسسي، وبناء القدرات، وتعزيز الثقة المجتمعية.

كما كشف البحث جملة من التحديات المستقبلية منها تحديات تمويلية، وتحديات إدارية، وتحديات شرعية، وتحديات مجتمعية، وتحديات رقمية.

ويوصي البحث بضرورة تطوير الإطار التشريعي الداعم، وتنوع أدوات التمويل الإسلامي، وتعزيز الشراكات بين مؤسسات التمويل والجهات التنموية، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية المحلية وتمكين الفئات المستهدفة.

- **التوصيات:**

1- **توصيات مؤسسية: تتلخص بالآتي:** إنشاء وحدات تمويل إسلامي - إنشاء فروع أو نقاط خدمة إضافية في المديريات ذات الكثافة السكانية، - تعزيز الشراكات مع البنوك الإسلامية.

2- **توصيات تشغيلية:** ربط التمويل بالتدريب والدعم الفني - التنويع بالمنتجات التمويلية.

3- **توصيات تشريعية:** تطوير إطار قانوني داعم للتمويل الإسلامي الأصغر- تبسيط إجراءات الترخيص للمؤسسات الداعمة للتمويل.

4- **توصيات مجتمعية:** تمكين النساء والشباب ببرامج مخصصة - رفع الوعي المالي - دعم المشاريع الإنتاجية بدلًا عن الاستهلاكية.

الودائع الخليجية في البنك المركزي اليمني ودورها في تعافي الاقتصاد اليمني

رولة عبد الولي محمد عبد الرحمن - طالبة دراسات عليا-علوم مالية ومصرفية – جامعة تعز, abdroula64@gimail.com
فارس رسام مدهش الحميري – طالب دراسات عليا-علوم مالية ومصرفية – جامعة تعز

الملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تقييم دور الودائع الخارجية المقدمة من بعض دول الخليج العربي، في تعافي الاقتصاد اليمني المتعثر وتعزيز استقراره النقدي والمالي، باستخدام المنهج الوصفي قام الباحثان بتحليل التغيرات السنوية الحاصلة في قيم بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2017-2024) كمؤشرات للتعافي الاقتصادي والربط بينها وبين تطور رصيد الودائع الخارجية في البنك المركزي اليمني التي قدمتها دول السعودية والإمارات والكويت. أظهرت نتائج الدراسة أن تلك الودائع أسهمت في تخفيف تداعيات الأزمة الاقتصادية عبر التخفيف من حدة تدهور سعر صرف الريال اليمني، وتخفيف حدة التضخم، وتوفير السيولة لتمويل الواردات الأساسية، ودفع الرواتب في توقيتات متقطعة وغير مستقرة خلال فترة الدراسة. وذلك في ظل استمرار النزاع السياسي وغياب الإصلاحات المالية والاقتصادية، وضعف الحوكمة في إدارة الموارد العامة. وبذلك شكلت الودائع الخليجية "مسكّنًا مؤقتًا" فقط للأزمة المالية، دون معالجة أسبابها وآثارها الهيكلية أو التأسيس لتعافي اقتصادي طويل الأمد. وتوصي الورقة بحوكمة إدارة المصادر المالية الخارجية وربطها ببرامج إصلاح اقتصادي ومالي؛ لضمان استخدام أمثل للودائع الخارجية في دعم تعافي الاقتصاد اليمني.

- **التوصيات:**

1- ربط أي ودائع خارجية مستقبلية ببرامج إصلاح اقتصادي وهيكلي، تركز على استعادة الإيرادات السيادية وتنشيط القطاعات الإنتاجية (كالزراعة والنفط والصناعة).
2- تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الودائع عبر نشر تقارير دورية للبنك المركزي حول الاستخدامات، وضمان خضوعها للرقابة البرلمانية والمجتمعية.
3- توجيه الودائع الخارجية نحو مشاريع إنتاجية وتنموية بدلاً من الاقتصار على تمويل الواردات والنفقات الجارية، لضمان أثر مستدام في النمو الاقتصادي.
4- تقوية الاحتياطي النقدي المحلي عبر تطوير أدوات مالية داخلية (مثل سندات الادخار المحلية) لتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي.
5- تفعيل التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لضمان الاستخدام الأمثل للودائع في استقرار الاقتصاد الكلي.
6- الاستفادة من التجارب الإقليمية الناجحة، خصوصًا مصر والأردن، في كيفية دمج الدعم الخارجي ضمن برامج إصلاح طويلة الأمد.
7- إعادة بناء الثقة بالمؤسسات المالية اليمنية عبر تعزيز الاستقلالية المهنية للبنك المركزي وتطبيق ممارسات الحوكمة المالية الرشيدة.

أنموذج مقترح لاستخدام الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في اليمن

د/ صالح علي ناصر البداي، أستاذ مساعد - رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية - جامعة إقليم سبأ

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح أنموذج لاستخدام الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في اليمن وخاصة فيما يتعلق بتمويل الإنفاق الاستثماري.

كما تم عرض تجارب بعض الدول العربية والإسلامية وبعض الدول الأوروبية التي قامت بإصدار الصكوك الإسلامية ودراستها وتحليلها والخروج بمجموعة من الفوائد التي يمكن ان تستفيد منها اليمن من كل تجربة،

ولتحقيق هدف الدراسة وإعداد الأنموذج المقترح تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة عبر تتبع حجم الأموال الفائضة في الاقتصاد اليمني (أموال البنوك الإسلامية، أموال التأمينات والمعاشات، أموال صناديق التقاعد، أموال البنوك التجارية) والتي يمكن استثمارها في الصكوك.

خلصت الدراسة إلى إمكانية استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل الإنفاق الاستثماري وذلك عبر تمويل مشاريع البنية التحتية التي لم تتمكن الوسائل التقليدية من الوفاء بها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعتبر هذه الأدوات المقترحة مدخل لتعجيل عملية التعافي للاقتصاد اليمني. من جانب آخر: أظهرت الدراسة قدرة الحكومة على تمويل المشاريع الاقتصادية عن طريق إنشاء شركات مساهمة مفتوحة للاكتتاب العام، أو تمويلها برؤوس الأموال المحلية والأجنبية المتدفقة من الصناديق الاستثمارية المتخصصة في تمويل مشاريع البنية الأساسية خصوصاً في الدول النامية.

- **التوصيات:**

1. ضرورة التوقف التدريجي عن إصدار أذون الخزانة، وتوجيه الأموال المستثمرة في أذونات الخزانة إلى استثمارات حقيقية من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2. يوصي الباحث الجهات الرسمية بالاستفادة من الخبرات المتراكمة للدول التي استخدمت الصكوك الإسلامية.
3. ضرورة وجود بنية تشريعية، وقانونية، منظمة لإصدار الصكوك الإسلامية سواءً في البنوك الإسلامية، أو الأسواق المالية.
4. يجب على الحكومة الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية، وغير الإسلامية التي سبقتها في إصدار الصكوك الإسلامية، ومعرفة المزايا التي حققتها تلك الدول، وكذلك معرفة المشكلات التي واجهتها عند عملية إصدارها للصكوك الإسلامية.
5. إنشاء سوق منتظم للأوراق المالية الإسلامية، وإنشاء لجنة مراقبة لعملية تداول الأوراق المالية الإسلامية، وإتباع أنظمة محاسبية موثوقة، وسليمة، توضح بجلاء النتائج الصحيحة لعمل المصارف والمؤسسات، تبين عبرها المركز المالي الحقيقي للنشاط، وذلك يتطلب تطوير القوانين المنظمة لممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة، وتأهيل وتدريب محاسبين، ومراجعين يكون لهم الخبرة والقدرة على كشف الخدع المحاسبية المتبعة لتقليل الأرباح الحقيقية لتلك المؤسسات لضمان حقوق المساهمين بها.
6. العمل على إيجاد هيئة مختصة بإدارة المخاطر المتعلقة بالصكوك الإسلامية سواءً في البنك المركزي، أو البنوك الإسلامية، كما يجب العمل على إيجاد جو مستقر يتم عبره التعاون المتكامل بين القطاع العام والخاص.
7. ضرورة القيام بجهد إعلامي كبير لنشر ثقافة الصكوك الإسلامية في داخل البلاد الإسلامية، وخارجها من أجل استقطاب الأموال التي يتم استثمارها في الخارج، عبر تقديم مؤشرات عن الصكوك أسوة بأسواق الأوراق المالية، مما ينشط سوق التداول وبالتالي يشجع أسواق الإصدارات.
8. ضرورة تأهيل الموظفين الذين يعملون في وزارة المالية والبنك المركزي تأهيلاً شرعياً يمكنهم من معرفة صيغ التمويل الإسلامي، واستخدامها في الصكوك الإسلامية.
9. اختيار القيادات المتميزة ذات الخبرة في الأعمال المصرفية التقليدية، والإسلامية وإعدادها وتدريبها للعمل في وزارة المالية، والبنك المركزي والسوق المالية في حالة إنشائها.

أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على مستوى سعر الصرف في ظل الأزمة اليمنية خلال الفترة (1990-2018)

د .ميرفت عبد الله عوض الشيخ، أستاذ الإحصاء والمعلوماتية المشارك- كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة أبين،
maalshek321@gmail.com
د .فاطمة محمد علي الصمدي، أستاذ الإحصاء والمعلوماتية المساعد- كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة أبين ,
fatimamohammed3421@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في (الصادرات، الواردات، الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم) على مستوى سعر الصرف في اليمن خلال الفترة (1990–2018)، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئ (ARDL) .

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: أن جميع المتغيرات قيد الدراسة كانت مستقرة عند الفرق الأول وفقًا لاختبار جذر الوحدة(ADF) ، وبيّن اختبار الحدود لوجود تكامل مشترك وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، كما تبيّن أن أفضل أنموذج تم اختياره وفقًا لمعيار (AIC) هو(ARDL(1,2,2,2,2 ، وأن متغيرات الاقتصاد الكلي تفسر ما نسبته 93% من التغيرات في مستوى سعر الصرف خلال فترة الدراسة، وأظهرت نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وجود آلية فعالة لتصحيح الاختلالات، حيث كان معامل تصحيح الخطأ سالبًا ومعنويًا، مما يشير إلى أن مستوى سعر الصرف تتجه إلى التوازن بمرور الزمن، كما أكدت نتائج اختبارات استقرار المعالم ثباتِ مقدرات الأنموذج، كما أشارت النتائج إلى أن زيادة الصادرات تؤدي إلى تعزيز قيمة العملة المحلية نتيجة تدفق العملات الأجنبية، في حين يؤدي ارتفاع الواردات إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية. كما أن ارتفاع معدل التضخم يضعف القوة الشرائية للعملة المحلية ويسهم في تراجع سعر الصرف، بينما يعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي قوة الاقتصاد ويعزز الثقة بالعملة المحلية.

- **التوصيات**

1. تتبع سياسات نقدية فعالة تستهدف خفض معدلات التضخم باعتباره العامل الحاسم في استقرار سعر الصرف على المدى الطويل.
2. عدم الاكتفاء بالمعالجات المؤقتة لسعر الصرف في الأجل القصير، والتركيز على الإصلاحات الهيكلية.
3. تنشيط القطاع الإنتاجي المحلي لزيادة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على الواردات.
4. تشجيع تنويع الصادرات اليمنية ورفع قيمتها المضافة لتحسين ميزان المدفوعات.
5. دعم مرحلة تعافي الاقتصاد اليمني عبر تنسيق السياسات النقدية والمالية وتحسين البيئة الاستثمارية.
6. الشفافية ومكافحة الفساد عبر وضع نظام رقابي صارم على المعاملات المالية العامة والخاصة لتقليل فقدان الموارد.
7. أهمية الاستقرار السياسي كشرط أساسي لتحقيق أي تعافٍ اقتصادي مستدام.
8. تطوير البنية التحتية المالية والمصرفية.

An Integrative Systematic Review of Financial Risk Management and Cybersecurity Challenges and Opportunities in the Era of Digital Transformation

Somia Noaman[1,1[0009-0007-3495-8101]] , Anesa Aldalali[1,2[1111-2222-3333-4444]] and Shaima Al-Abbasi[1,3 [1111-2222-3333-4444],] Moneer Alsurori [1,4[0000-0001-7184-1366]]

[1] Department of CS and IT, Faculty of Science, Ibb University, Ibb, Yemen

[1]somia.alshibah@ibbuniv.edu.ye
[2]anisa.aldalali@ibbuniv.edu.ye
[3]shaimaalabasi1@gmail.com
[4]msurory@yahoo.com

Abstract : This study aims to provide a systematic review of the scientific literature that addressed financial risk management and cybersecurity in financial institutions in the context of digital transformation. The study was based on the analysis of 29 peer-reviewed scientific studies published during the period from 2021 to 2025, using the PRISMA methodology to select and analyze studies. The review focuses on key cyber threats, financial risk management methods, and the role of emerging digital technologies, such as artificial intelligence, machine learning, blockchain technology, and the Internet of Things. In addition to the regulatory and governance challenges associated with them. The results of the review show that digital transformation has improved operational efficiency and supported the accuracy of risk assessment within financial institutions but has also led to an expansion of cyber threats and increased complexity of compliance and regulatory requirements. The findings also reveal a gap between rapid technical advancement and the ability of traditional regulatory and risk management frameworks to keep pace with it. The study concludes that enhancing financial resilience in digital environments requires the adoption of integrated risk management frameworks that combine technical solutions, regulatory aspects, and human factors. It provides an analytical basis on which to build in future studies.

Keywords: Financial risk management; Cybersecurity; Digital transformation; Emerging digital technologies; Regulatory and governance challenges; Systematic literature review.

Artificial Intelligence–Driven Risk Management and Smart Compliance in Fragmented Banking Systems: A Conceptual–Analytical Framework for Financial Recovery in Yemen

Ghali Abdulrazzaq Omar Almaqboli, ghalialmaqboli@gmail.com

MBA, University of Science and Technology, Yemen.

Abstract:

This research develops an artificial intelligence–driven framework to enhance risk management and regulatory compliance in the Yemeni banking sector under institutional fragmentation. The study focuses on three core dimensions: artificial intelligence applications, banking risk management efficiency, and smart regulatory and Shariah compliance.

Using a Design Science Research (DSR) approach supported by analytical descriptive methods, the study constructs and evaluates a conceptual framework tailored to fragile and conflict-affected financial environments. The research context includes Yemeni commercial and Islamic banks operating under dual monetary and regulatory authorities, while the analytical scope relies on scenario-based banking analysis and recent international empirical and conceptual studies published between 2020 and 2025.

The findings indicate that artificial intelligence—particularly predictive analytics and federated learning—may improve credit risk assessment, enhance data privacy, and support cross-institutional compliance without violating data sovereignty. Moreover, integrating smart Shariah auditing mechanisms strengthens transparency and reduces non-compliance risks. Unlike existing studies that treat artificial intelligence primarily as a technical enhancement, this research conceptualizes AI as a coordination mechanism designed to operate under institutional fragmentation, regulatory duality, and data constraints. The study recommends adopting phased AI-based risk governance frameworks to support financial stability, economic recovery, and reconstruction efforts in Yemen.

Keywords: Artificial Intelligence, Risk Management, Smart Compliance, Federated Learning, Banking Sector, Yemen.

- **Recommendations**

1. **Adoption of Phased AI-Based Risk Governance:** Yemeni banks and regulators should adopt AI-driven risk management frameworks incrementally, beginning with predictive analytics for liquidity and credit risk before expanding to federated learning and smart compliance systems.
2. **Deployment of Federated Learning for Supervisory Coordination:** Federated learning architectures should be explored as a practical solution for cross-bank collaboration in risk assessment while preserving data confidentiality and regulatory autonomy.
3. **Integration of Smart Compliance and Digital Shariah Governance:** Regulatory

authorities and Islamic banks should invest in AI-enabled compliance systems to strengthen AML, KYC, and Shariah auditing processes and reduce operational and reputational risks.

4. **Capacity Building and Institutional Readiness:** Continuous investment in regulatory capacity, digital infrastructure, and human capital development is essential to ensure the effective and responsible deployment of AI-driven financial technologies.

Building Digital Trust in Yemen's Fragmented Banking Sector: Financial Communication as a Catalyst for Economic Recovery and Reconstruction

Dr. Sameer Ahmed Awadh Boset[1]
Associate Professor, Advisor to the Vice President for Postgraduate Studies & Scientific Research, Head of the Department of English and Translation, Faculty of Social & Human Sciences - Distance Learning, University of Aden, Aden, Yemen, Email: **en.sameer1@gmail.com**.

Abstract

This study examines the role of financial communication and institutional discourse in building digital trust and enhancing monetary stability in Yemen. It focuses on supporting economic recovery amid institutional fragmentation and competing monetary authorities. The main variables include digital trust, financial communication, monetary stability, and digital financial services adoption. The study employs a descriptive-analytical methodology using Critical Discourse Analysis (CDA). The research population consists of reports issued by international financial institutions, central bank communications, regulatory documents, and media narratives related to Yemen's banking sector during the period 2015–2025. These materials were analyzed as a purposive qualitative sample. This approach identifies dominant discursive patterns and their institutional implications. Findings demonstrate that ambiguous and inconsistent institutional discourse significantly undermines digital trust. Factors such as technocratic language, limited transparency, and the absence of ethical framing drive precautionary behaviors. These behaviors include cash hoarding and reliance on informal financial networks. Consequently, these patterns weaken monetary stability and hinder the adoption of digital financial services. The study recommends integrating trust-centered communication into banking reform agendas. It proposes the "Five-Pillar Communications for Digital Trust" (CDT) framework to enhance financial inclusion. This model improves monetary policy transmission and supports Yemen's long-term economic recovery.

Exploring Public Perceptions of Islamic Financial Technology (Islamic FinTech) in Enhancing the Efficiency of the Yemeni Banking Sector and Supporting Economic Recovery: A Pilot Study

Aziyah binti Mohamad Shauki[1], Muaadh Mustafa Ali Mukred[2]
Department of Fiqh and Usul Fiqh, International Islamic University of Malaysia,
ziezie_libra@yahoo.com.my
Institute of Islamic Banking & Finance (IIiBF), International Islamic University of Malaysia,
m.muaadh@yahoo.com

Abstract

Islamic Financial Technology (Islamic FinTech) has gained increasing attention as a potential tool for improving banking efficiency, enhancing financial inclusion, and supporting economic recovery in fragile and post-conflict economies. In Yemen, prolonged instability has weakened the banking sector and limited public access to formal financial services, highlighting the need for innovative and Sharīʿah-compliant solutions. This pilot study explores public perceptions of Islamic FinTech in the Yemeni banking sector, with particular attention to awareness, usage, trust, perceived alignment with Maqāṣid al-Sharīʿah, and its potential contribution to economic recovery and reconstruction. Due to time and resource constraints, data were collected from a convenience sample of 20 respondents using a structured bilingual questionnaire comprising demographic items and multiple-choice questions. The findings indicate moderate awareness of Islamic FinTech, cautious trust in Sharīʿah-compliant digital banking services, and generally positive expectations regarding their role in improving banking efficiency and supporting economic recovery. While limited in scope, the study provides preliminary insights and serves as a foundation for future large-scale empirical research on Islamic FinTech in Yemen.

Keywords: Islamic FinTech, Banking Sector, Maqāṣid al-Sharīʿah, Economic Recovery, Pilot Study.

Recommendations

1. Enhance Public Awareness and Financial Literacy Banks, Islamic financial institutions, and policymakers should invest in awareness campaigns and educational programs to improve public understanding of Islamic FinTech services, particularly their Sharīʿah-compliant structures and practical benefits.
2. Strengthen Trust and Sharīʿah Transparency Greater transparency regarding Sharīʿah governance, certification, and compliance mechanisms is essential. Clearly communicating how Islamic digital financial products align with Islamic principles and Maqāṣid al-Sharīʿah can help build stronger user confidence.
3. Improve Accessibility and User Experience Financial institutions should continue to enhance the usability, reliability, and security of Islamic digital banking platforms, especially for users in remote or conflict-affected areas, to encourage wider and more regular usage.
4. Support Small Businesses through Tailored Digital Financing Islamic FinTech providers should develop accessible and flexible digital financing solutions based on Murābaḥah,

Muḍārabah, and Ijārah to better support small businesses and entrepreneurs, who are critical to economic recovery.

5. Leverage Islamic FinTech for Economic Recovery Strategies Policymakers and development agencies should integrate Islamic FinTech into national economic recovery and financial inclusion strategies, recognizing its potential to mobilize funds, support livelihoods, and rebuild trust in the financial system.
6. Expand Future Research As a pilot study with a limited sample size, future research should involve a larger and more diverse population to enhance generalizability. Qualitative methods, such as interviews or focus groups, are also recommended to gain deeper insights into user perceptions and behavioral drivers.

Financial Transaction Management Policies to Achieve Financial Stability in Banking Institutions

Dr. Muneer Alsusori[1], Abdullah Mohammed alsarraji[2], Suliman Abdulsalam Alshossi[3], Mohammed Ahmed Aledresi[4]
[1]Associate Professor Doctor, Information system, Ibb University, Ibb, Yemen,msurory@yahoo.com
[2] Master's student, IT, Ibb University, Ibb, Yemen, abdullah.alsarrajie@ibbuniv.edu.ye
[3] Master's student, IT, Ibb University, Ibb, Yemen, suliman.alshossi@ibbuniv.edu.ye
[4] Master's student, IT, Ibb University, Ibb, Yemen, mohammed.aledressi@ibbuniv.edu.ye

Abstract:

This research aims to provide a comprehensive critical assessment of the banking transaction management policies in place to promote financial stability and prevent crises. The primary goal is to identify regulatory and legislative gaps and present an integrated analytical framework that links prudential, technological, and behavioral dimensions, contributing to the development of more informed and resilient regulatory systems. The study addresses the main policy dimensions: the prudential dimension (capital, liquidity, crisis management), the technological dimension (artificial intelligence, cybersecurity), and the behavioral dimension (social responsibility governance, the impact of individual behavior). The research employed the Systematic Critical Review (SCR) approach as a non-empirical analytical tool, analyzing and evaluating 34 key references from prestigious academic journals. The originality of this research lies in its presentation of an integrative theoretical framework that integrates the three policy dimensions, transcending the partial focus of previous studies and identifying a critical gap in current regulatory frameworks. The study highlights the lack of capacity to comprehensively assess the unintended consequences of financial regulations, and the challenge of generative artificial intelligence (GenAI) governance due to the absence of interpretability standards (XAI). The findings also confirm the shortcomings of early warning models in integrating behavioral and psychological indicators. Accordingly, the study recommends a paradigm shift toward technologically and behaviorally informed oversight, through urgent investment in advanced oversight technology (SupTech), enforcing XAI standards on institutions, and incorporating behavioral metrics into risk modeling to enhance predictive accuracy and systemic resilience.

Keywords: Financial Stability, Financial Transaction Management, Banking Institutions, Financial Regulations, AI Governance, SupTech, Behavioral Risks

Recommendations

- **Sup Tech Implementation:** Central banks and supervisory authorities should urgently invest in building Sup Tech frameworks using deep learning algorithms for real-time monitoring of systemic risk and compliance, enhancing early response capacity to crises.
- **Mandate XAI Standards:** Financial institutions that use generative AI models in credit decision-making or risk assessment should be required to adopt explainability and algorithmic fairness standards to build trust and meet ethical compliance requirements.

- **Adopting Holistic Regulatory Assessment Frameworks:** Comprehensive regulatory assessment mechanisms should be developed that allow for ex-ante quantification of the unintended social and economic consequences of new regulations (such as their impact on income inequality or risk transfer to unregulated sectors).
- **Integrating Behavioral Metrics into Risk Modeling**: Institutions should update their early warning systems by incorporating sentiment data and long-term psychological indicators of investors and customers, enhancing the accuracy of predictive modeling compared to models based solely on traditional macroeconomic indicators.
- **Enhancing Specialized Human Capital:** Successfully integrating GenAI requires building specialized teams with dual competencies in finance and explainable AI engineering (XAI engineering) to ensure effective human oversight of automated systems.
- **Automated Sharia Audit (ASA) Initiative:** Sharia boards and boards should collaborate with FinTech companies to develop Sharia audit systems based on blockchain technology and artificial intelligence to ensure immediate compliance and facilitate the global standardization of Sharia standards.

How Financial Institutions Can Enhance Information Security Through Risk Management

Abrar Mohammed Almehrabi[1], Salma Mahmood Molhi[2], Soha Sadeq hasan[3], Suliman Abdulsalam Alshossi[4] and Dr.Muneer Al-surory[5]
[1] Master's student, IT, Ibb University, Ibb, Yemen, abrar.almehrabi@ibbuniv.edu.ye
[2] Master's student, IT, Ibb University, Ibb, Yemen, salma.molhi@ibbuniv.edu.ye
[3] Master's student, IT, Ibb University, Ibb, Yemen, soha.alshapa@ibbuniv.edu.ye
[4] Master's student, IT, Ibb University, Ibb, Yemen, suliman.alshossi@ibbuniv.edu.ye
[5]Associate Professor Doctor, Information system, Ibb University, Ibb, Yemen, msurory@yahoo.com

Abstract

This research aims to analyse the relationship between risk management and information security in financial institutions in light of the increasing cyber threats. It focuses on assessing how risk management can enhance information security, particularly in protecting digital assets and confidential data. The study employed a descriptive-analytical methodology, relying on the analysis of recent literature and current trends, to characterize and interpret the most important risks, especially operational and cyber risks, and look into their implications for information security in financial institutions. The results indicated that effective risk management, which includes continuous risk assessment, governance, and regulatory compliance, has a significant positive impact on enhancing security and reducing the likelihood of security incidents. Finally, the research emphasizes the need to strategically integrate information security into enterprise-wide risk management activities to ensure stability and resilience in a complex digital environment.

Recommendations:

From the comprehensive analysis undertaken in this present research study, it can well be inferred that risk management and information security are interrelated and of critical importance in a financial institution. Risk management cannot simply be described as the identification and assessment of threats but rather involves a proactive and integrated approach that directly supports the financial institutions in safeguarding information assets and sensitive customer information. This paper explains how embedding risk management practices in information security programs mitigated losses due to security incidents while fostering a more secure and resilient financial environment. With such challenges ranging from the rapid emergence of cyber threats to huge investments into technology and awareness, the benefits of establishing an enterprise risk management framework outweigh all such challenges. And we still say that the overall improvement in cybersecurity is contingent upon continuous risk analysis, strengthened governance, and rigorous compliance with regulation. Based on the above conclusions, the recommendation from this paper is as follows: Adoption of Modern Technology: Financial

institutions should invest in the latest attack technologies, more so those powered with artificial intelligence and machine learning, to detect and respond to threats proactively. Continuous Employee Awareness Training: As human awareness acts as the first line of defense, all employees should continue to be trained and get awareness programs on information security best practices and risks. Implementation of High Security Standards: Given the dynamic nature of risks, it is important to maintain high security by implementing international standards and industry best practices such as ISO 27001, the NIST Cybersecurity Framework, etc. Improving Cooperation and Information Sharing: Cooperation should be encouraged among financial institutions and regulators to share intelligence regarding threats and vulnerabilities for much stronger collective defense mechanisms. Periodic Review and Assessment: There should be an establishment of periodic reviews and evaluations of the risk management and information security framework, subjecting them to verification on their efficiency and adaptability to the dynamic threat landscape. In a nutshell, the future success of financial institutions in an increasingly convoluted digital landscape will hinge on their ability to embed risk management and information security as a core facet of their operational and governance strategies.

Impact of Digital Financial Solutions on Economic Stability in Yemen

EBAA MOHAMMED, Master in Banking and Financial Sciences, College of Administrative Sciences, Taiz University. ebaafald88@gmail.com
DR- ADEL AL-AMIRI, Associate Professor Department of Financial and Banking Sciences, College of Administrative Sciences, Taiz Universit. adel74k@yahoo.com.

Abstract:

This paper examines the role of digital financial solutions (DFS) in enhancing financial inclusion and economic stability in Yemen. The banking sector in Yemen suffers from poor individuals' access to financial services, so we will evaluate the impact of e-wallets, digital transfers, and mobile banking on the financial ecosystem, particularly within the fragile, conflict-affected context of Yemen's economy. The paper used the descriptive comparative method and synthesizes global literature, presents a Yemen-specific analysis, despite the scarcity of data, and offers policy recommendations aimed at strengthening the digital financial landscape. The methodology relies mainly on secondary data, because the difficulty of accessing data and the lack of publication, in addition to comparative case studies of some countries. The findings suggest that DFS can bridge financial access gaps, support economic stability, and foster inclusive growth-especially when complemented by robust regulatory, infrastructural, and educational frameworks. Findings: Although DFS does not have a significant impact on economic stability, it contributes partly. In the case of Yemen, the implementation of DFS has the potential to stabilize and control inflation and while stimulating investment, thereby contributing directly to job creation across the country.

Recommendations:

International and Yemeni financial institutions have long advocated for regulatory frameworks that promote financial inclusion and spur growth-oriented entrepreneurship activity in Yemen. To this end, digital financial services providers face reduced regulatory barriers, Kenya's success story being a prime example.

Moreover, improving the regulatory environment of Yemen's banking sector to enable the commercial banks to expand their services to include e-banking and automated teller machines (ATMs) would enhance accessibility and user convenience. Such improvements would also help increase customer demand for e-banking services by strengthening confidence in their safety, security, and reliability. Raising public awareness of digital financial services through continuous outreach campaigns via television, radio, the internet, SMS, and telephone could further stimulate broader adoption and utilization of these services.

A lack of information and inadequate training remain major obstacles, as many Yemenis unfamiliar with how to effectively use available digital financial service channels. Initiatives by the Communication and Information Technology Authority to promote DFS, coupled with training

programs conducted by community organizations and the enactment of legislation regulating financial and banking services through agents- drawing on the successful experiences of other countries- represent important steps in the right direction. The political, economic and financial authorities in Yemen must take serious steps to enhance digital financial services, by establishing a legal framework and encouraging legislation to adopt digital financial services, and supporting technical and digital innovations in the financial sector, in a way that contributes to enhancing transparency and consolidating the principles of financial governance.

Finally, adopting and implementing a national payment system under the Central Bank of Yemen - by introducing Real-Time Gross Settlement (RTGS) and retail payment systems such as the CPU clearing system for electronic money services and other retail transactions, and linking them with all payment service providers and governmental institutions under a unified national payment strategy-would mark a transformative milestone. If successfully implemented, this measure could establish a stable digital currency anchored to the Yemeni riyal with FIAT guarantees, potentially fostering greater investment opportunities, job creation, economic stability, and containment of inflation.

Integration of Risk Management and Information Security in Financial Institutions (Analytical study)

Salma Mahmood Molhi[1], Abrar Mohammed Almehrabi[2], Dr. Muneer Alsusori[3]
[1] Master's student, IT, Ibb University, Ibb, Yemen, salma.molhi@ibbuniv.edu.ye
[2] Master's student, IT, Ibb University, Ibb, Yemen, abrar.almehrabi@ibbuniv.edu.ye
[3] Associate Professor Doctor, Information system, Ibb University, Ibb, Yemen, msurory@yahoo.com

Abstract

In a world of increasing cyber threats, poor risk and security management can have detrimental financial and legal consequences. This study aims to examine the relationship between risk management and information security in financial institutions in light of the growing threat of cyberattacks. Information security, including data integrity and confidentiality, and risk management were used as variables for this study, and previous studies and research were used to apply an analytical methodology. The sample included financial institutions that most commonly implemented information security and structured risk management procedures. The results showed that while poor risk management raises legal and financial concerns, a successful integration of risk management and information security helps enhance institutional confidence and resilience. Therefore, to ensure stability and security, the study recommends continued investments in advanced technologies, providing employee training programs, and embedding information security concepts at all organizational levels.

Recommendations

Ensuring the security, stability, and sustainability of financial institutions requires effective risk management. According to the research, information system security is a strategic requirement that impacts mission and commercial performance rather than merely being a technical problem. In order to create robust governance frameworks, information security risk must be integrated into the larger framework of organizational risk. Failure to handle these risks could result in regulatory repercussions, financial failure, or harm to an institution's reputation. In order to create technologies, and ongoing training. To ensure secure and resilient financial systems capable of confronting evolving threats, institutions must adopt a risk management framework characterized safe and flexible financial systems that can withstand changing threats, it is essential to establish a solid risk management framework that is founded on proactive tactics, cutting-edge by three main pillars: proactive tactics such as anticipating threats through predictive analytics and implementing multi-layered controls; the use of artificial intelligence, machine learning, and blockchain solutions; and employee awareness and incident response skills development, ensuring that the human element is part of the first line of defense.

Integrating Predictive AI Analytics with Smart Banking Information Systems: A Hybrid Model for Customer-Centric and Risk-Aware Digital Banking

Sami Mohammed Qassim, Associate Professor. Faculty of Economics and Political Science, Aden Yemen, Sam-1985-3@hotmail.com
Monia Abdulla Al.hobishi, University of Science and Technology, Aden, Yemen, Eng.Monia85@gmail.com

Abstract

In order to enhance customer experience and financial risk management in digital banking settings, this study suggests an advanced hybrid approach that combines smart banking information systems with predictive artificial intelligence (AI) analytics. Within a single operational framework, the improved approach integrates automated risk scoring, machine learning-based fraud detection, and real-time client behavioral monitoring.

Using actual transactional data gathered over a two-month period from 350 customers and 2,800 digital banking transactions—including 45 verified suspicious activities—a large-scale experimental evaluation was carried out. A validated CSAT instrument was used to measure customer satisfaction, and 350 valid responses were received.

The outcomes show notable gains in every performance metric:

- 94% client satisfaction
- 96.8% fraud detection accuracy,
- The percentage of financial risk is 2.1%, and
- The average system response time is 1.1 seconds.

The suggested model performs better when compared to recent cutting-edge research (2024–2025), demonstrating both its scientific value and usefulness in actual digital banking settings. The increased dataset boosts the reliability, validity, and generalizability of the findings, placing the model as a viable contender for scalable deployment in modern financial institutions.

Sharīʿah and Maqāṣid-Based Guidelines for Electronic Payment Instruments in Yemen

Aziyah binti Mohamad Shauki, Department of Fiqh and Usul Fiqh, International Islamic University of Malaysia, ziezie_libra@yahoo.com.my
Muaadh Mustafa Ali Mukred, Institute of Islamic Banking & Finance (IIiBF), International Islamic University of Malaysia, m.muaadh@yahoo.com

Abstract

This study examines electronic payment instruments in Yemen through a combined Sharīʿah and Maqāṣid al-Sharīʿah analytical framework. In a context marked by prolonged conflict, institutional fragmentation, and limited access to formal banking services, electronic payment platforms have emerged as important mechanisms for facilitating financial transactions and promoting financial inclusion. Employing a qualitative doctrinal methodology, the study analyzes electronic payment practices in Yemen in light of classical Islamic jurisprudence, contemporary Sharīʿah standards, and resolutions of the International Islamic Fiqh Academy and AAOIFI.

The findings indicate that electronic payment instruments operating in Yemen are permissible in principle under Sharīʿah, as they serve legitimate transactional needs and fall within the general presumption of permissibility in financial dealings. However, the analysis reveals significant gaps in Sharīʿah governance, contractual clarity, fund protection mechanisms, and consumer protection practices. From a Maqāṣid perspective, these deficiencies limit the realization of higher objectives of Islamic law, particularly the preservation of wealth (ḥifẓ al-māl), transparency, and harm prevention.

The study concludes that while electronic payment instruments contribute positively to financial accessibility, their ethical and legal legitimacy depends on the adoption of clearer Sharīʿah frameworks, stronger governance structures, and Maqāṣid-oriented regulatory oversight. By situating Sharīʿah analysis within a fragile-state environment, this paper contributes to Islamic finance scholarship on digital financial services and ethical governance in underregulated contexts.

Recommendations:

To enhance Sharīʿah compliance and promote Maqāṣid-oriented financial inclusion, this study proposes the following recommendations directed at key stakeholders involved in Yemen's electronic payment ecosystem.

First, regulatory authorities are encouraged to develop a unified Sharīʿah governance framework for electronic payment instruments. Such a framework should clearly define permissible contractual structures, including wakālah, ujrah, and custodial arrangements governing customer funds. Regulatory guidance should also mandate transparent disclosure of fee structures, settlement procedures, and risk allocation mechanisms. Establishing minimum Sharīʿah governance standards would contribute to contractual clarity (bayān) and strengthen the preservation of wealth (ḥifẓ al-māl).

Second, electronic payment service providers should explicitly articulate the Sharīʿah basis of their services and operational models. Providers are advised to document and disclose the underlying Sharīʿah contracts governing user–provider relationships, including the treatment of stored funds, liability in the event of system failure, and conditions for service charges. Clear articulation of these arrangements would reduce gharar, enhance consumer confidence, and align service delivery with maqāṣid principles of fairness and transparency.

Third, greater emphasis should be placed on the segregation and protection of customer funds. Electronic payment providers should implement mechanisms ensuring that user balances are held separately from operational accounts and protected against insolvency risks. From a Maqāṣid perspective, safeguarding customer funds is essential to achieving ḥifẓ al-māl and maintaining trust in digital financial systems, particularly in fragile and conflict-affected environments.

Fourth, Sharīʿah supervisory bodies, where established, should adopt a more proactive and continuous oversight role. Rather than limiting supervision to product approval, Sharīʿah boards should engage in ongoing monitoring of operational practices, fee structures, and dispute resolution mechanisms. This approach would ensure that Sharīʿah compliance is maintained throughout the lifecycle of electronic payment services and not confined to initial design stages.

Fifth, consumer protection mechanisms should be strengthened through the establishment of accessible dispute resolution processes and enhanced user education initiatives. Electronic payment providers, in coordination with regulators, should develop clear procedures for handling complaints, reversing erroneous transactions, and compensating users in cases of operational failure. Such measures are consistent with the Sharīʿah principles of justice (ʿadl), harm prevention (rafʿ al-ḍarar), and ethical responsibility.

Finally, future policy development should incorporate Maqāṣid al-Sharīʿah as an evaluative framework for digital financial innovation. Regulators and policymakers are encouraged to assess electronic payment instruments not only in terms of legal permissibility but also their broader social and ethical impact, including financial inclusion, equity, and systemic risk reduction. Embedding maqāṣid considerations into regulatory decision-making would support the development of a more resilient, ethical, and inclusive digital financial ecosystem in Yemen.

The Priority of Prevention in Credit Risk Management: An Analytical Study of the Impact of Customer Evaluation on the Financial Performance of Microfinance Institutions in the Yemeni Conflict Environment

Dr. Muneer Alsusori, Associate Professor Doctor, Information system, Ibb University, Ibb, Yemen, msurory@yahoo.com
Mohammed Sharaf, Preliminary Master's Degree, Information Technology, Ibb University, Ibb - Jablah, Yemen, mo712257957@gmail.com - mohammed.abdualla@ibbuniv.edu.ye

Abstract

This study aims to evaluate the statistical impact of three credit risk management dimensions customer assessment (X1), credit monitoring (X2), and risk mitigation (X3) on perceived financial performance (Y) at Namaa Foundation for Development and Microfinance in Ibb, Yemen. The research adopted a quantitative analytical approach, and the study population comprised all employees of the institution in Ibb and its branches (35 employees). Data were collected from a convenient sample of 32 employees. The study used a questionnaire as the primary instrument, which demonstrated high reliability (α=0.520). Using multiple linear regression, the results confirmed a statistically significant positive relationship between risk management practices and financial performance (R2=0.384, p=0.004). Importantly, the analysis revealed that customer assessment (X1) was the most influential and decisive factor (β=0.397, p=0.024). In contrast, the impact of the risk mitigation dimension (X3) was statistically insignificant, a result attributed to the collapse of legal enforcement mechanisms in a conflict environment. The study recommends that microfinance institutions invest in a thorough initial client assessment, as this is a crucial factor for their survival and stability in conflict zones.

Keywords: Credit risk management - client assessment - financial performance - microfinance - Namaa Foundation for Development and Microfinance - The banking sector in Yemen.

Recommendations:

The unique empirical finding of this study—that Customer Assessment (X1) is the only statistically significant predictor of Perceived Financial Performance, while post-lending controls (X2 and X3) are ineffective in the fragile operational context—mandates a fundamental shift in the strategic focus of Microfinance Institutions (MFIs). The following practical recommendations are derived to enhance institutional resilience and performance:

1. Strategic Enhancement of Customer Assessment Systems (X1)

Given that assessment serves as the critical survival factor, MFIs must transform their initial due diligence processes into robust predictive mechanisms:

- Investment in Advanced Analytical Technologies: MFIs operating in institutionally fragile environments should urgently invest in advanced data and analytical tools. This includes leveraging alternative data sources (e.g., behavioral indicators, utility payments, mobile money usage) to overcome the challenge of unreliable traditional financial information. Furthermore, adopting Artificial Intelligence (AI) and machine learning models for sophisticated credit scoring will enable more accurate and context-specific prediction of default risk.
- Contextualized Due Diligence: Shift from standardized protocols to dynamic, context-specific due diligence that integrates local social intelligence and community standing, recognizing that character and capacity are more reliable predictors than collateral in unstable settings.

2. Re-engineering and Localization of Risk Mitigation Mechanisms (X3)

The failure of conventional, formal mitigation strategies necessitates the development of localized and adaptive non-traditional mechanisms:

- Establishing Community-Based Guarantees and Partnerships: To circumvent weak legal enforceability, MFIs should expand and formalize collective guarantee systems where group pressure and social capital act as de facto collateral. Moreover, building strategic partnerships with respected community organizations is crucial for mediating debt disputes and facilitating non-litigious recovery, thereby reducing transaction costs and operational security risks.
- Designing Adaptive Repayment Modalities: Implement flexible and adaptive loan restructuring and repayment plans. These plans must be pre-designed to respond swiftly to sudden external shocks (such as conflict escalation or economic collapse), prioritizing the continuation of the client relationship and eventual recovery over rigid, immediate loss realization.

3. Intensive Staff Capacity Building and Culture Shift

- Specialized Training in Complex Risk Environments: Conduct intensive, scenario-based training for credit officers and risk analysts focused on advanced client assessment, socio-political risk analysis, and sophisticated negotiation skills. The training should emphasize understanding conflict risk dynamics and the psychology of default in distressed populations.
- Embedding a Prevention-Centric Culture: Cultivate an organizational culture that unequivocally prioritizes the quality of the primary assessment (X1) over all other CRM dimensions, ensuring that staff incentives and performance metrics are directly aligned with initial loan quality rather than post-disbursement recovery efforts.

The Role of Financial Technology in Strengthening Banking in Fragile Economies: A Literature-Based Analysis of Yemen

Dr. Muneer Alsurori[1], Mohammed Ahmed Aledresi[2]
[1]Associate Professor Doctor, Information system, Ibb University, Ibb, Yemen, msurory@yahoo.com
[2] Master's student, IT, Ibb University, Ibb, Yemen, mohammed.aledressi@ibbuniv.edu.ye

Abstract

This paper examines how financial technology (FinTech) can strengthen the effectiveness of the banking sector in fragile and conflict-affected contexts, focusing specifically on Yemen. Using a systematic literature review of peer-reviewed studies, policy reports, and operational case studies published primarily between 2020 and 2025, the analysis synthesizes evidence across five conceptual pathways: access and inclusion, payments efficiency and transparency, liquidity mobilization and credit, monetary and statistical implications, and resilience to shocks. The review finds consistent evidence that mobile-first solutions, agent networks, and digitization of Government-to-Person (G2P) payments expand access and reduce leakage, while interoperable payment rails and digital public infrastructure are critical enablers. Principal constraints include connectivity and energy gaps, currency fragmentation, institutional division, and cybersecurity vulnerabilities. The paper concludes with prioritized, actionable recommendations for policymakers, the Central Bank, commercial banks, FinTech operators, and development partners, and proposes a phased implementation roadmap and monitoring indicators tailored to Yemen's context.

Keywords: FinTech; digital payments; financial inclusion; mobile money; Yemen

Recommendations:

1. Conduct rigorous impact evaluations (RCTs or quasi-experimental designs) of G2P digitization pilots in Yemen to measure welfare, transaction formalization, and fiscal efficiency outcomes.
2. Study agent liquidity dynamics and optimal pooling mechanisms in fragmented currency environments to inform agent network design.
3. Evaluate cybersecurity interventions and regulatory capacity-building programs to identify cost-effective measures appropriate for low-capacity regulators.
4. Explore the role of Islamic FinTech instruments (e.g., sukuk-linked payment platforms) as culturally and legally compatible financing options for reconstruction projects.

The Role of Information Technology and Information Security in Promoting Financial Stability: Innovative Technology for Banking Sector Risk Management

Suliman Abdulsalam Alshossi[1], Abdullah Mohammed alsarraji[2], Dr. Muneer Alsusori[3]
[1] Master's student, IT, Ibb University, Ibb, Yemen, suliman.alshossi@ibbuniv.edu.ye
[2] Master's student, IT, Ibb University, Ibb, Yemen, abdullah.alsarrajie@ibbuniv.edu.ye
[3] Associate Professor Doctor, Information system, Ibb University, Ibb, Yemen, msurory@yahoo.com

Abstract

This research aims to provide an in-depth critical analysis of the role of innovative technologies in risk management and identify critical research gaps facing the banking sector. The study focuses on the key dimensions of the relationship between innovative technologies (such as artificial intelligence, machine learning, and the Internet of Things) and IT risks (such as cybersecurity, fraud, and operational risks), with a comprehensive analysis of their effectiveness and the regulatory and operational challenges associated with their adoption. The research relied on a systematic literature review approach to assess the strengths and weaknesses of previous studies and identify methodological and technical shortcomings. The main findings demonstrate that the effectiveness of advanced technologies in enhancing the accuracy of risk prediction exceeds traditional approaches. However, the challenges of algorithmic (black box) ambiguity, data quality, and methodological limitations in previous research constitute a major obstacle to the widespread adoption of these technologies in banks. It is concluded that financial stability requires the development of resilient governance frameworks. The study recommends that future research should focus on developing explanatory models for XAI, addressing methodological challenges in regional banking governance studies, and designing defense mechanisms against adversarial attacks to ensure the reliability of detection systems.

Keywords: Information Technology, IT Risk, Risk Management, Banking Sector, Financial Stability.

- **Recommendations for future research directions:** Based on the findings and specifically the remaining gaps in the literature, it is recommended to focus on the following research directions to support future decision-making in the banking sector:
  1. **Regulatory Alignment for Artificial Intelligence:** Future research should focus on developing practically applicable interpretable AI mechanisms in banks, bridging the gap between algorithmic complexity and regulatory compliance and accountability requirements.
  2. **Regional Risk Governance:** Enrich the literature with quantitative studies focusing on the impact of the characteristics of banking governance tools (such as senior risk committees) on the quality and adequacy of cybersecurity disclosures in banks in the MENA region.

3. **Resilience of Detection Systems:** Explore and develop advanced defense mechanisms against attacks targeting machine learning models (such as adversarial attacks), to ensure the continuity and reliability of fraud detection and cybersecurity systems in financial institutions.
4. **Internet of Things (IoT) Risk Integration**: Conduct further empirical research to design and modify risk assessment frameworks to comprehensively adapt to the IoT environment within banks.

شـــركـــاؤنـــا:

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٤١٤هـ
١٩٩٤م
جامعة العلوم والتكنولوجيا